

حسن بن فرحان المالكي

مع سليمان العلوان في معاوية بن أبي سفيان

مركز الدراسات التاريخية

المكتبة التخصصية للرد على الوهابية

نحو إنقاذ التاريخ الإسلامي

مع سليمان العلوان
في
معاوية بن أبي سفيان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

مركز الدراسات التاريخية

ص.ب. ١٤٣٦٨٠ ، عمان ١١٨٤٤ ، هاتف: المملكة الأردنية الهاشمية.

عنوان المؤلف

ص.ب. ٥٩٨٤٢ ، الرياض ١١٥١٥ ، المملكة العربية السعودية

حسن بن فرحان المالكي

مع سليمان العلوان
في
معاوية بن أبي سفيان

مركز الدراسات التاريخية

المحتويات

١١	تمهيد
١٥	الملحوظة الأولى
٢٠	الملحوظة الثانية :
٢١	الملحوظة الثالثة :
٢٢	الملحوظة الرابعة :
٢٣	الملحوظة الخامسة :
٢٤	الملحوظة السادسة :
٢٥	الملحوظة السابعة :
٢٥	الملحوظة الثامنة :
٢٧	الملحوظة التاسعة :
٣٠	الملحوظة العاشرة :
٣٠	الملحوظة الحادية عشرة :
٣١	الملحوظة الثانية عشرة :
٣٢	الملحوظة الثالثة عشرة :
٣٣	الملحوظة الرابعة عشرة :
٣٤	الملحوظة الخامسة عشرة :
٣٤	الملحوظة السادسة عشرة :
٣٥	الملحوظة السابعة عشرة :
٣٥	الملحوظة الثامنة عشرة :
٣٧	الملحوظة التاسعة عشرة :
٣٧	الملحوظة العشرون :

٣٩	الملحوظة الواحدة والعشرون:
٤٧	الملحوظة الثانية والعشرون:
٤٨	الملحوظة الثالثة والعشرون:
٥٠	الملحوظة الرابعة والعشرون:
٥٠	الملحوظة الخامسة والعشرون:
٥٠	الملحوظة السادسة والعشرون:
٥١	الملحوظة السابعة والعشرون:
٥١	الملحوظة الثامنة والعشرون:
٥١	الملحوظة التاسعة والعشرون:
٥٢	الملحوظة الثلاثون:
٥٣	الملحوظة الواحدة والثلاثون:
٥٣	الملحوظة الثانية والثلاثون:
٥٤	الملحوظة الثالثة والثلاثون:
٥٥	الملحوظة الرابعة والثلاثون:
٥٦	الملحوظة الخامسة والثلاثون:
٩٣	الملحوظة السادسة والثلاثون:
٩٤	الملحوظة السابعة والثلاثون:
٩٤	الملحوظة الثامنة والثلاثون:
٩٥	الملحوظة التاسعة والثلاثون:
٩٦	الملحوظة الأربعون:
٩٧	الملحوظة الواحدة والأربعون:
٩٩	الملحوظة الثانية والأربعون:
٩٩	الملحوظة الثالثة والأربعون:

٩٩	الملحوظة الرابعة والأربعون :
١٠٠	الملحوظة الخامسة والأربعون :
١٠٣	الملحوظة السادسة والأربعون :
١٠٤	الملحوظة السابعة والأربعون :
١٠٦	الملحوظة الثامنة والأربعون :
١٠٧	الملحوظة التاسعة والأربعون :
١٠٧	الملحوظة الخمسون :
١٠٧	الملحوظة الواحدة والخمسون :
١٠٩	الملحوظة الثانية والخمسون :
١١٠	الملحوظة الثالثة والخمسون :
١١٢	الملحوظة الرابعة والخمسون :
١١٣	الملحوظة الخامسة والخمسون :
١١٤	الملحوظة السادسة والخمسون :
١١٥	الملحوظة السابعة والخمسون :
١١٧	الملحوظة الثامنة والخمسون :
١١٨	الملحوظة التاسعة والخمسون :
١٢٠	الملحوظة الستون :
١٢٣	الملحوظة الواحدة والستون :
١٢٥	الملحوظة الثانية والستون :
١٢٦	الملحوظة الثالثة والستون :
١٢٧	الملحوظة الرابعة والستون :
١٢٧	الملحوظة الخامسة والستون :
١٢٧	الملحوظة السادسة والستون :

١٣٠	الملحوظة السابعة والستون :
١٣٣	الملحوظة الثامنة والستون :
١٣٥	الملحوظة التاسعة والستون :
١٣٥	الملحوظة السبعون :
١٣٦	الملحوظة الواحدة والسبعون :
١٣٧	الملحوظة الثانية والسبعون :
١٤٢	الملحوظة الثالثة والسبعون :
١٤٢	الملحوظة الرابعة والسبعون :
١٤٣	الملحوظة الخامسة والسبعون :
١٤٤	الملحوظة السادسة والسبعون :
١٤٥	الملحوظة السابعة والسبعون :
١٤٧	الملحوظة الثامنة والسبعون :
١٤٧	الملحوظة التاسعة والسبعون :
١٤٨	الملحوظة الثمانون :
١٤٨	الملحوظة الواحدة والثمانون :
١٤٩	الملحوظة الثانية والثمانون :
١٤٩	الملحوظة الثالثة والثمانون :
١٦٤	الملحوظة الرابعة والثمانون :
١٦٥	الملحوظة الخامسة والثمانون :
١٦٦	الملحوظة السادسة والثمانون :
١٦٦	الملحوظة السابعة والثمانون :
١٦٧	الملحوظة الثامنة والثمانون :
١٦٨	الملحوظة التاسعة والثمانون :

١٧٠ الملحوظة التسعون :
١٧١ الملحوظة الواحدة والتسعون :
١٧٢ الملحوظة الثانية والتسعون :
١٧٢ الملحوظة الثالثة والتسعون :
١٧٣ الملحوظة الرابعة والتسعون :
١٧٥ الملحوظة الخامسة والتسعون :
١٧٧ الملحوظة السادسة والتسعون :
١٧٧ الملحوظة السابعة والتسعون :
١٨٠ الملحوظة الثامنة والتسعون :
١٨١ الملحوظة التاسعة والتسعون :
١٨٣ الملحوظة المئة :
١٨٣ الملحوظة الواحدة بعد المئة :
١٨٥ الملحوظة الثانية بعد المئة :
١٨٦ الملحوظة الثالثة بعد المئة :
١٨٧ الملحوظة الرابعة بعد المئة :
١٨٩ الملحوظة الرابعة بعد المئة :
١٩٠ الملحوظة الخامسة بعد المئة :
١٩٠ الملحوظة السادسة بعد المئة :
١٩٢ الملحوظة الثامنة بعد المئة :
١٩٣ الملحوظة التاسعة بعد المئة :
١٩٣ الملحوظة العاشرة بعد المئة :
١٩٤ الملحوظة الحادية عشرة بعد المئة :
١٩٤ الملحوظة الثانية عشرة بعد المئة :

١٩٤	الملحوظة الثالثة عشرة بعد المئة :
١٩٧	الملحوظة الرابعة عشرة بعد المئة :
١٩٧	الملحوظة الخامسة عشرة بعد المئة :
١٩٨	الملحوظة السادسة عشرة بعد المئة :
٢٠١	الملحوظة السابعة عشرة بعد المئة :
٢٠٢	الملحوظة الثامنة عشرة بعد المئة :
٢٠٢	الملحوظة التاسعة عشرة بعد المئة :
٢٠٣	الملحوظة العشرون بعد المئة :
٢٠٤	الملحوظة الحادية والعشرون بعد المئة :
٢٠٤	الملحوظة الثانية والعشرون بعد المئة :
٢٠٦	الملحوظة الثالثة والعشرون بعد المئة :
٢٠٧	الملحوظة الرابعة والعشرون بعد المئة :
٢٠٧	الملحوظة الخامسة والعشرون بعد المئة :
٢٠٨	الملحوظة السادسة والعشرون بعد المئة :
٢٠٩	الملحوظة السابعة والعشرون بعد المئة :
٢١٠	الملحوظة الثامنة والعشرون بعد المئة :
٢١٣	الملحوظة التاسعة والعشرون بعد المئة :
٢١٦	الملحوظة الثلاثون بعد المئة :
٢١٦	الملحوظة الحادية والثلاثون بعد المئة :
٢١٧	الملحوظة الثانية والثلاثون بعد المئة :
٢١٨	الملحوظة الثالثة والثلاثون بعد المئة :
٢١٩	الملحوظة الرابعة والثلاثون بعد المئة :
٢١٩	الملحوظة الخامسة والثلاثون بعد المئة :

٢٢٠	الملحوظة السادسة والثلاثون بعد المئة :
٢٢١	الملحوظة السابعة والثلاثون بعد المئة :
٢٢٣	الملحوظة الثامنة والثلاثون بعد المئة :
٢٢٣	الملحوظة التاسعة والثلاثون بعد المئة :
٢٢٣	الملحوظة الأربعون بعد المئة :
٢٢٤	الملحوظة الحادية والأربعون بعد المئة :
٢٢٥	الملحوظة الثانية والأربعون بعد المئة :
٢٢٧	الملحوظة الثالثة والأربعون بعد المئة :
٢٢٨	الملحوظة الرابعة والأربعون بعد المئة :
٢٢٩	الملحوظة الخامسة والأربعون بعد المئة :
٢٣١	الملحوظة السادسة والأربعون بعد المئة :
٢٣٢	الملحق :

تقديم

الحمد لله وبعد...

فقد اطلعت على مصورة من كتاب (الاستغفار للذب عن الصحابة الأخيار) للأخ الكريم سليمان العلوان في الرد عليّ وإن لم يصرح بذلك في الكتاب، لكن عدم تصريحه لا يقدم في الموضوع ولا يؤخر لأنه من الواضح في استعراضه لكثير من القضايا التي طرحتها، وكذلك ما شاع وذاع بأن هذا (رد على المالكي)! بل جاء هذا التصريح من بعض الأخوة الذين نشروا مصورة الكتاب في بعض مواقع الإنترنت^(١).

وأنا غالباً أتجنب الرد على من ليس أهلاً للمناقشة (كما حصل في كثير من رد عليّ وتجنبت الرد عليهم، وقد أرد على من ليس أهلاً وهذا من أخطائي)، والأخ العلوان وقبله عبد الله السعد ليسوا من هؤلاء، فالشيخ عبد الله محدث كبير، وأما الأخ العلوان فهو طالب علم جيد لولا كبره وغلوه السلفي، لذلك أرى أن مناقشة طلبة العلم هؤلاء أمر مفيد لمقلديهم إن لم يكن مفيداً لهم. أقول هذا من خلال التجربة....

(١) تحدث الأخ العلوان عن لقائي به ومن حقي أن أصحح بعض ما ذكر، فمن كان يهيمه هذا فليراجع الملحق الفقرة الأولى.

أعود للأخ العلوان وأقول :

من خلال قراءة مصورة الكتاب تبين لي أنه يرد على أكثر من فكرة بعضها نقول بها فكانت فرصة للحوار مع الأخ العلوان في هذا الكتاب حول تلك النقاط ، وأما النقاط الأخرى التي رد بها على آخرين فقد أتفق مع الأخ العلوان في مخالفتهم الرأي.

على أية حال : أنا مع عنوان كتاب الأخ العلوان تماما في (الذب عن الصحابة الأخيار) ! فهذا العنوان يحمل ضابطين في غاية الأهمية وهما (الصحابة + الأخيار) ، وإن لم يدرك أهميتهما الأخ الكريم ؛ كعادة كثير من الأخوة الذين تجد لأحدهم المؤلفات والمحاضرات ولو سألتهم عن أبرز المصطلحات والألفاظ التي يستخدمها لما عرف ماذا تعني ولما عرف ضوابطها ، أو لنقل لم يعرف المعاني الحقيقية والعميقة لها ، وهذه من الأخطاء الأساسية الكبيرة التي تجثم في بطون مصنفات غلاة العقائدين في كل زمان ومكان^(٢).

(٢) حتى أن بعض العلماء يرجع أسباب اختلاف المسلمين إلى أسباب لغوية بحتة ، فكل فرقة قد تعني بكثير من ألفاظها ما لا تعنيه ولا تفهمه الفرق والمذاهب الأخرى ، ومن هذا الباب جاء الاتفاق في النظريات العامة والاختلاف الشديد في التطبيقات والتفاصيل ، فتحديد المصطلحات والألفاظ من أهم الأمور ، فلا بد من معرفة دقيقة للمعاني المشهورة المتداولة ومذاهب الناس فيها كـ (الصحبة والسنة والإجماع والعلماء والعقيدة والدليل ... الخ) ، وأزعم أنني قد أدركت بعض هذه الأهمية ومن أجل ذلك كان كتابي (الصحبة والصحابة) و(قراءة في =

وموضوع الصحابة من الموضوعات التي غلت فيها السنة والشيعه ، كل في طرف ، فوقف الشيعة على طرف فقلدهم أهل السنة ووقفوا على الطرف الآخر ، وضاع التقييم القرآني والنبوي والتاريخي بين الفريقين .
الصحابة - على التعريف العام للصحة - شعب من الشعوب ، فيهم الصالح والفساد والمتوسط ، فيهم البدري والطلليق والأعرابي ، فيهم المهاجرون والأنصار والطلقاء ، فيهم الشجاع والجبان ، الكريم والبخيل ، الصادق والمنافق ، من ثبت على الدين ومن ارتد ، فيهم من أحسن العمل ومن أساء ، فيهم من أثنى عليهم الله ورسوله ، ومن ذمهم الله ورسوله

التصور السلفي عن الصحابة بأن كل فرد منهم أفضل ممن بعدهم من التابعين وتابعيهم تصور مبني على خصومة مع الشيعة والمعتزلة ، كما

=كتب العقائد) ، فبعض الناس لا يدرك أهمية مثل هذه الأعمال لأن عنده معنى متوهماً للصحة والعقيدة والسنة والسلف... الخ ، وهذا المعنى غالباً يكون عند هؤلاء الأخوة ضبابياً يكفي في إبطال ذلك المعنى الضبابي سؤال واحد يجعل ذلك الشخص المتهم حائراً بين النفي والإثبات ، ومن شاء أن يعرف نماذج من هذه الأسئلة التي تفيد في تحديد المعاني في موضوعنا هذا فليراجع كتاب الصحة وكتاب الرد على السعد وسيجد الأسئلة هناك ، تلك الأسئلة التي لن يجد الغلاة لها جواباً لكنهم سيستغنون عن الجواب العلمي بالاتهامات والشتائم ! وكفى بها علماً !! .

أن التصور الشيعي للصحابة بأن أكثرهم بين منافق ومرتد أيضاً مبني على الخصومة مع السنة والسلطين في العصور المختلفة.

موضوع الصحابة أسهل مما يتصور البعض ، هو لا يحتاج إلا إلى قراءة القرآن الكريم ، أو قراءة كتاب في السيرة النبوية ، أو العلم بأنهم مجتمع بشري ، فيه كل ألوان الطيف.

لكن أهل الحديث خاصة كانوا يبالغون في (تعديل كل الصحابة) بناء على أدلة ضعيفة الدلالة أو ضعيفة الأسانيد ، أو خاصة يعممونها ، أو يتمسكون بدليل دون آخر... كل هذا نتيجة رد فعل للشيعية الذين كانوا يبالغون في الجانب الآخر.

وكان الأولى بأهل الحديث - الذين أنتجوا السلفية العقدية - أن يفصلوا في الموضوع ، ويقولون مثلاً: إن الصحابة فيهم المهاجرون الذين كابدوا الهجرة والأنصار الذين آثروا على أنفسهم ، وفيهم أصحاب الجهاد بأموالهم وأنفسهم ، كما أنه وجد في الصحابة المتثاقلون والمرجفون والمتولون يوم الزحف ، ومن تعجبهم كثرتهم ، ومن يترك النبي ﷺ وينفض للهو والتجارة... وقد يجتمع الفضل مع التوبة من ذنب ، ويرجع الإثم بعد إحسان عمل ، وأنا - أي أهل الحديث - لا نقول بعدالة الصحابي بمجرد علمنا بأنه روى حديثاً أو حصلت منه قصة في العهد النبوي ، وإنما نفرق بين مشهور بالفضل ومجهول ، بين سابق ولاحق... الخ.

أما أن يتمسكوا بعبارة (كل الصحابة عدول) دون أن يفرقوا بين ما فرقت بينه النصوص الشرعية، والواقع التاريخي، فهذه مكابرة وقفز على ما فصله القرآن الكريم من وصف أحوال متباينة داخل المجتمع (الصحابي) في عهد النبوة نفسه.

أعود للأخ العلوان وأقول:

(هذه نبلي قد نثرتها) فليشر من شاء نبله، والدليل والبرهان سيكون الفصل في الموضوع، وهو يتوقف على قوة حجة المرسل وقوة تقييم المستقبل، مع أن عدد من يعرف البراهين وتقييمها في وسطنا السلفي سيكون قليلاً لسبب يسير وهو أننا لم نتعلم!
والآن إلى أبرز الملاحظات على كتاب الأخ العلوان:

المحوظة الأولى

قوله ص ٢: (فإن من العقائد والأصول المقررة في الإسلام حب الصحابة من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان واعتقاد فضيلتهم وصدقهم والترحم على صغيرهم وكبيرهم وأولهم وآخرهم وصيانة أعراضهم وحرمتهم).

أقول: الكلام السابق كلام عام وظاهره الحق الذي أريد به الباطل كما سنوضح.

أما الحق فما ذكره من حب الصحابة من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، لكن يظهر بوضوح أن الأخ لا يعرف (المهاجرين)

ولا (الأنصار) ولا (المتبعين بإحسان) ولا (ضابط الإحسان)، ولا (العقائد) ولا (المقررة) ولا (الإسلام)^(٣)! وإنما -كما قلت سابقاً-

(٣) عندما أقول (فلان لا يعرف الإسلام) أعني (حق المعرفة) فمن عرف الإسلام حق المعرفة لا يحشره في خصوماته في كل رأي وكل مقالة.... نعم الإسلام أعلى من أن نحشره عند تقييمنا أشخاص اختلف فيهم من قبلنا، بحيث أن من ذمهم كان جاهلاً بالإسلام ومن مدحهم كان عالماً بالإسلام... أو العكس ...

الإسلام أعلى من هذا بكثير، فكيف يقول صاحبنا : إن من (القواعد المقررة في الإسلام كذا...) فهذا خلط للأمور العامة المختلف فيها بأصول الإسلام المتفق عليها والمكررة في القرآن الكريم كالإيمان بالله واليوم الآخر والأنبياء... فهذه الأمور العظمى وأمثالها هي التي يصح أن نقول فيها (إنها قواعد مقررة في الإسلام...) إما أن تأتي لقضية واسعة فيها مختلف الأطياف، فنزعم أنها (مقررة في الإسلام) فهذا جهل بالإسلام وحشر له في قضايا خلافية... فهذا مثل أن يقول أحد السياسيين : (إن من القواعد المقررة في سياسة دولتنا أن الموظفين لا شك فيهم)! فهذا كلام لا معنى له إلا الجهل بالموظفين.... وبالقواعد المقررة...!

إذن فهذا الاستحواذ على اسم (الإسلام) مارسه الغلاة من المتخاصمين من الأفراد أو المذاهب والتيارات الإسلامية من قديم.. فيجب أن نضع حداً للمتخاصم باسم الإسلام إلا في الأمور الكلية القطعية كالعدل والإيمان بالله واليوم الآخر ونحو هذا فإذا وجدنا من يبيع الظلم أو يتأول للظلمة هنا نقول له : (من القواعد المقررة في الإسلام ذم الظلم وأهله...)، لكن نراهم هنا يدعون احتكار قواعد الإسلام! (حتى لا نذم ظلم من يعظمونهم كععاوية) ويلزمونا =

يرددون كلاماً لا يفهمونه ولا يعقلونه ، ولو اقتصروا على جهلهم بهذه الألفاظ لكان الأمر لكنهم يجبرون الآخرين على إتباع هذا الجهل بالألفاظ والمصطلحات.

والدليل هنا أننا لو أنهم لم يجدوا (شرط الإحسان) وتكرار القراءة له في القرآن الكريم حتى أصبحنا نرده بلا استحضار لمعناه ؛ لقال لنا صاحبنا - أو غيره من التيار المغالي - : (لا يشترط الإحسان في من رأى النبي صلى الله عليه وآله فرويته غاية الإحسان!) بل كتاباتهم تسير على هذا المنهج في الرفض التطبيقي^(٤) لهذه القيود حتى وإن صرح بها القرآن الكريم كما سنثبت ذلك ، أي يسير على مدح من

=نسيان تفصيل القرآن الكريم واستثناءاته وتخصيصاته وتقييداته فضلاً عن غيره ، كل هذا حتى نمدح ظلمتهم كعماوية أيضاً الذي كان سبب تأليف العلوان لكتابه ، فقواعد القرآن في هذا الأمر (كعدم الظلم مثلاً) معنا لا معهم فلا يجوز أن يتزيد الظالم على العادل بدعوى إتباع الإسلام ، ولا أن يتزيد الساکت عن الظلم على منكر الظلم بدعوى إتباع القواعد المقررة في الإسلام!.

(٤) قلت (الرفض التطبيقي) لأن الرفض النظري لقيد في القرآن الكريم لا يستطيعون التصريح به ، لأنه يعني الردة مباشرة...! لكنهم يتحابلون على مثل هذا (الاستثناء الصريح) بأقوال عامة لبعض سلفهم ، فيقدمون (مطلق كلام الأفراد) على (قيد القرآن الكريم)! وهذه غاية الفحش في إهمال النصوص القرآنية فضلاً عن غيرها ، والمفترض أن يحدث العكس أن يتم تقديم (استثناء القرآن وتقييده وخصومه على مطلق المذهب وعمومه).

وصف بالصحة ولو كان من أصحاب الصحة العامة الذين ساءت سيرتهم، بل ولو كان من أظلم الناس.. ولو نزل القرآن بدمه.. كما لا أظنه يعرف كلمة (عقيدة) ولا (الأصول) ولا (الضروري) ولا غير ذلك مما ورد في كلامه السابق، ولو عرف كل مصطلح من هذه المصطلحات لكان أكثر تواضعاً وأقل جزمًا.

ثم هو يطعن في بعض الصحابة من المهاجرين والأنصار بجهل، لأنه يطعن في كل الخارجين على عثمان وقد كان فيهم مهاجرون وأنصار وتابعون بإحسان!!

فالأخ العلوان وغيره من الغلاة لا يوردون الكلام السابق إلا للدفاع عن الطلقاء فقط - اتباعاً لغلاة الحنابلة المتأثرين بالنواصب^(٥) - أما غير

(٥) بعد محنة فتنة القرآن، انضم النواصب الشاميون والبصريون، والمجسمة من كرامية ومشبهة وسالمية إلى الحنابلة، فأصبحوا كلهم تحت مسمى (الحنابلة) و(أتباع السلف) و(أهل السنة والجماعة)، (وأهل الحديث)، فلذلك نجد في كتب الحنبلية والسلفية والحديثية، التنزيه القليل والتشبيه الكثير، النصب الحفي والاعتدال العام، فكان هذا الإنتاج فتناقضاً متحارباً، وظهر أوج الاختلاف بين التجسيم والتنزيه أيام ابن الجوزي كبير الحنابلة في عصره، فانتصر للتنزيه والاعتدال، بكتاب (دفع شبه التشبيه) في الرد على مجسمة الحنابلة كأبي يعلى وأبي عبد الله ابن حامد، وانتصر للاعتدال في موضوع الصحابة وأهل البيت بتأليف كتاب في ذم يزيد بن معاوية والرد على من أطراه من الحنابلة كعبد المغيث الحرابي، مع ثناء على أهل البيت، ثم استمر هذا المنهج الحنبلية المعتدل إلى =

الطلاق من الصحابة فالغلاة غير جادين في الدفاع عنهم بل غير جادين في ترك الطعن فيهم.

ثم لم يكتف الأخ العلوان بهذا حتى جعل الدفاع عن الوليد بن عقبة ومعاوية وبسر وأمثالهم من (الضرورات الخمس التي جاءت الشرعية بالمحافظة عليها وضبط حقوقها)!!

أما قلت لكم: إننا نجهل الإسلام وكونه أعلى من حشره في تقييم أشخاص اختلف فيهم السلف والخلف (كما سيأتي).

= أن جاء ابن تيمية فعكس القضية، وانتصر للتشبيه بعدة كتب كتلييس الجهمية، وانتصر للنصب بكتاب منهاج السنة، ثم واصلت السلفية المعاصرة نصرها للتشبيه والنصب تبعاً منها لابن تيمية المدعوم من الوهابية صاحبة المال والسلطة، فانتشر في السلفية المعاصرة التشبيه والنصب وما يلزمهما من التكفير والتبديع والأحاديث الضعيفة والموضوعة، وبقي أكثر الحنابلة بالشام والعراق منتصرين لحنبلية التنزيه والاعتدال، وما زال الصراع بينهما إلى اليوم، وكل ينفي الآخر من السنة، ولي تفصيل في هذا الموضوع لا يتسع المجال لذكره هنا، لكن الذي أجزم به أن هناك أكثر من حنبلية وأكثر من سلفية يتنازعون احتكار لقب (السنة) و(السلفية)، وهذا التنازع هو نتيجة عدم دراستهم كيفية نشوء وتشكل هذه السنية وهذه السلفية، فهي خليط من الفرق المستفيدة من الانضمام للحنابلة أيام المتوكل، فانشغالهم يومئذ بالمعتزلة والشيعة اشغلهم عن تأمل تشكيلهم من أكثر من فرقة، فبقي تراثهم باسم واحد ومضمون متناقض، ذلك التناقض الذي وصل لتكفير وتبديع بعضهم بعضاً، وسفك بعضهم دماء بعض، والكل ينتسب إلى أحمد بن حنبل وأهل السنة وأهل الجماعة.

الملاحظة الثانية :

أتفق مع ما ذكره ص ٣ من أن هتك عرض المسلم (من كبائر الذنوب ومن التشبه بالمنافقين) لكنه يعد لعن معاوية لعلي على المنابر مما يؤجر عليه معاوية أجراً واحداً^(٦) !

ولا أدري كيف يجتمع في عقل طالب علم هذه النظرية مع هذا التطبيق؟! اللهم إلا أن نكون صنعة فكرية أموية انتقلت لبعض علماء الشام وورثها ابن تيمية وورثناها عنه ، ولم ننتبه لها لأننا لا نقرأ التاريخ ولا نعرف أثر السلطات على العقائد والمواقف والعقول.

(٦) وهو بهذا في مأزق فهو، إما أن يجعل اللعن المستمر على منابر الإسلام ليس من هتك عرض المسلم وإما أن يخرج علياً من المسلمين! فإن اختار أحدهما فخلافه يصبح مع غيبي وإن رجع عن هذا - وهذا بعيد - أقر بأن معاوية قد ارتكب بعض كبائر الذنوب وتشبه بالمنافقين) فيصبح متفقاً معنا، ويصبح اختلافنا مرفوعاً، لكنني - من خلال معرفتي بهؤلاء القوم - أن الردة أسهل عندهم من الرجوع عن باطل نقضه مخالفهم، الرجوع عن شيء مما قالوا به يعتبر عنهم انتحاراً مولماً، لأن التراجع له نتائج المفرقة من تفرق الأصحاب وهجر التلاميذ واهتزاز المكانة... الخ، فالمجتمع لا يرحم، ونار مع غلاة الأصحاب خير من جنة مع المخالف! هذا عندهم وإن لم يصرحوا به.

الملاحظة الثالثة :

ثم ذكر أن أعظم من ذلك الهتك : (غمس الألسنة والأقلام في أهل العلم ومحاولة إسقاط قدرهم بأوهام من هنا وهناك والدخول في نياتهم ومقاصدهم...)!!!.

أقول : وأنا مع الأخ العلوان أيضاً مع هذه النظرية إلا أنه يرتب الأجر على من هتك أعراض الصحابة الكبار إذا كان الهاتك أموياً ويزندق من أنكر هذا الهتك إذا كان المنكر خولانياً! ، ويؤلف الكتب في تبديع أهل العلم (ومحاولة إسقاطهم) كما فعل مع ابن الجوزي وابن حجر وكما تلفظ في المجلس نفسه على ابن عبد البر.. وكما فعل في تبديع أبي غدة ووهبي سليمان غاوقجي والكوثري والصابوني وعبد الجواد ياسين وغيرهم.

ثم الأخ العلوان من تيار غلاة السلفية وهم من أهتك خلق الله لأعراض العلماء في الماضي والحاضر، وإن شئت فاسألوا المتقدمين عن أبي حنيفة والكرابيسي وابن حزم واسألوا المتأخرين عن القرضاوي والغزالي والكبيسي وستعلمون حقيقة كلامي هذا ﴿يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون﴾

الملحوظة الرابعة : أثر ابن المبارك ومعناه...

وفي هذا السياق أورد الأخ العلوان (ص ٣) أثراً عن ابن المبارك (من استخف بالعلماء ذهب آخرته)!!.

قلت : هذا جيد لو يعرف الأخ العلوان معنى (الاستخفاف) ومعنى (العلماء) ويبين الفرق بين أقول ابن المبارك وأقوال الأنبياء !

ثم ينظر هل التزم بهذه النصيحة أم لا ؟

وهل صح الإسناد إلى ابن المبارك أم لا؟^(٧)

والأثر قد رواه أبو عبد الرحمن السلمي عن محمد بن العباس الضبي عن محمد بن أبي علي عن الفضل بن محمد بن نعيم سمعت علي بن حجر سمعت أبا حاتم الفراهيجي سمعت فضالة النسوي سمعت ابن المبارك وفيه : (من استخف بالعلماء ذهب آخرته ومن استخف بالسلطان ذهب دنياه ومن استخف بالإخوان ذهب مروءته).

وأترك الحكم على الإسناد للأخ العلوان ! ويكفي أن فيه أبا عبد الرحمن السلمي الصوفي المشهور الذي (يستخف) به غلاة السلفية ويدعونه ! وله (حقائق التفسير) اعتبرها بعض الغلاة كفراً!^(٨)

(٧) قول ابن المبارك كاملاً الذي نقله الذهبي بلا إسناد (من استخف بالعلماء ذهب آخرته ومن استخف بالأمرء ذهب دنياه ! ومن استخف بالإخوان ذهب مروءته) ١١ النبلاء (٨/ ٤٠٨)، وقد أوردته الذهبي بالإسناد في النبلاء (١٧/ ٢٥٠).

(٨) وله ترجمة في النبلاء (١٧/ ٢٤٧).

وأذكره بآثار أخرى رواها ابن المبارك ومنها مرسل الحسن: (لا يغرن المرء من نفسه كثرة الناس حوله)! وأثر النخعي (كانوا يكرهون أن توطأ أعقابهم)! وأثر معاذ بن جبل (لن يبلغ عبد ذروة الإيمان حتى يكون الضعة أحب إليه من الشرف)! وغير ذلك من الآثار.

الملاحظة الخامسة:

ونقل عن الطحاوي (ص ٣) ثناء عاطراً على العلماء وهذا لا يخالف فيه أحد، ولا أدري لماذا أورده الأخ العلوان هنا، فهو من الطعنانين في العلماء - لا يسلم منه إلا علماء مذهبه تقريباً - وإذا لم تصدقوا فاسألوه عن العلماء المعاصرين خارج المملكة كالقرضاوي والغزالي والشعراوي (المصريين) والبوطي ومصطفى الزرقا والصابوني وحسن السقاف (الشاميين) والكيسي (العراقي) وعبد الله الغماري وأخيه أحمد (المغربيين) وحبيب الرحمن الأعظمي والمودودي (الهنديين) والخليلي والسيابي (العمانيين) والمؤيدي وأحمد زبارة (اليمنيين) وغيرهم فإن سلم نصفهم من التكفير والنصف الآخر من التبديع فله الحق في النهي عن الاستخفاف بأهل العلم!.

وللأسف أن المتمذهبيين من سائر المذاهب إذا عظموا حق العلماء فإنهم لا يقصدون إلا علماء مذهبهم أما علماء المذاهب الأخرى فلا يرقبون فيهم إلا ولا ذمة.

ولو شئت أن أنقل عشرات الشواهد لنقلت.

الملحوظة السادسة :

ونقل ص ٣ عن ابن عساكر قوله : (أن لحوم العلماء مسمومة) وهذه العبارة قالها ابن عساكر ضد غلاة الخنابلة الذين كانوا يذمون أبا الحسن الأشعري وأظن الأخ العلوان ممن يذم الأشعري ، لأن الأشعري لم يصح رجوعه الكامل عن مذهب المعتزلة ، وبقي على مذهب ابن كلاب هذا ما رجحه ابن تيمية ورجحه من المعاصرين الشيخ عبد الرحمن المحمود ، وعلى هذا فالأخ العلوان من المقصودين بقول ابن عساكر ، ولذلك نجد الأخ العلوان ينقل قول ابن عساكر الأشعري (ص ٣) ثم يذم الأشاعرة ص ٦ !!

وهذه مشكلة مزمنة في الغلاة وخاصة غلاة الخنابلة ... فهم يظهرون وكأن كل العلماء معهم فيوردون كلمة للذهبي مع كلمة لابن عساكر مع ثلاثة لابن حجر مع رابعة للعز بن عبد السلام وخامسة لابن دقيق العيد وسادسة للصنعاني ... مع أنهم - أعني غلاة الخنابلة - ضد هؤلاء جميعاً....

فيجب إلا يغتر طالب العلم بنقلهم عن العلماء لأنهم ينقلون ما يريدون ثم يوردونه في غير سياقه ... مثلما فعل العلوان مع كلمة ابن عساكر الذي كان يذم الخنابلة بكلمته تلك فأخذها العلوان وذكرها في سياق الدفاع عن غلاة الخنابلة.

الملحوظة السابعة : بسط اللسان وبسط السيف!

وذكر (ص ٤) أن أهل العلم قد عدوا بسط اللسان في الصحابة الكرام زندقة!!

أقول: لكننا لا نجد الأخ العلوان يتهم بني أمية بالزندقة وقد بسطوا ألسنتهم وسيوفهم في أهل بدر^(٩)!! بل هو من أشد الناس دفاعاً عنهم!! فهذا تناقض.

الملحوظة الثامنة :

وأثنى في الصفحات (٥ ، ٤) على الصحابة ونحن معه في هذا، وقد وعد (ص ٥) بأنه سيكتب كتابه لدفع عدوان الظالمين لهم! ثم لم نجد هذا الدفاع عن المظلومين، بل وجدناه يساند الذين ظلموهم ولعنوهم وسبوا نساءهم وقتلوا أطفالهم وسلبوا أموالهم! ويدافع عنهم لا عن المظلومين وهذا من لطائف (النصب) في الغلو السلفي، فهم يتفاخرون بالدفاع عن الصحابة ولما تنظر مؤلفاتهم تجدهم يدافعون عن ظلم الصحابة!!

وممكن الخلل عندهم أنهم يدافعون عن الظلمة ممن ترجم لهم (وهم من أصحاب الصحبة العامة وممن أساء السيرة) ويتركون أصحاب

(٩) هل هناك أبلغ من بسط السيف في قتل البدرين وقتل بعض الصحابة من غيرهم ولعنهم بعض أهل بدر على المنابر!! وهذا ما فعله معاوية وولاته، والأخ العلوان يراهم مأجورين على هذا لأنهم بزعمه اجتهدوا!!

الصحبة الشرعية الخاصة بلا دفاع بل قد يتهمون بعضهم بالنفاق والسبئية ! ويدافعون عن ظلمة الطلقاء والأعراب في ظلمهم لأهل بدر والرضوان ، مع أثرهم السيئ على تاريخ الإسلام وتراث المسلمين... ولهذا ونحوه شنع بعض فرق المسلمين على السلفية - بفعل غلاتهم وسكوت معتدليهم إلا في النادر - ووصفوهم بأنهم أنصار الظلمة وخذلة العادلين على مر التاريخ ، كما أن هؤلاء الأنصار للظالمين ليسوا (على منهج السلف) وإن ادعوا ذلك ، فلا نرضى أن يحتكر الدفاع عن السلف الصالح ويتسمى بهم من يرتب على قتلهم ولعنهم الأجر والثواب ! ويرتب على منكر هذا الكفر والزندقة والضلال !

وللأسف أن أخانا العلوان مثال جيد على هذا النوع من الغلو إذ انشغل بالدفاع عن معاوية والوليد وأمثالهم ونسي الدفاع عن علي وعمار وأبي ذر والحسين وابن عديس البلوي وأمثالهم ، بل ليته يكف عمن دافع عنهم.

لكن هذا ليس بمستغرب فقد تزوج غلاة المذهب الحنبلي مع النواصب بعد فتنة خلق القرآن فخرجت لنا (طبخة غريبة) من الفكر المختلط المشوب بالإسراف في التعميم والهلاك عند التفصيل ، هذا الفكر الغريب ليس له لغة الناس إلا لفظاً ولا مصطلحاتهم إلا رمزاً ، لا تورع في مدح المبطل ولا تبرع في نصرة الحق ، يقولون في الإنشائيات من خير قول البرية لكنهم عند إظهارهم المراد من هذه الإنشائيات تعرف أنهم لا يعون ما يقولون ، فالصحابة عندهم غير الصحابة والسلف غير

السلف والدليل غير الدليل ، لا يفرقون بين قول الرسول وقول المرسل إليه ، إلا أن الأول شبه معطل والثاني مفعل.

الملحوظة التاسعة:

ثم ذم الأخ العلوان (ص ٦) الفرق الإسلامية من شيعة ومعتزلة وأشاعرة وماتريدية.. ولا تعليق أكبر من القول بأن هذا التعميم من الخلط بين الغلاة والمعتدلين من كل فرقة غير علمي ، وهذا التبديع ونفي الآخر (المسلم) من خصائص الغلاة من كل مذهب ، والأخ العلوان هنا كأنه يتوقع أنه لن يدخل الجنة إلا من كان على معتقد البربهاري وابن بطة (تلك أمانهم)! وكأن الجنة لن تفوز بملئها ، وعلى هذا ستوزع بقية أراضي الجنة على البرهارية!

أظن أن الأخ العلوان لا يعرف أن الفرق التي ذمها بتعميم ظالم هم أكثر المسلمين في الماضي والحاضر ، ولو استحضر هذا لما عمم ، فالأشاعرة مثلاً يدخل فيهم النووي (صاحب رياض الصالحين^(١٠))

(١٠) الذي نقرأ فيه بعد صلاة العصر في كل مسجد وهو أشعري من كبارهم ، وقد أحرق الغلاة كتابه (شرح مسلم) وذموه بعد معرفتهم أنه أشعري العقيدة ، والغلاة يكتشفون كل يوم عالماً مشهوراً ليس على مذهبهم ، وربما اغتروا بدعاوى بعض شيوخهم -عن جهل وعدم استقراء- أن العلماء كلهم على عقيدة الغلو الحنبلي وهذا من التضليل الذي يمارسه علماء الغلاة بجهل أو بعلم..

وشرح مسلم) وابن حجر العسقلاني^(١١) (صاحب فتح الباري) والطحاوي (صاحب العقيدة الطحاوية التي يستدل منها العلوان)^(١٢) !
 وصلاح الدين الأيوبي (الذي نتفى بأجماده في حطين)^(١٣) والباقلاني (صاحب التمهيد مع أنه أشعري مجازاً حنبلي حقيقة) وابن فورك (صاحب مشكل الحديث) والبيهقي (صاحب السنن الكبرى) والإسفراييني والشيرازي والجويني (إمام الحرمين) والغزالي أبو حامد والآمدني والعز بن عبد السلام (سلطان العلماء) وابن جماعة (شيخ ابن حجر) والسبكي وأبو ذر الهروي وابن العربي المالكي (صاحب العواصم من القواصم)^(١٤) وأبو الوليد الباجي وأبو منصور البغدادي

(١١) وهو غني عن التعريف، وقد نقل منه الغلاة ما يوافق مذهبهم وخاصة تعريفه للصحابي وذموه بسبب عقيدته الأشعرية وطبعوا في ذلك الكتب، وأحرقوا فتح الباري.

(١٢) وهو أشعري وإن ادعى السلفيون أنه منهم، لكن شارح الكتاب ابن أبي العز حنبلي العقيدة، وقيل أنه حنفي الفروع.

(١٣) وكان صلاح الدين من الأشاعرة ذكر هذا الذمبي وغيره بل وصفه بعضهم بالتعصب في ذلك.

(١٤) وهذا الكتاب فيه نصب ظاهر، وهو من المصادر الفكرية للنصب في البيئة المحلية، فقد كان مقرأً في دار التوحيد بالطائف اختار تقريره بعض علماء الشام! ثم كان الاحتفاء به في المدارس والجامعات والدروس والخطب وزاده سوءاً حواشي محب الدين الخطيب وهو مشهور بالنصب، فخرج لنا جيل =

(صاحب الفرق بين الفرق) والقشيري وابن عساكر (الذي ينقل منه العلوان) والفخر الرازي (صاحب التفسير) والأبيجي (صاحب المواقف) وأبو بكر القفال الشافعي، وغيرهم كثير جداً، بل لا يكاد المرء يجد عالماً مشهوراً من علماء المسلمين السنة إلا ويمجده أشعرياً فنسبة الأشاعرة داخل أهل السنة أكثر من تسعين في المئة، وإن اعتذر غلاة السلفية بأن الأشاعرة إنما جاءوا متأخرين أجابهم الأشاعرة بأن الأشاعرة متقدمون أيضاً ولهم سلف في التأويل، عن صحابة وتابعين وأتباع تابعين، ثم الأشاعرة أعلم بالحديث وصحته من الحنابلة وإذا شئتم فقيسوا كتاب عقيدة لأحد الأشاعرة، مع أي كتاب حنبلي متقدم واستخرجوا عدد الأحاديث الضعيفة هنا وهناك وستجدون النتيجة، وكل يدعي له سلفاً من الصحابة والتابعين، وقد تنازعوا الأئمة الأربعة كل يدعي أن هؤلاء الأئمة على منهجهم إثباتاً أو تأويلاً.

والخلاصة أن العلوان بذمه للأشاعرة فقط قد ذم أكثر أهل السنة والجماعة بلا ريب، وعليه أن يرجع (يطهر) كتبه من النقولات التي نقلها عنهم! لأن النقل عن المبتدعة عند الغلاة محرم.

=يقدم الماضي كله خاصة ماضي الظلمة، ويظن هذا الجيل أن الفرق بين علي ومعاوية لا يكاد يذكر! وكان منهم من يجعل معاوية مجتهداً في كل المظالم التي ارتكبها، وزاد بعضهم بيزيد بن معاوية والحجاج بن يوسف للزينة السلفية.

الملحوظة العاشرة:

ثم ذكر (ص ٦) أنه لقي نفراً من الناس كانوا يتحدثون عن العدل والإنصاف فـ (عمت الارتياحية! وهشوا وبشوا وبلغ التفاعل والحماس أشده)!!

وهذا ما استدل به بعض الأخوة أنه يقصدني لكنني لا أظن ذلك لأنه يتحدث عن (نفـر) وأنهم تحدثوا في العدل وهشوا له وبشوا!! وأنا لا أذكر أنه وقع بيني وبينه (هش) ولا (بش) وإنما كان لقاءً سريعاً اشتعل بالحوار والصياح من أول الجلسة إلى آخرها في أقل من ربع ساعة! إلى أن انتهى إلى ما يشبه الطرد من صاحب البيت الذي كنا ضيوفاً عنده جميعاً (أنا والأخ العلوان ومن معنا).

الملحوظة الحادية عشرة:

ثم ذكر ص ٦ أن هؤلاء النفـر (تسارعوا في الكذب ورواية الأباطيل وجهدوا في تنقص مسلمة ما قبل الفتح وجماعات ممن أسلم بعد ذلك وبالأخص معاوية).

أقول: لا أعرف مراد الأخ العلوان لكن هؤلاء يبدو أنهم أهل حق وعلم، وأنا لا أثق في كلام الأخ العلوان في زعمه أنهم (تنقصوا) بلا دليل فلعلهم ذموا من يستحق الذم، وخاصة أنه ذكر أنهم (انتقصوا معاوية)! وغلاة السلفية يعدون وصفه بالبغي والظلم (انتقاصاً) مع أنه

ثابت بالأدلة الصحيحة لا يخالف ذلك إلا مقلد أو ناصبي أو مغفل أو فيلسوف له فلسفته الخاصة التي لن تدون بعد.

الملحوظة الثانية عشرة:

ثم ذكر (ص ٦) أنهم لما انتقصوا معاوية استغرب دعواهم الإنصاف؟ أقول: لا غرابة فالإنصاف لا يعني مدح الظالم ولا المناق ولا الفاسق، أما اعتباره معاوية ص ٧ (عن جند الله المفلحين الذين أقام الله بهم دينه)!! فهذا كذب وغلو في معاوية، فجند الله في عهد النبوة هم المهاجرون والأنصار^(١٥)، أما الطلقاء والأعراب والمنافقين فلا يصح وصفهم بأنهم من جند الله المفلحين حتى لو شاركوا في الغزوات القليلة الأخيرة - عند عدم الحاجة إليهم^(١٦) - كحنين والطائف وتبوك، ولبعضهم محاولات لاغتيال النبي صلى الله عليه وآله في بعض تلك الغزوات... فلعلهم اجتهدوا!.

(١٥) وهذا أيضاً من عدم معرفته للألفاظ والمصطلحات التي يطلقها فلا يعرف معنى (جند الله) ولا (المفلحين) و (إقامة الدين) ولا (الدين).
(١٦) بل لقي منهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه أذى كثيراً فقد اتهموا النبي في عدالته بعد حنين وانهزموا به وتمنوا هزيمته قبل حنين وحاول بعض الطلقاء اغتيال النبي في ساحة المعركة لولا أن الله سلم، وسرقوا، فهل هذه صفات (جند الله المفلحين)؟ لا نستغرب هذه اللغة لأننا نعرف مصدرها الأول!

بل الطلقاء لم يصح شهودهم إلا حيناً (وكانوا أول الفارين وكانوا السبب المباشر في الهزيمة الأولى حسب ما ورد في صحيح مسلم) ثم واصلوا السير مع الجيش النبوي إلى الطائف (فلا يمكنهم العودة وغنائم حنين لم تقسم بعد!) ثم شهد بعضهم تبوك (وكان من ذلك البعض - على الراجح - من خطط باغتيال النبي صلى الله عليه وآله! فهذه هي المواطن التي زعم أخونا (أنهم كانوا من جند الله المفلحين)! .

بل معاوية على وجه الخصوص ووالده أبو سفيان كانوا ممن يتمنون هزيمة النبي صلى الله عليه وآله يوم حنين^(١٧) ولم يخرجوا إلى حنين ثم الطائف إلا للغنائم، أما يوم تبوك فالظاهر والله أعلم أنهم حاولوا الاشتراك في اغتيال النبي صلى الله عليه وآله في ليلة العقبة وهذا يدل عليه حديث عمار وحذيفة في صحيح مسلم^(١٨).

الملحوظة الثالثة عشرة:

ثم ذكر عن نفسه (ص ٧) بأنه: جهد في الهرب من غضب الله وسخطه فأطلق العنان في الدفاع عن الطلقاء وخاصة معاوية!!

(١٧) راجع غزوة حنين في كتاب المغازي للذهبي!!

(١٨) سنن عبد الله بن مسعود في كتابنا (معاوية).

قلت : وما يدريه أن يكون هرب من رضا الله لسخطه في الدفاع عن الظلمة وأهل البغي ومبدلي السنة الذين ثبت ذمهم في الأحاديث والآثار.

ألا يخشى أن قوله بأجر معاوية على كل مظالمه فيه معاندة للرسول صلى الله عليه وآله وللمهاجرين والأنصار الذين كانوا على ذم أفعال الرجل وأفعال أمثاله ممن غيروا وظلموا واستأثروا وفعلوا وفعلوا^(١٩).
ألا يخشى الأخ العلوان أن يكون من الذين زين لهم الشيطان سوء أعمالهم؟! لماذا لا يراجع الفرد منا نفسه ويدرس الموضوع بهدوء ويظهر الحقيقة للناس.

الملحوظة الرابعة عشرة:

ثم نقل (ص ٧) : أن هؤلاء نفر لم يكن جوابهم إلا أن قالوا: هذه المسألة اجتهادية، وليست من القطعيات؟! قلت: إن كانوا قد قالوها فقد أخطئوا، فذم الظلم والظلمة من القطعيات، وليست من الخيارات للإنسان أن يجتهد ويمدح قتل عمار أو لعن علي أو الملك العضوض أو الأثرة أو.. الخ.

(١٩) كل ما نقوله في ذم أفعال هؤلاء ثابت بالأسانيد الصحيحة التي يعترف هؤلاء الغلاة بصحتها لكن يدفعهم غلو المذهب للتفسير الباطني لمعانيها.

لعل هؤلاء النفر (المغفلين)! الذين يتحدث عنهم الأخ العلوان أرادوا بمجاملة الأخ العلوان ولم يفهم هذا منهم وظن ذلك ضعفاً! فجراءه على الركون للذين ظلموا وأن يكون ظهيراً للمجرمين!! عفا الله عنهم.

الملاحظة الخامسة عشرة:

ثم ذكر (ص ٧) أنه علم بعد جوابهم السابق أنهم (دعاة هدم وفساد وليسوا من الإصلاح والعدل في شيء)؟! قلت: إن كانوا قد عدوا مدح الظلم والظلمة من الاجتهاد فهو صادق في ذمهم! أما الأخ العلوان فيظهر أنه من أهل العدل، ولو لم يكن منهم لما نفى عنهم العدل بالكلية؟! ولما علم من قولهم (بأن الأمر اجتهادي) أنهم دعاة هدم وفساد!! فهذا منه عدل عظيم!!

الملاحظة السادسة عشرة:

ذكر ص ٨ أن من سمات أهل السنة والجماعة سلامة قلوبهم وألستهم للصحابة الأخيار.. والذب عن حرمتهم وأعراضهم من رموز الجراحين وثلب العابثين والسنة الحاقدين... الخ. قلت: وهذا الكلام من الأخ العلوان فيه إخراج لمعاوية وولاته من السنة والجماعة! لأن قلوبهم وألستهم لم يسلم منها الصحابة الأخيار

فلم يكن بنو أمية جراحين فحسب! ولا عابئين وحاquدين فحسب! بل سفاكين لدماء هؤلاء الصحابة في صفين والمدينة النبوية ومكة ومصر وغير من البلاد.

الملحوظة السابعة عشرة:

وأضاف (ص ٨): الزجر والتغليظ على من غمس لسانه في البهت والآثام وسلب من الصحابة العدالة.. فولغ في حرماهم وجمع مساويهم وعثراتهم.

قلت: وهذا جيد فبنو أمية أذن يستحقون الذم لأنهم لم يغمسوا ألسنتهم في البحث فقط وإنما تجاوزوا ذلك إلى اللعن على المنابر وسفك الدماء، وفرضوا هذا الظلم على في الأمة حتى جاءت الأجيال تعتقد أنهم مأجورون على هذا! كما أنهم ولغوا في حرما السابقين إلى الإسلام وافتروا عليهم عثرات لم يفعلوها.

ما من شتم يقصد به المؤلف الدامين للظلم إلا وكان في الظلمة أولى وأولى، والمدافع عن الظالم له حكم قريب من حكم الظالم.

الملحوظة الثامنة عشرة:

ثم ذكر الأخ العلوان (ص ٨) أن الإمام أحمد أنكر على (من جمع الأخبار التي فيها طعن على بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وأن من جمع الأحاديث الرديئة وكتبها يستأهل الرجم)!!.

قلت : إذا كان من جمع المثالب يستحق الرجم فكيف بمن سفك دماء أهل بدر بلا حق؟ وكيف بمن سن لعنهم؟ ثم هذه الأحاديث المروية التي نهى عنها أحمد، لعلها التي يرويها غلاة الشيعة أو غلاة النواصب والخوارج أما الأحاديث في ذم أفعال معاوية فلا يقصدها أحمد لأنه مجمع على رواية كثير منها، وقد رواها أحمد نفسه في مسنده^(٢٠)!!

فلعله يريد بالرجم في حق من يتهم الخلفاء الأربعة وعماراً وحذيفة وابن مسعود وعبادة بن الصامت وأمثالهم وقد جمع في ذمهم النواصب وغلاة الشيعة فلا تفسر كلمة أحمد بخلاف ما روى في المسند وغيره! وعلى هذا يكون الأخ الكريم مدافعاً عمن يستحق الرجم! أقول هذا من باب الرد وإلا فنحن لا نفرحاً لم يحده الله ولا رسوله... وهناك كثيراً من (الأحكام الوضعية) التي تملأ كتب العقائد المغالية، فكل حد أو عقوبة ليس عليه دليل صريح من كتاب الله أو سنة رسوله فهو (حكم وضعي) يذم صاحبه ولا يمدح، ودين الله كامل لا يحتاج لأن يتوسع الغلاة في اقتراح الحدود مزايدة على النص الشرعي.

(٢٠) قد روى أحمد في المسند مما يخص معاوية حديث عمار وشرب معاوية للمعمر وأثرته على الأنصار واستلحاقه زياد والأمر بسب علي.. وغير ذلك كثير، فنحن لم نزد على هذا إلا ما كان في صحته أو أصح.

المحوظة التاسعة عشرة:

قوله (ص ٩): فويل لمن تعرض للصحابة بسوء وأوقد نار الفتنة وجرأ السفهاء والغوغاء على الوقعة فيهم؟! قلت: كأن الأخ العلوان يتحدث عن معاوية؟! فهذه الصفات تنطبق عليه بدرجة كبيرة! فقد أوقد نار الفتنة وجرأ سفهاء أهل الشام على التنافس في قتل البدرين ووضع لهم الجوائز في ذلك حتى أنهم اختصموا في رأس عمار بين يديه! فإذا لم يكن هذا من إغراء السفهاء والغوغاء بأهل بدر فماذا يكون؟ فضلاً عن سن لعنهم فهذا من أبلغ الوقعة فيهم! لكن صاحبنا لا يعرف التاريخ وظن حسناً بأهل الرية، وأساء الظن بأهل العدالة.

المحوظة العشرون: الغلاة نتيجة خلطة عجيبة!

ثم ذكر ص ٩ حديث (لا تسبوا أصحابي...) مع أن هذا الحديث فيه أبلغ رد على معاوية الذين سن لعن علي، لأن الحديث كان المخاطب به خالد بن الوليد وهو أفضل من معاوية، لسبه عبد الرحمن بن عوف وهو أقل فضلاً من علي، وكان سب خالد لعبد الرحمن مرة واحدة فقط وبلفظة أقل فحشاً من اللعن، ولخصومة آنية، فهذا لا يقارن مع من:

١- سن (أو شرع)!

٢- لعن!

- ٣- علي بن أبي طالب!
- ٤- علي (المنابر)!
- ٥- أيام الجمعة! وفي المناسبات الاحتفالية!
- ٦- ولسنين طويلة!
- ٧- وعلى كل منابر الإسلام!
- ٨- فصارت سنة من بعده!
- ٩- وكان السب لعلي ومن يحبه!
- ١٠- وكان الرسول صلى الله عليه وآله في من يحبه!
- ١١- فالسب يشمله كما قالت أم سلمة في إنكارها على أصحاب هذه السنة السيئة!
- ١٢- خصوصاً وأن علياً أفضل من عبد الرحمن بن عوف!
- ١٣- واللعن أعظم من السب!
- ١٤- كما أن اللعن عشرات السنين أطول من سب في لحظة خصومة!
- ١٥- واللعن على المنبر أسوأ من الشتم في ديار بني جذيمة!
- ١٦- وكان الحسن والحسين وأقرب الناس إلى علي يسمعون هذا!
- ١٧- على المنبر النبوي نفسه!
- ١٨- والنبي في قبره يتلقى الصلاة عليه ولعن علي معاً من الأمير الأموي على المدينة!

هذه الخلطة (العنقية) هي التي أخرجت لنا عقولاً ترى الأجر والثواب على مثل هذه المهازل فتاريخنا لم يكن (سهلاً) وعلى هذا لم يكن أثره (سهلاً)، ولو كان أثره (سهلاً) لاستطعنا (بسهولة) إقناع (مخرجات هذا التاريخ) بأن الظلم محرم! وأن المحرم يستوجب الإثم. لأن تاريخنا (في عهده الأموي والعباسي) كان متعباً، فلذلك لا بد من التعب! لا بد من الصبر السنين تلو السنين، والقرون تلو القرون، حتى يقتنع بعض (مخرجات هذا التاريخ) بأن الظلم حرام.

ومن دلائل هذه الصعوبة أن نجد (امتزاج) الدين بالظلم في الشخص الواحد، وهذا المزيج استمر تحريكه في (أنية) السلطة بـ (ملعقة) (المذهب) نحو أربعة عشر قرناً^(٢١) فهل من مطمع في فصل هذا المزيج الذي اختلطت فيه الذرات بل تداخلت إلكترونات (السلطة) السالبة بـ بروتونات (المذهب) الموجبة، فتوقف (النشاط الإشعاعي) و(أكلت الطاقة نفسها)، وسرى اليأس لفؤاد جون دالتون^(٢٢)!

الملحوظة الواحدة والعشرون:

ذكر الأخ العلوان ص ١٠ أن حديث (لا تسبوا أصحابي) لا تصح فيها زيادة المناسبة (سبب ورود الحديث) وهي ما وقع من سب خالد بن

(٢١) أعني من عهد معاوية.

(٢٢) من علماء الذرة الكبار.

الوليد لعبد الرحمن بن عوف فزعم أن الزيادة غير محفوظة حتى لو وردت في صحيح مسلم!!

فقال: (هذه الزيادة في سبب ورود الحديث غير محفوظة، فقد رواه - الحديث - عن الأعمش سفيان الثوري وشعبة ووكيع وأبو معاوية وغيرهم وهم أضبط وأحفظ الناس لحديث الأعمش ولم يذكروا هذه الزيادة على أنه قد اختلف على جرير (ابن عبد الحميد) فيها فقد رواه ابن ماجة عن محمد بن الصباح عن جرير بدونها، ولذا أعرض عنها البخاري، وقال مسلم في صحيحه بعد ذكر الرواة عن الأعمش (وليس في حديث شعبة ووكيع ذكر عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد).

ثم أتبعها بقوله: وهذا هو الصواب!!

قلت: أولاً: أنا مع الأخ العلوان أنه ما كل لفظة ولا كل حديث ورد في أحد الصحيحين يكون بالضرورة صحيحاً، فهناك أحاديث وألفاظ ضعيفة في الصحيحين أو أحدهما وقد ضعف بعض أحاديث الصحيحين علماء كبار كأحمد وابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم والدارقطني وغيرهم ومن المتأخرين ابن تيمية ومن المعاصرين الألباني والغماريون المغاربة، فليس عندي اعتراض على تضعيف الأخ العلوان لحديث أو أكثر في صحيح مسلم أو البخاري أو غيرهما إذا رأى الأخ العلوان ضعفه بالعلم لا بالهوى.

لكنني في الوقت نفسه أطلب منه أن يعامل الآخرين بالمثل فإذا ضعفوا حديثاً في الصحيح أن يتذكر ما فعله هنا وألا يستعدي الغوغاء والمؤسسة الدينية صائحاً بأن (هذا رد لحديث النبي وفتح باب شر مستطير وهدم للصحيحين! وجرأة على أحاديث تلقىها الأمة بالقبول.. الخ)! إلى آخر ما نعرفه من عبارات القوم عندما يشتمون على مخالفهم من طلبة العلم الآخرين إذا فعلوا الفعل نفسه، فلا بد أن يكون منهجنا واحداً وواضحاً إما القبول مطلقاً بنقد بعض أحاديث الصحيحين بعلم، أو المنع مطلقاً.

والأخ العلوان أرى أنه لا يمانع إذا حصل ذلك بعلم وهذه فائدة جلية نشي عليه بإيرادها وقد كنا نرى نحو هذا فيشنع علينا بعض طلبة العلم، فالآن معي من يشاركني في هذا الأمر فلان وفلان وسليمان العلوان..

ثانياً: أن ما زعمه من ضعف تلك الزيادة التي جاءت في صحيح مسلم غير صحيح لأن تلك الزيادة (قصة عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد) صحيحة وجاءت من طرق أخرى أغفلها أو لم يعرفها العلوان - سنذكرها بعد قليل - وسبق أن ذكرت أنه يجهل طرقاً صحيحة ويرد آثاراً قد أجمع عليها أهل الحديث كهذه القصة (قصة خالد وعبد الرحمن) وقصة (الوليد بن عقبة) بينما يصحح البواطيل، وهذا يدل على الهوى، وليت ذلك الهوى في محبة أهل العدل، كلا!! إنها في محبة الدعاة إلى النار! وهنا تكتمل المأساة.

ولعل النواصب أسوأ هوى من الشيعة في بعض الجوانب لأن الشيعة إن صححوا بواطيل في فضل الإمام علي فالأصل من حيث الفضل ثابت ، وأما النواصب فيصححون البواطيل في مثل معاوية والوليد ويزيد الذين لم تثبت لهم أصل الفضيلة ، هذا من حيث الجملة على تفصيل ليس هنا مجال ذكره^(٢٣).

أما تلك الزيادة التي ضعفها العلوان بعلّة عليّة وهي أن بعض الرواة لم يذكرها أو أن البخاري لم يذكرها في مناسبة الحديث فهذه الحجة التي أتى بها الأخ العلوان ضعيفة جداً لأسباب منها :

١ - أن ترك أسباب ورود الحديث معروف في منهج المحدثين وليس تركهم لذكر المناسبات تضعيفاً منهم لها ، لأنهم قد يذكرون نص الحديث ويتركون السبب أو المناسبة اختصاراً.

٢ - أن هذه الزيادة (سبب ورود هذا الحديث) ثابت من طرق أخرى غير ما في صحيح مسلم وقد وجدت لها أكثر من شاهد.

فقد رواها عبد الله بن أحمد (الحنبلي) في كتاب الفضائل (١/ ٥٦) من طريقين عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن

(٢٣) ولكن غلاة الشيعة يقومون جهاراً نهاراً في مثل أبي بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم ولولا ظلمهم في هذا الأمر لجازوا عند المعتدلين من السنة.

أبي أوفى وذكر القصة وهذا سند قوي وقد صححه المحقق أيضاً^(٢٤)، فهذا شاهد أول.

ورواه أحمد في الفضائل (٥٥/١) عن الشعبي مرسلاً وفيه القصة (شكا عبد الرحمن بن عوف خالد بن الوليد إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وهذا شاهد ثان!).

وروى أحمد في المسند (٥٣٠/٤)^(٢٥) بسند صحيح عن أنس بن مالك قال (كان بين خالد بن الوليد وعبد الرحمن بن عوف كلام، فقال خالد لعبد الرحمن بن عوف: تستطيلون علينا بأيام سبقتمونا بها، فبلغنا أن ذلك ذكر للنبي صلى الله عليه وآله.. الحديث.. وهذا شاهد ثالث.

ورويت القصة من حديث أبي هريرة -عند ابن عساكر وأبي نعيم بإسنادين من طريق ذكوان عن أبي هريرة! وهذا شاهد رابع (لكن بعض الأئمة أعل هذا الطريق كما سيأتي).

إسناد ابن عساكر (٢٦٩/٣٥) مثلاً جاء من طريقين عن الحسين بن علي الجعفي^(٢٦) وهو ثقة^(٢٧) عن زائدة بن قدامة وهو ثقة عن الأعمش

(٢٤) ولفظه (شكى عبد الرحمن بن عوف خالد بن الوليد، فقال: يا خالد لم تؤذي رجلاً من أهل بدر؟ لو أنفقت مثل أحد ذهباً.. الحديث.

(٢٥) وذكره من طريقه ابن عساكر في تاريخه (٢٧٠/٣٥).

(٢٦) في المطبوع (الحسن بن علي الجعفي) وهو خطأ صوابه (حسين).

وهو ثقة عن ذكوان (وهو أبو صالح السمان راوية أبي هريرة ثقة) عن أبي هريرة بلفظ (وقع بين عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد بعض ما يكون بين الناس... الحديث). (يراجع لأنه عند ابن حجر من رواية زائدة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة).

وأنا أتفق مع الأخ العلوان أن ذكر أبي هريرة في الإسناد هنا فقط يعد وهماً على الأرجح ، مع أن بعضهم أنه يجوز أن يكون عن أبي هريرة

(٢٧) عندما أقول : (وهو ثقة) فأعني على منهج المحدثين ، وإلا فلي ملحوظات على كثير ممن يطلق عليهم المحدثون لفظة (ثقة) لأن المحدثين منهجهم في التوثيق والتضعيف للرجال يحتاج لقراءة نقدية تبين جوانب الكمال والنقص في هذا المنهج ، ولي دراسة لم تكتمل عن (منهج أهل الحديث) ونقصه وحاجة هذا المنهج لأدوات نقدية أخرى ، وبعض هذه الأدوات قد ذكرها بعض المحدثين لكن لم يتم تفعيلها التفعيل الكافي عند أكثر أهل الحديث _ كسبر مرويات الراوي ومقارنة النص بما هو أقوى منه قرآناً أو سنة أو مخالفة العقل أو التجربة ومراعاة الخصومات المذهبية وتأخر التدوين والرواية بالمعنى والوصل والإرسال ومراعاة أثر السلطة والمذهب والبلد والمستوى العقلي والاجتماعي والنفسي وأثر هذا كله في التوثيق والتضعيف للأحاديث أو الرجال...) فمنهج أهل الحديث مناهج أولاً وليس منهجاً واحداً ثم مع جهدهم المشكور إلا أن كل منهج يحتاج لقراءة نقدية لسهم في إيصالنا للحقيقة أكثر ، ومن زعم أن منهج أو مناهج المحدثين قد اكتمل فقد حكم حسب علمه واغتر بالنظرية المتأخرة ونسي كثيراً من العوامل الواجب مراعاتها عند الحكم على الحديث أو الراوي.

وأبي سعيد كلاهما وقد جزم بهذا النسائي^(٢٨)، لكن أكثر من تكلم في هذا الحديث ذكروا أن الصواب: الأعمش عن ذكوان أبي صالح عن أبي سعيد وسبب الوهم أن أبا صالح هو راوية أبي هريرة فبعضهم سلك الجادة فوهم وقد وهم مسلم في إخراجه الحديث من مسند أبي هريرة وقيل الوهم ممن دون مسلم.

وقد يكون الوهم ممن بعد مسلم كما نبه على ذلك الحافظ ابن حجر في الجزء الذي أخرجه في تخريج الحديث^(٢٩).

على أية حال: القصة ثابتة بما سبق من حديث أنس ومن طريق جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد، ولورود الزيادة من حديث ابن أبي أوفى ومرسل الشعبي.

ويضاف على ذلك أيضاً:

ما رواه ابن عساكر (٢٧١/٣٥) بسند مرسل صحيح عن الحسن البصري قال (كان بين عبد الرحمن بن عوف وخالد بن الوليد كلام، فقال (دعوا لي أصحابي.. الحديث) فهذا شاهد أيضاً.

إذن فهذه القصة ثابتة حديثاً للأسانيد والشواهد السابقة

(٢٨) انظر الجزء الذي جمعه ابن حجر في طرق الحديث ص ٥٨، لأن الحديث قد روي من طريق زائدة عن ابن أبي النجود عن أبي صالح عن أبي هريرة، ونقل ابن حجر قول النسائي (الطريقان عندي صحيحان).

(٢٩) جزء في طرق حديث لا تسبوا أصحابي للحافظ ابن حجر - تحقيق مشهور حسن سلمان - دار عمار - عمان.

ولتجوز المحدثين في رواية الحديث مختصراً.

ويشهد لذلك أن القصة معروفة تاريخياً أيضاً :

وقد روى القصة أصحاب السير والمغازي ومنهم الواقدي في المغازي (٨٨٠/٣) رواه بسند صحيح عن سلمة بن الأكوع ، والواقدي مختلف فيه وقد وثقه عشرة من المحدثين وهو إمام في المغازي وقد روى القصة والحديث^(٣٠) في حديث طويل وفيه (وأعرض رسول الله صلى الله عليه وآله عن خالد وغضب عليه وبلغه ما صنع بعبد الرحمن ، فقال : يا خالد ذروا لي أصحابي.. الحديث).

وروى الواقدي أيضاً (٨٨١/٣) قصة خصومة خالد وعبد الرحمن بن عوف رواها من رواية معمر عن الزهري عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، ورجال هذا الإسناد ثقات - وسبق الخلاف في الواقدي - وهذا الإسناد فيه ذكر للخلاف بين خالد وعبد الرحمن وليس فيه ذكر للحديث ، وانتهاء السند إلى أحد أبناء عبد الرحمن بن عوف يقوي ما فيه من إرسال لا سيما وأن إبراهيم متقدم وأكبر سناً من سعيد بن المسيب بل قيل له رؤية.

(٣٠) أما الإسناد فروى الواقدي القصة عن عبد الله بن زيد عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه ، وهذا سند رجاله ثقات إلا الواقدي مختلف فيه والصواب توثيقه في المتابعات والشواهد خاصة في أمور المغازي والسير وهذه منها.

والخلاصة: أن سبب الحديث أو مناسبة الحديث التي أنكرها العلوان ثابتة في الحديث والتاريخ وكنت أعتنى من الأخ العلوان أن يستوعب طرق الحديث قبل جزمه بأن الزيادة غير محفوظة!!
لأن هذا الكلام الذي أتى به الأخ العلوان ليس كلام المحدثين لسبب بسيط وهو أن كل الأحاديث النبوية مشهورة بلا ذكر للأسباب، فالسبب غالباً بل دائماً لا يرويه إلا رجال أقل في العدد من رواية الحديث نفسه.

والأخ العلوان يقر أسباباً لبعض الأحاديث مع أننا نستطيع بمنهجه أن نثبت أنها غير محفوظة!! لأن رواية (النص) سيكونون أكثر من رواية السبب مع النص!!
بل كلامه يجرنا لتضعيف كل (المناسبات) وكل (أسباب ورود الحديث) للسبب السابق وهو أن الناقلين للسبب هم أقل من الناقلين للنص نفسه.

الملحوظة الثانية والعشرون:

أورد الأخ العلوان ص ١١ أثر ابن عمر (لا تسبوا أصحاب محمد فلمقام أحدهم ساعة خير من عمل أحدكم عمره).
قلت: وهذا إن صح ففيه رد على من كان يسب الصحابة الكبار من غلاة النواصب بالدرجة الأولى لأنهم الذين كانت لهم الدولة يومئذ، وقد يقصد بها عبد الله بن عمر أيضاً من كان يسب أحد الخلفاء الثلاثة

وخاصة عثمان وعلي، فقد كان في ذلك الزمن من يسبهما من أهل العراق والشام.

الملحوظة الثالثة والعشرون:

نقل ص ١١ قولاً عن محمد بن صبيح السماك في إنكاره على من سب الصحابة، ورغم أنه لم يورد لهذا الأثر إسناداً إلا أننا نتفق معه ومع محمد بن صبيح في جريمة سب الصحابي، وهذه قد أنكرناها على غلاة الشيعة وغلاة النواصب فوافقنا الأخ العلوان في الإنكار على غلاة الشيعة وتأثيمهم لكنه حكم بالأجر لمن سب علياً من غلاة النواصب ك معاوية ومروان^(٣١) وهذه مفارقة عجيبة إذ كيف نعد ساب أحد

(٣١) أو على الأقل لم يحكم عليه بالإثم لأنني علمت أنه قد رجع عن هذه العقيدة الفاسدة، مع أن حوارني معه كان متحمساً لإثبات أن معاوية اجتهد في السب كما اجتهد في القتال وله أجر على هذا وهذا! لماذا؟ لأنه - بزعمه - اجتهد! هكذا فقط! هكذا يقرون الاجتهاد لمن لم يجتهد ويذمون من اجتهد من علماء الفرق الإسلامية! بل اجتهاد الخوارج عندي أقرب من اجتهاد معاوية لأنهم متدينون وهو صاحب دنيا... فالتدين أولى بأن نقول له اجتهد فأخطأ من صاحب الدنيا الذي لم يجتهد أصلاً، إذا كان الاجتهاد ستاراً لكل ظالم فقد أرخصنا هذا الاجتهاد كما أرخصنا السنة لما حصرناها في تشدد الغلاة وكما حصرنا السلف لما قصرناهم على غلاة مذهبنا مع زيادة دعاوى كاذبة بأن هذه عقيدة السلف كلهم!

الخلفاء الثلاثة أثماً وساب علي مأجوراً فهذه من رواسب النواصب التي بقيت داخل المنظومة السلفية بعد تحالفهم مع الحنابلة في محنة خلق القرآن، وكثير من سلفيتنا المعاصرة يحملون هذا الخليط بين الحنبلية والنصب.

أما نحن فبحمد الله منهجنا مطرد في المسألة في الإنكار على الجميع. ولا يوافقنا غلاة الشيعة إلا في ذم ساب علي، كما لا يوافقنا النواصب وغلاة السلفية إلا في ذم ساب الثلاثة^(٣٢) والصواب ذم الحالتين فلهما الحكم نفسه.

وكلمة محمد بن صبيح جيدة تصلح أن توجه لمعاوية ويسر ومروان وحريز وعبد الملك وغلاة الشيعة ونحوهم من الذين كانوا يسبون كبار الصحابة ويلعنونهم على المنابر أو في بطون الدفاتر.

(٣٢) وأما معاوية فسبه أو لعنه أو حتى تكفيره فلا مكان له هنا، أعني لا يجوز أن نحشره بين الصحابة الكبار ولا بين أمهات المؤمنين ولا أهل بدر ولا أهل الرضوان هو أقل من هذا بكثير، وعلى ذمه وسبه بعض علماء المسلمين قديماً وحديثاً من سنة وغيرهم، فليس من الرموز التي يجب أن يكون فيها خصومة، هو رجل محسن إلى أهل بيته مسيء في حق الإسلام والمسلمين... يجب أن نطرح الخصومة فيه جانباً وأن يكون موضوعه محل اجتهاد على الأقل، كل وقناعته وعلمه وضميره.

الملحوظة الرابعة والعشرون :

وذكر الأخ العلوان ص ١٢ أن الصحابة خير الناس بعد الأنبياء وهذا حق إذا أراد به أصحاب الصحبة الشرعية أو من تبعهم بإحسان لا من أساء السيرة من أصحاب الصحبة العامة الذين خصص كتابه في الدفاع عنهم.

لأننا عندما نجعل (الظلمة والدعاة إلى النار) هم خير الناس بعد الأنبياء نكون قد أسأنا للناس وللأنبياء.

الملحوظة الخامسة والعشرون :

ثم ذكر حديث الأمانة ص ١٢ وقد سبق الكلام عليه في جوابنا على الشيخ عبد الله السعد في كتابي (مع الشيخ عبد الله السعد) ، فمن شاء فليراجعه هناك ومن ليس عنده الكتاب (فليراجعه في ملحق هذا الكتاب : فقرة ٢).

الملحوظة السادسة والعشرون :

كما نقل العلوان ص ١٣ أثر ابن مسعود (إن الله نظر في قلوب العباد.. الأثر) وقد تكلمنا على معناه في البحث الأصلي (كتاب الصحبة) وأوضحنا أنه منصرف للصحابة من المهاجرين والأنصار وليس منصرفاً لمن بعدهم فضلاً عن أساء السيرة.

المحوظة السابعة والعشرون:

ثم ذكر ص ١٤ أثراً آخر عن ابن مسعود (من كان منكم متأسياً فليتأس بأصحاب محمد .. الأثر).

قلت : وهو منقطع وقد بين الأخ العلوان هذا أيضاً ولو صح فالمراد بالصحابة عند ابن مسعود وغيره من الصحابة غير المراد من الصحابة عند غلاة الحنابلة والسلفية.

فإن ابن مسعود كان يفرق بين الصحبة الخاصة والصحبة العامة وهم يظنون أن ابن مسعود قال كلمته السابقة لملاح الوليد بن عقبة ومعاوية وأمثالهم !!

المحوظة الثامنة والعشرون:

ثم نقل عن ابن تيمية ص ١٥ نقله أثر ابن مسعود مع أنه قد بين ضعفه قبل ذلك ، فهذه شهادة على أن ابن تيمية يستشهد أحياناً بالأثار الضعيفة !! وهذا ما يحاربوننا من أجله إذ جعلوا ابن تيمية معصوماً أو يكاد.

المحوظة التاسعة والعشرون:

ثم نقل ص ١٥ عن ابن أبي حاتم تعريف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ولو تأمله الأخ العلوان لعرف أن التعريف لا ينطبق على معاوية ولا الوليد ولا أبي الغادية.. وإنما يرد في أصحاب الصحبة

الخاصة وهذا واضح من قول أبي حاتم (فأما أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التفسير والتأويل وهم الذين اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه وإظهار حقه ، فرضيهم له صحابة..) في أثر إنشائي طويل ، لا يفيد حماية ظلمة الطلقاء من الذم أو العقوبة أو الفسق.

وأبو حاتم رحمه الله كان حنبلياً متشدداً أوصله تشدده مع أبي زرعة رحمه الله إلى أن تركا الحديث عن البخاري رحمه الله وضعفاه وظلماه واتهماه بما هو منه بريء.

الملحوظة الثلاثون:

أيضاً ما نقله الأخ العلوان ص ١٦ عن أبي نعيم الأصبهاني لا ينزل إلا في أصحاب الصحبة الخاصة وهذا واضح في قوله (سمحت نفوسهم بالنفس والمال والولد والأهل والدار ففارقوا الأوطان وهاجروا الأخوان وقتلوا الآباء والإخوان.. الخ).

فهل هذا يصح في مثل معاوية والوليد؟!

أفيقوا أيها الغلاة (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا).

بل أبو نعيم قد بين في نهاية الأثر أن الصحابة هم المهاجرون والأنصار فقط كما يظهر من كلامه لأنه ذكر الآيات التي وردت فيهم من سورة الحشر ثم قال (فمن انطوت سريره على محبتهم ودان الله بتفضيلهم

ومودتهم وتبراً ممن أضمر بغضهم فهو الفائز بالمدح الذي مدحهم الله تعالى فقال (والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا الآيـة).

أقول: فهذا في حق من أضمر بغض المهاجرين والأنصار أو بعضهم سواء من النواصب أو غلاة السلفية أو غلاة الشيعة ولا ريب أن أوائل أولئك السائرين على هذا الطريق كانوا ظلمة بني أمية كزياد ومعاوية والوليد وبسر وأبي الغادية ونحوهم.

فكلام أبي نعيم صحيح أنه يجب محبة المهاجرين والأنصار والبراءة ممن عاداهم ، ومعاوية الذي يدافع عنه الأخ العلوان قد عادى بقية أهل بدر وأهل الرضوان الذين كانوا قاتلوه بصفين وقتل منهم المئات ولعنهم وتسلط على أبنائهم من بعدهم وغير ذلك مما يطول ذكره.

الملحوظة الواحدة والثلاثون:

ثم نقل الأخ العلوان ص ١٨، ١٧ نقولات حسنة جيدة في مدح الصحابة لكنها لا تنزل على ظلمة الطلقاء الذين خصص كتابه في الدفاع عنهم.

الملحوظة الثانية والثلاثون:

وما ذكره ص ١٩ من شمول الآيـة (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان..) لجميع الصحابة صحيح إن التزم

بنص الآية (المهاجرون والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان) وآمل ألا ينسى قيد (الإحسان) - كعادة الغلاة - لأنه في نص الآية وليست الزيادة مني!!.

أما من تبعهم بغير إحسان كأبي الغادية والحكم وأبي الأعور وحر قوص بن زهير والوليد ومعاوية وبسر والمختار^(٣٣).. فلا تشملهم الآية.

المحوظة الثالثة والثلاثون:

أما ما ذكره الأخ العلوان ص ٢٠ من شمول الصحبة لكل مسلم لقي النبي صلى الله عليه وآله فقد تمت مناقشة هذا الأمر في البحث الأصلي (كتاب الصحبة والصحابة) بما لا مزيد عليه.

أما إنكاره حصر الصحبة في المهاجرين والأنصار ص ٢٠ فلعله ظن أن مرادي بحصر الصحبة، أنني أحصر كل الصحبة سواء الخاص منها أو العام والصواب أن الحصر المذكور إنما هو في الصحبة الخاصة الشرعية لا الصحبة العامة.

(٣٣) بعضهم له دراسة في تبرئة المختار وتضعيف كل الأسانيد الواردة في ذم أفعاله واتهامه.. وهذه تحتاج لبحث، وإن كانت الأسانيد في ذم المختار أقل وأضعف من تلك الأسانيد في ذم معاوية والوليد وغيرهما ممن يدافع عنهم الغلاة صباح مساء.

فالصحبة العامة يجوز إطلاقها على الطلقاء والأعراب والمنافقين أما الصحبة الخاصة الشرعية فلا ، وقد توسعنا في ذكر هذه المسألة في البحث الأصلي.

المحوظة الرابعة والثلاثون :

أما ما أورده عن العلائي ص ٢٠ من إنكاره على تعريف سعيد بن المسيب (أنهم كانوا لا يعدون الصحابي إلا من صحب سنتين أو غزا غزوة أو غزوتين) وحكايته الإجماع على خلاف تعريف ابن المسيب فهذا غير صحيح ، فلا إجماع على اعتبار كل مسلم لقي النبي صلى الله عليه وآله صحابياً بل لعل الإجماع على خلاف هذا خاصة عند الصحابة المتقدمين كعمر وعائشة وجابر بن عبد الله وأنس بن مالك وغيرهم (راجع أقوالهم في البحث الأصلي = الصحبة والصحابة).

والعلائي رحمه الله - مع أن له مذهباً معتدلاً في تعريف الصحبة^(٣٤) - يحاكم سعيد بن المسيب بالمصطلح المتأخر عند أهل الحديث وهذا خطأ ، فلا يلزم سعيد بن المسيب ما استحدثه أهل الحديث من تعريفات خاصة بهم بل حتى عندهم لم تستقر هذه التعريفات إلا في القرن

(٣٤) نقلنا تعريفه في كتابنا (الصحبة والصحابة) فهو ليس على منهج العلوان ولا غلاة السلفية ولكن كما قلت : هم يظهرون وكأن كل العلماء معهم ، فيستدلون بمن هو ضدهم في كلمة ويتركون ألف كلمة ، كل هذا من أجل خداع الأتباع.

الثالث ، بل كانت أوائلها في القرن الثالث ولم تستقر عند المحدثين إلا في السادس عند ابن الصلاح وبعده.

ثم لو صح هذا المعنى فليس معناه أن كل من صحب النبي صلى الله عليه وآله ولو قليلاً لن يظلم ولن يغير ولن يرتد ولن يكذب ... فالواقع يدل على خلاف هذا من ردة فما دونها ، فقد حج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مئة ألف وارتد أو منع الزكاة كثير منهم ، والغلاة لا يتورعون في الطعن في مانعي الزكاة عن تأديتها إلى الخليفة الشرعي ، مع أن أهل الشام منعوا عن الخليفة الشرعي الزكاة فقط ! بل منعوا كل شيء وحاربوه واتهموه بما هو منه بريء فالجريمة هنا مضاعفة ، وسبب شدتنا ضد مانعي الزكاة وتراخيها مع البغاة أن البغاة حكموا وأوصلوا شبهاتهم للعالم الإسلامي يومئذ من فوق منابر الإسلام أما مانعو الزكاة فلم يحكموا ، وبقيت شبهاتهم مدفونة بين رمال الجزيرة العربية.

الملحوظة الخامسة والثلاثون:

ثم أورد الأخ العلوان ص ٢١ آيات من سورة الفتح والحديد في فضل الصحابة وقد سبق (في العمل الأصلي : الصحبة والصحابة) أن بينا أنها نزلت قبل إسلام الطلقاء الذين خصص كتابه في الدفاع عنهم ويحسن هنا أن أنقل للقراريء الكريم كل الآيات التي يستدل بها هؤلاء الأخوة في الثناء على الطلقاء وهي كلها بلا استثناء لا تشملهم وإنما

نزلت في المهاجرين والأنصار ومن في حكمهم ممن أسلم في العهد المكي وبقي على الإسلام ولو أن كتاب الصحبة والصحابة متوفر في المكتبات لما نقلتها، ويحسن أن أنقل تلك الآيات مع تفسيرها وبيان ظروف نزولها من عمل سابق لي وهو (الصحبة والصحابة) وهذه الآيات (أو النصوص القرآنية) مع تفسيرها - وزيادات قليلة استطردت فيها الآن - :

النص الأول: من النصوص القرآنية:

وهذا النص له ميزة كونه من آخر ما نزل في موضوع الصحابة الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وآله وهو: قوله تعالى: ﴿لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب كثير منهم فتاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم﴾^(٣٥).

ووجه الدلالة هنا أن غزوة تبوك في السنة التاسعة من الهجرة بعد العودة من حصار الطائف وكان عدد جيش المسلمين فيها ثلاثين ألفاً على أرجح الروايات، كان المهاجرون والأنصار فيهم قلة، ومع ذلك

(٣٥) سورة التوبة (آية ١١٧).

لم يأت الثناء إلا على المهاجرين والأنصار كما هو واضح في الآية الكريمة من سورة التوبة التي هي آخر سور القرآن الكريم نزولاً^(٣٦).

والسؤال: لماذا لم يخبرنا الله عز وجل أنه قد تاب على كل جيش النبي صلى الله عليه وآله يوم تبوك؟! لماذا لم يقل الله عز وجل (لقد تاب الله على النبي والذين آمنوا الذين اتبعوه في ساعة العسرة...)؟! أو (... على النبي والمؤمنين...)؟!!

الجواب: يبدو واضحاً بأن تخصيص الله عز وجل لـ (المهاجرين والأنصار) بالتوبة يتفق مع ما ذهبنا إليه من أنهم هم الصحابة الصلبة الشرعية؛ التي نزلت فيها آيات الثناء، وهم الذين نجزم بأن الله راضٍ عنهم، وأنه تاب عليهم، أما غيرهم ممن أتى بعدهم (بعد صلح الحديبية)، فلا نستطيع الجزم بالتوبة عليهم اتباعاً للآية الكريمة فهي من آخر الآيات نزولاً في موضوع الصحابة، وإنما يرجى لهم ذلك خاصة من اضطربت سيرته من هؤلاء، أو نسكت عنهم، كما سكت الله عنهم، فمن ظهر صلاحه أو ثبت له ذلك بدليل خاص فترجو له أكثر

(٣٦) فقد نزلت عام تبوك، وتبوك بعد فتح مكة، فليس صحيحاً ما يظنه بعض الناس من أن سورة النصر آخر السور نزولاً، وإنما كان آخر السور التي نزلت دفعة واحدة.

من غيره ممن لم يظهر صلاحه وحسن سيرته ، ومن أساء السيرة
فُنخِشَ عليه .

إذن فكان الله -والله أعلم- أراد بقصره الثناء على المهاجرين والأنصار
أن يشعر من سواهم بالسبب الذي من أجله تاب الله على المهاجرين
والأنصار وأن المهاجرين والأنصار لم يستحقوا التوبة عليهم من الله ؛
إلا بأعمال جليلة قدموها في الماضي ، وأن على من سواهم أن يكثرُوا
من التأسّي بهم ، حتى يتوب الله عليهم كما تاب على المهاجرين
والأنصار !!

والغريب أن بعض الباحثين يخلطون الأمور ويستدلون بالآية السابقة
على أن الله تاب على (جميع الصحابة) !! ويقصدون بالصحابة (كل
من رأى النبي صلى الله عليه وآله أو لقيه من المسلمين) !! ثم لعلمهم
يقولون هذا وقلوبهم على الطلقاء !! مع أن الله عز وجل لو أراد أن
يقول ذلك لقاله ، ولعمم التوبة على كل المؤمنين يومئذ ، ولكنه قصر
التوبة على المهاجرين والأنصار ، ولحكمة !!

ولذلك فمن المرجح أن حكومة الطلقاء (دولة بني أمية) لجأت إلى
(تعميم الصحبة) على كل من رأى النبي صلى الله عليه وآله حتى
يدخل فيهم طلقاء بني أمية كآل أبي سفيان وغيرهم من بني أمية أو
غيرهم مثل الحكم والوليد وبسر وأمثالهم !! ، وكان لهذا التعميم
غرض سياسي لينافسوا خصومهم من المهاجرين والأنصار بأنهم قد

صحبوا رسول الله صلى الله عليه وآله مثلما صحبه خصومهم^(٣٧)!!
وساعد على هذا التعميم ردة الفعل السنية - مع غباء بعضهم - على
غلو الشيعة والخوارج في ذم بعض من وصف بالصحة من هؤلاء.

نعود ونقول: كان آخر ما أخبرنا الله عز وجل في موضوع الصحابة أنه
تاب على المهاجرين والأنصار ولم يخبرنا أنه تاب على غيرهم إلا
الثلاثة الذين خلفوا (وهم مرارة بن الربيع العمري وهلال بن أمية
الواقفي وكعب بن مالك الأنصاري) وهم من كبار الصحابة، شهد
لثنان منهم بديراً وما بعدها وثالثهم كعب بن مالك شهد أحداً وما
بعدها.

إذن فهؤلاء هم أهل المعية الشرعية (الذين مع النبي صلى الله عليه
وآله) وهم المقصودون بقوله تعالى: (محمد رسول الله والذين معه...
الآية) وهم المدوحون والمثنى عليهم في كل القرآن الكريم لأن سورة

(٣٧) وقد بقي من دلائل ذلك بعض النصوص في كتب العقائد كقولهم (من سب
أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فهو رافضي!
ويسكتون عن النواصب!! الذين كانوا أجراً في سب الإمام علي على
منابرهم!!، فلو قال القائل: (فهو مرتكب لمحظور شرعي) هكذا بالتعميم وإن
كان لا بد من التصنيف العقدي فليقل (... فهو رافضي أو ناصبي أو خارجي)
فهذا أفضل حتى يتحرز الناس من سب الإمام علي أو انتقاصه مثلما يتحرزون
من سب أو انتقاص غيره من الصحابة أو ممن أدخلوا في الصحة!!.

التوبة كانت آخر ما نزل من القرآن الكريم والقرآن الكريم يفسر بعضه بعضاً، فالثناء المطلق في القرآن الكريم على من كان مع النبي صلى الله عليه وآله ينبغي أن يخص بما خصصه القرآن الكريم في آيات أخرى مثل هذه الآيات لا سيما وأنها آخر آية نزلت في الثناء على أصحاب النبي صلى الله عليه وآله.

النص الثاني: من النصوص القرآنية:

وهذا النص أيضاً من آخر ما نزل من القرآن الكريم في موضوع الصحابة وهو قول الله عز وجل ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٣٨).

فهنا أخبر الله عز وجل بثلاث طوائف كانت كلها في عهد النبي صلى الله عليه وآله:

الطائفة الأولى:

السابقون من المهاجرين الهجرة الشرعية المقصودة بالثناء - وهذا قيد يخرج المتأخرين من المهاجرين والمتأخرون من المهاجرين قسمان:

(٣٨) سورة التوبة: ١٠٠.

قسم هاجر بعد بدر إلى بيعة الرضوان.

وقسم هاجر بعد الرضوان إلى فتح مكة ،

لكننا نعرض عمن هاجر قبل الرضوان ونعتبره من أصحاب الصحبة الشرعية لأدلة أخرى لا تتناقض مع هذه الآية لكن في الوقت نفسه لا نشك أن السابقين من هؤلاء وهؤلاء أفضل من اللاحقين أما المهاجرون عرفاً الخارجون من المعنى الشرعي للهجرة فهم أصحاب الهجرة العامة كخالد بن الوليد رضي الله عنه ، أما من هاجر بعد فتح مكة من الوفود فخروجهم من الهجرة الشرعية أوضح ، ولا يدخل في الهجرة الشرعية أبناء المهاجرين^(٣٩) ، ولا من هاجر قبل الرضوان وأسلم ورجع فلا يدخلون في أصحاب الهجرة الشرعية ، إن لم يبقوا في المدينة حتى ولو أسلموا قبل الحديبية ، إلا إذا وجد دليل خاص لحالة خاصة في الإذن لهم أو أمرهم بالعودة إلى ديارهم ؛ لأن (الهجرة الشرعية) تختص بالسابقين من المهاجرين ، أما الهجرة العرفية أو العامة فيدخل فيها المتأخرون من المهاجرين.

(٣٩) يرى بعض الأخوة أن وصية النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بالمهاجرين وأبنائهم وثنائه على الأنصار وأبنائهم يدخل الأبناء في حكم الآباء بهذه الأدلة الخاصة.

أقول : يحتمل بشرط حسن سيرة هؤلاء الأبناء وصحتهم العرفية للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) من طول ملازمة أو كثرة سماع ولقاء..

والفرق بين الهجرتين أن الهجرة الشرعية كانت أيام الضعف والحاجة بعكس الأخيرة كانت أيام العزة والرخاء فكل ثناء على المهاجرين مقيد بالسبق المذكور في هذه الآية والقرآن يفسر بعضه بعضاً.

والحد الفاصل بين السابقين الأولين من المهاجرين والمتأخرين منهم مختلف فيه فمنهم من يجعل الحد بيعة الرضوان على أبعد تقدير ومنهم من حدد المهاجرين الأولين بمن صلى القبلتين أو شهد بدرأ... الخ. (راجع ذلك في مقدمة الاستيعاب لابن عبد البر).

فالوافدون إلى النبي صلى الله عليه وآله قبل الحديبية يمكن أن يطلق عليهم اسم الهجرة لكنها ليست (الهجرة الشرعية) التي نزلت في مدحها النصوص القرآنية ؛ لأن هذه الهجرة الشرعية تستلزم البقاء في المدينة مع الجهاد وإنفاق المال في سبيل الله مع النبي صلى الله عليه وآله في المدينة. (وستأتي الأدلة على ذلك في مبحث الهجرة الشرعية).

[أو لنقل على الأقل هي هجرة دون هجرة ، مثلما نحن مسلمون وأهل بدر مسلمون لكنه إسلام دون الإسلام....]

والطائفة الثانية :

السابقون من الأنصار ، ولا يدخل فيهم أبناء الأنصار (الأطفال) الذين لم يشاركوا في النصرة الشرعية ؛ من الإنفاق والجهاد والإيواء ، ولكن يدخل في الأنصار حلفاؤهم المسلمون ، ومواليهم ونساؤهم كحال

المهاجرين وأهل البوادي القريبة من المدينة الذين يقومون بالجهاد عند الطلب النصره منهم.

وأما الحد بين السابقين من الأنصار واللاحقين منهم فلم أجد إلى الآن من وضع حداً لذلك وأرى أن من أسلم قبل غزوة بدر من الأنصار فهو من السابقين لأنه بعد انتصار المسلمين ببدر عز الإسلام وأسلم كثير من المنافقين خوفاً أو طمعاً وبعضهم حسن إسلامه.

الطائفة الثالثة :

الذين اتبعوهم بإحسان ، (الذين اتبعوا السابقين من المهاجرين والأنصار) وهؤلاء المتبعون هم اللاحقون ، وهم -عند من يجعل بدرأ الحد بين السابقين واللاحقين- المسلمون بعد بدر إلى بيعة الرضوان إلى فتح مكة أما من يجعل الحد بيعة الحديبية فيكون اللاحقون من المهاجرين والأنصار من كان بعد الحديبية كالمسلمين بعد الحديبية حتى وإن وفدوا وبقوا في المدينة (الهجرة العامة) ، أو كالوافدين من العرب وغيرهم بعد الحديبية إلى وفاة النبي صلى الله عليه وآله ممن ثبت على الإسلام أيام الردة ، وسبق أن ذكرنا الهجرة إذا أطلقت بعد الحديبية فالمقصود منها الهجرة العامة لا الشرعية -جمعاً بين النصوص-.

ومن التابعين بإحسان أيضاً أبناء المهاجرين ، وأبناء الأنصار ، فهؤلاء الأبناء وإن لم يشاركوا في الأحداث لكنهم تضرروا وعانوا وكابدوا...

فهذا يفقد أباه في المعارك فيصيبه اليتيم وهذا تضيق أحواله المادية لكون والده ممن أنفق أمواله في سبيل الله ولم يبق لأهله وأبنائه إلا القليل ، فأبناء المهاجرين والأنصار المولودون على عهد النبي صلى الله عليه وآله قد لحقهم بعض الأذى وشاركوا في شيء من الهجرة والنصرة ولو كانوا داخل بيوتهم فهم من أفضل التابعين بإحسان ، ويدخل في التابعين بإحسان ولكن بدرجة أقل من حسن إسلامه من طلقاء قريش ، وعتقاء ثقيف وغير هؤلاء ، وحسن الإسلام يعني اجتناب كبائر الذنوب وصلاح السيرة ولا يشترط أن يشك الرجل في الإسلام حتى يقال أنه لم يحسن إسلامه !! ، والإحسان في هذه الآية مجمل سيأتي شرحه وبيانه في الآية اللاحقة في الدليل الثالث.

إذن فالمهاجرون والأنصار لم يشترط الله فيهم (الإحسان) ؛ لأن الهجرة والنصرة اللتين تقتضيان الإنفاق والجهاد في أيام الضعف فهما من أفضل الأعمال ، ولا يحتاج هذا لقيد الإحسان فلم يقل (....) من المهاجرين بإحسان والأنصار بإحسان) ؛ لأن الرجل إن قام بالهجرة التي تقتضي ترك الأوطان والأولاد من أجل الدين فهجرته غاية الإحسان ، كما أن النصره (التي أجلبت على الأنصار قبائل العرب) مع تحملهم مهمة حماية الإسلام في أيامه الأولى لا تحتاج لقيد الإحسان ؛ لأنها في الذروة منه.

أما بعد قوة الإسلام والمسلمين ، فأصبحت الهجرة إلى النبي صلى الله عليه وآله تعود على نفس المهاجر بالمصلحة ، بعد أن كانت قبل ذلك تعود على النبي صلى الله عليه وآله بالمصلحة ، وزاد هذا الأمر بعد فتح مكة فأصبح الالتحاق بالمسلمين يعني الغنيمة والسلامة ؛ لكثرة المال والأمن من الأعداء.

ولهذا كله نعرف السر في قصر الله عز وجل الثناء على المهاجرين والأنصار فقط ، ثم قيد المهاجرين والأنصار بالسابقين منهم أيضاً!! وقد اختلف في حد السبق كما سبق.

لكن أوسع مدى وصل إليه المفسرون انتهى إلى صلح الحديبية وهؤلاء المهاجرون (الهجرة الشرعية). والناصريون (النصرة الشرعية) أيام الذل والحاجة والضعف وليس أيام القوة والرخاء وتضعف أهمية الهجرة والنصرة كلما استغنى عنها النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه ، فالمهاجر قبل بدر ليس كالمهاجر بعدها والأنصاري قبل بدر ليس كالأنصاري بعدها.

والفرق بين هؤلاء وهؤلاء ليس يسيراً بل كبيراً ، يعرف ذلك من قرأ السيرة النبوية والنصوص التي نزلت في ذلك ، علماً بأن الطلقاء... ومن بعدهم لا يدخلون في هؤلاء ولا في هؤلاء.

النص الثالث.. من النصوص القرآنية :

وهو مفسر للدليل السابق وهو قول الله عز وجل : ﴿لَفَقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون﴾ والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون﴾ والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾^(٤٠).

أقول : أيضاً في هذه الآيات أوضح الدلالات في قصر الله عز وجل الثناء على المهاجرين والأنصار ، فالله عز وجل أخبرنا بعلاماتهم وصفاتهم وأعمالهم ، ثم فصل في (الإحسان) المشترط فيمن بعدهم بأنه -إضافة لصالح الأعمال- من علاماته الكبرى الدعاء للسابقين من المهاجرين والأنصار ، وعدم التعرض لهم ببغض أو سب ؛ وهذا (الإحسان) لم يفعله بعض المتأخرين ممن سلم بعدبيعة الرضوان ككثير من الطلقاء والأعراب فمعاوية بن أبي سفيان والوليد بن عقبة وبسر

(٤٠) سورة الحشر : ٨-١٠.

بن أبى أرطأة وحر قوص بن زهير السعدي رأس الخوارج وغيرهم من الذين حاربوا السابقين فالثلاثة الأولون حاربوا علياً وعمار وعشرات البدرين ومئات الرضوانيين الذين كانوا مع علي في خلافته وسبواهم ، وقام الأخير وهو حر قوص بن زهير السعدي بمحاربة عثمان ثم علي وتكفيرهما فهذا وأمثاله يخرجون من (حسن الصحبة) و (حسن الاتباع) حتى وإن ترجم لهم العلماء في تراجم الصحابة وأثبتوا صحبتهم العامة بل إن حر قوصاً ذكره بعضهم في أصحاب الحديبية وهي منزلة أعلى من منزلة المذكورين قبله ، فإن صح فيكون استثناءً من أهل الحديبية.

ولذلك قال بعض المحققين في هذه المسألة: بأن من سبَّ الصحابة السابقين من المسمّين بـ(الصحابة المتأخرين) كبعض أهل مصر في سبهم عثمان وأكثر أهل الشام في سبهم علياً قد خرجوا من الطوائف الثلاث: فهم لم يدخلوا في المهاجرين والأنصار قطعاً كما لم يدخلوا في التابعين بإحسان لمخالفتهم الأمر بالاستغفار للسابقين وعدم التعرض لهم بل حاربوهم وآذوهم.

(والذين سبقونا بالإيمان) ليس المقصود منهم إلا المهاجرين والأنصار فقط ، كما تدل عليه الآيات السابقة دلالة واضحة وعلى هذا فلا حجة للذين يستدلون بهذه الآيات على وجوب السكوت عن دراسة التاريخ ودم بعض الظلمة ممن وصف بالصحبة كبسر ومعاوية والوليد -بحجة

الإمساك عما شجر بين الصحابة- وهي قاعدة غير صحيحة^(٤١) فلا بد من ذكر الظالمين بظلمهم والعادلين بعدلهم حتى يعرف الناس موطن القدوة والتأسي من السلف!!.

ولذلك يقول البغوي في تفسير قوله تعالى: (والذين جاوزوا من بعدهم) يعني التابعين وهم الذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصار إلى يوم القيامة...أه^(٤٢).

أقول: فهذا إقرار وتفسير صحيح من البغوي رحمه الله بأن من بعد المهاجرين والأنصار يسمون (التابعين)! يعني أن الناس من خالد بن الوليد وعمرو بن العاص^(٤٣) مروراً بمعاوية والوليد وانتهاء بنا في هذا

(٤١) عندي كتاب جاهز للطباعة (أوردت خلاصته في ردي على الشيخ السعد) يناقش دعوى وجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة ويطلها شرعاً وعقلاً وتطبيقاً فالكلام فيما شجر بين الصحابة كالكلام فيما شجر بين غيرهم يشترط فيه العدل وتحري الصدق فقط ولهذا لم يكن لهذه القاعدة دليل لا من الكتاب ولا السنة ولا تطبيقات الصحابة والتابعين بل النصوص الشرعية فضلاً عن الآثار ضد هذه الدعوى (الشامية المنشأ والانتشار!!).

(٤٢) تفسير البغوي - سورة الحشر.

(٤٣) الذين أسلموا وهاجروا بين صلح الحديبية وفتح مكة تتجاذبهم الأدلة بين أدلة مدخلة لهم في الصحبة الشرعية وهي قليلة ويمكن الجواب عليها وبين أدلة مخرجة لهم من الصحبة الشرعية وهي أكثر وأصرح ومع ذلك فتلك الفترة (من بعد الحديبية إلى فتح مكة) كانت فترة (برزخ) يمكن أن تكون (هجرة دون =

العصر ومن يأتي بعدنا من التابعين ومأمورون بحب المهاجرين والأنصار الذين قام عليهم الإسلام حتى استوى ، ومأمورون بالدعاء لهم والاستغفار لهم ؛ لأنهم السبب بعد الله ورسوله في قيام دين الإسلام وظهوره ، بل من أسلم بعد الحديبية إلى فتح مكة مأمورون بهذا ابتداء ، ومن بعدهم من باب الأولى.

النص الرابع.. من النصوص القرآنية :

قوله تعالى : ﴿ومالكم ألا تنفقوا في سبيل الله وله ميراث السماوات والأرض لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى والله بما تعملون خبير﴾^(٤٤).

أقول : الغريب أن بعض المؤلفين يستدل بهذه الآية على أن كل الصحابة (حسب مفهومهم الموسع للصحبة) في الجنة !! ؛ لأن الله قد

= هجرة ونصرة دون نصرة) فهي برزخ بين فترة الصحبة الشرعية الواضحة المتفق عليها التي كانت قبل ذلك على اختلاف في الحد الفاصل بين السابقين واللاحقين من الصحابة وفترة التابعين الواضحة (بعد فتح مكة) من طلقاء وعتقاء ووفود... وأقصد هنا في ضوء النصوص الشرعية فقط وليس من الناحية الاصطلاحية أو العرفية أو اللغوية.

(٤٤) سورة الحديد : ١٠.

وعد المتقدمين منهم والمتأخرين بالجنة ، ووعدده حق لن يخلفه ؟
وللجواب على هذا :

أقول : أولاً : الوعد للمجموع وليس للأفراد فقد يشذ أفراد عن القاعدة بالفسق والظلم كما شذ بعضهم بالردة !!.

ثانياً : المراد بالفتح المذكور في الآية فتح الحديبية لا فتح مكة^(٤٥) لأن
السورة نزلت قبل فتح مكة.

ثم نقول : على افتراض أن الفتح هنا غير محدد وأتينا لا نعرف هل هو
فتح الحديبية أو فتح مكة فإنه إذا كان المراد فتح الحديبية فتكون هذه
الآية شاملة المهاجرين والأنصار (من أشفق من قبل الفتح وقاتل) ،
وتفضلهم على من جاء بعدهم إلى فتح مكة فقط ، فلا يدخل في
المتفاضلين الطلقاء ، ولا العتقاء ، ولا غيرهم ؛ ممن لم يقاتل ولم ينفق
في هذه الفترة (في فترة البرزخ) ؛ لأن سورة الحديد نزلت قبل فتح مكة ،
وعلى هذا فهم خارج دائرة المفاضلة فلا يشملهم هذا التفاضل ، ثم
هي مقيدة بالإنفاق والقتال أيضاً ؛ ومثلما الثناء على المهاجرين

(٤٥) ولذلك يقول البراء بن عازب (تعدون أنتم الفتح فتح مكة وقد كان فتح
مكة فتحاً ، ونحن -يعني الصحابة- نعد الفتح بيعة الرضوان يوم الحديبية)
صحيح البخاري مع الفتح - كتاب المغازي - وهذا إخبار من البراء بن عازب -
وهو صحابي - بأن المفاهيم تغيرت مبكراً عند التابعين !! فكيف لو أدرك البراء
زماننا !!

والأنصار لا يشملنا ؛ لأن نزول القرآن فيهم لا فينا ، فكذلك الثناء على المسلمين من بعد الحديبية إلى فتح مكة لا يشمل من أسلم عام الفتح أو بعد ذلك لنزول القرآن فيمن قبلهم فهذا وجه .

الوجه الآخر : وإذا كانت الآية شاملة لهؤلاء المسلمين بعد الفتح فهي شاملة أيضاً لمن بعدهم إلى زماننا أيضاً ؛ ولا دليل على التخصيص !! ، بدليل قوله تعالى : (من بعد وقاتلوا) بالإطلاق دون تقييد وهذا لا يقول به هؤلاء من المتحمسين للتوسع في تعريف الصحبة ، وإنما يقصرون ذلك على من رأى النبي صلى الله عليه وآله بلا دليل ، وعندئذ يبقى شرط (الإحسان) الذي سبق في الآية السابقة ، بمعنى أن الله وعد بالجنة المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان !! ، أما المتبعون بغير الإحسان فلا يقال فيهم هذا .

وضابط الإحسان هو صلاح السيرة والاستقامة وبهذا يخرج من التفاضل والوعد بالجنة من لم يحسن السيرة فهذا تفصيل يزيل الخلط في هذه المسائل ، والخلط في هذه الأمور هو الذي سبب لنا الخلل الكبير في إعطائنا الرؤية التعميمية ، التي خلطنا بها الطلقاء مع السابقين ، فلا بد من وضع الأمور في مواضعها الصحيحة ومن نتائج هذا الخلط أو التعميم أن من تكلم في الوليد عقبة أو أبي الأعور السلمي أو الأشعث بن قيس أو معاوية بن أبي سفيان ونحوهم جاءه بعض الناس بمثل هذه الآيات التي ينزلونها في غير ما أنزلت فيه ، ويحرمون المسلمين من حق

تقييم الشخصيات الأولى ولا سيما وأن هذا التقييم يوضح أثر تلك الشخصيات على مفاهيم الإسلام ، ثم فعلهم هذا من إتيانهم بهذه الآيات للدفاع عن أولئك من سوء تفسير كلام الله تعالى ، وبسبب هذا الخلط بدّع (بضم الباء وكسر الدال مع تشديدها) كثير من علماء المسلمين الذين كانوا يذمون بعض أعمال من وصفوا بالصحة وليسوا صحابة على الحقيقة كالوليد ومعاوية ويسر والحكم وغيرهم !! فأولئك المبدعين (بفتح الدال) كانوا مظلومين بسبب قلة تدبر خصومهم لآيات القرآن الكريم أو بسبب تعصب خصومهم المذهبي !!.

ومثلما نجيز لأنفسنا أن نجعل من علامة الرافضي أن يطلق على أهل السنة (النبوية) نواصب ، فمن العدل أن نقرر أن من علامات الناصبي أيضاً أن يطلق على السنة (النبوية) روافض أو شيعة ، فلا بد من بحث المصطلحات جيداً قبل إطلاقها حتى لا نظلم أحداً ولا يظلمنا أحد.

وقوله تعالى : (من بعد) هنا مثل قوله تعالى في الآية السابقة (من بعدهم) وهؤلاء يتناقضون فيجعلون أصحاب البعدية الأولى غير أصحاب البعدية الثانية وهذا تحكم ، فأصحاب البعدية الأولى هم أصحاب البعدية الثانية .

إذن فالبعدية في الآيتين إما :

١ . أن يكون المراد بها من أسلم بعد فتح الرضوان إلى فتح مكة.

٢. أو أن يكون المراد من أسلم بعد الرضوان إلى وفاة النبي صلى الله عليه وآله.

٣. أو أن يكون المراد بها من أسلم بعد فتح مكة إلى وفاة النبي صلى الله عليه وآله.

٤. أو أن يكون المراد بها من أسلم بعد الرضوان إلى اليوم.

إذن فالبعدية في الآيتين إما أن تكونا محدودتين جميعاً بزمن معين ؛ أو يمتد زمنهما إلى يوم القيامة ، وكثير ممن كتب في الموضوع يجعل (والذين جاوزوا من بعدهم) فينا فيوجب علينا الاستغفار للسابقين ولا يوجبونها على الطلقاء!! ثم يجعلون ما بعد البعدية الثانية وهو قوله تعالى (وكلاً وعد الله الحسنى) تشمل الطلقاء ولا تشملنا؟! وهذا تناقض في أمور متشابهة.

(راجع الآيتين جيداً فموضوعهما واحد).

النص الخامس.. من النصوص القرآنية:

قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجَرُوا مَا لَكُمْ

من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر
إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير^(٤٦).

أقول : هذه الآية فيها فوائد في موضوع الصحبة من أهمها :

١ . إثبات ولاية المهاجرين مع الأنصار فقط ، وهذا ما يفسره الحديث
الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وآله (المهاجرون والأنصار أولياء
بعضهم لبعض والطلقاء من قريش والعتقاء من ثقيف بعضهم أولياء
بعض إلى يوم القيامة) رواه أحمد بسند صحيح^(٤٧).

وهذا الحديث فيه إخراج للطلقاء من الصحبة صحبة المهاجرين
والأنصار ، الذين هم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله فقط ، كما في
حديث آخر : (أنا وأصحابي حيز والناس حيز) ، قالها النبي صلى الله
عليه وآله يوم الفتح كما سيأتي ، وكلمة (أصحابي) في هذا الحديث
الأخير كلمة مطلقة ، فسرّها الحديث المتقدم ، وقيدها بأن المراد بها
(المهاجرين والأنصار) ، فتأمل لهذا التوافق والترابط.

٢ . إن الذين أسلموا ولم يهاجروا لا يستحقون من المسلمين في عهد
النبي صلى الله عليه وآله الولاية ، التي تعني النصرة والولاء !! ، مع

(٤٦) سورة الأنفال : ٧٢.

(٤٧) مسند أحمد / مسند الكوفيين - مسند جرير بن عبد الله ، وسيأتي دليلاً
مستقلاً.

تقدم إسلامهم من أيام العهد المكي لأنه عز عليهم ترك الأهل والأوطان مع صحة إسلامهم - فإذا كان المسلمون قبل فتح مكة من هؤلاء فمن بعهدهم أعني من أيام العهد المكي وأيام بدر إذا كانوا لا يستحقون النصر ولا الولاء، حتى يهاجروا فكيف بمن حارب النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه طيلة هذه السنوات حتى غلب، ثم انتظر وتربص، حتى قال النبي صلى الله عليه وآله: (لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية)!! - هذا على القول بأن المراد بالفتح فتح مكة -.

فهؤلاء المسلمون بعد فتح مكة - فضلاً عما أظهر الإسلام وفي قلبه ما فيه - لم يدركوا فضل من لا يستحق النصر والولاية، فضلاً عن إدراكهم لفضل السابقين من المهاجرين والأنصار.

ومن هنا ندرك أن الصحبة المقصودة بالمدح والثناء هي صحبة السابقين من المهاجرين والأنصار.

٣. أن المسلمين الذين لم يهاجروا لا يجوز أن ينصرهم المسلمون على الكفار المعاهدين (الذين معهم ميثاق مع المهاجرين والأنصار)، وهذا الحكم يبين الفرق الواسع بين من هاجر ومن بقي مؤمناً في دياره،

فكيف بمن لم يؤمن إلا عند إلغاء الهجرة الشرعية من مكة^(٤٨)، وربما يكون أسلم رغبة في الدنيا ورهبة من السيف، حتى وإن حسن إسلامه فيما بعد.

النص السادس.. من النصوص القرآنية:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعِفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرَاتُ إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا^(٤٩)﴾.

(٤٨) يجب أن نتصور أهمية الهجرة يومئذ ولا نقيس ذلك على عصرنا، فبعض من تحدثت معهم في الموضوع يقول: ما الذي يجعل المسلم في المدينة يختلف عن المسلم في مكة؟ وينسى الآيات الأمرة بالهجرة والمتوعة لمن تركها ولماذا نزلت الآيات بذلك.

ولا أستغرب أن يقول بعض الغلاة أن هؤلاء المعذبين وإن عذبوا فهم أفضل من كل من جاء بعدهم من صالحى الأمة! كل هذا من باب (الهوس) بمسألة الرؤية التي لم يدل عليها دليل، يتركون صريح القرآن الكريم لقول مخترع في القرن الثاني! ثم يزعمون أنهم الممثلون للسنة والسلف الصالح!

(٤٩) النساء: ٩٧-٩٩.

أقول : هذا أيضاً من أكبر الأدلة على تعذيب بعض الصحابة (حسب التعريف المشهور عند المحدثين)، الذين لم يهاجروا، وعلى هذا فلم ينصروا الرسول (بالقتال والمال)، وعلى هذا فلا يستحقون اسم (الصحبة الشرعية) ؛ رغم أنهم كانوا مسلمين بمكة قبل أن يهاجروا، لكنهم آثروا نصرة النفس وراحتها على نصرة الله ورسوله، ولم يستفد منهم الإسلام ولا النبي صلى الله عليه وآله وصحابه، ولم يكابدوا مع النبي صلى الله عليه وآله المتاعب ولا الأخطار، ولم ينفقوا ولم يقاتلوا أيام الحاجة إليهم، وعلى هذا فقد أنذرهم الله بعذاب جهنم، ولم يستثن منهم إلا المعذور من ضعفاء الرجال ومن النساء والولدان، الذين لا يستطيعون الهجرة.

وهذه الآيات فيها دليل واضح على أن (الصحبة الشرعية) تقتضي النصرة أو الهجرة^(٥٠) أيام الضعف والحاجة إليهم، لما في هذا من تحقيق العدل على الأرض^(٥١)، وليس أيام الاستغناء عنهم فتأمل هذا جيداً،

(٥٠) النصرة والهجرة اللتان تستلزمان الجهاد بالمال والنفس والالتفاف حول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وتكوين نواة الإسلام الأولى.

(٥١) بل هذا يبين أهمية العدل، فإن إيمان هؤلاء لم ينفعهم، لكن تقصيرهم في نصرة العدل أدى لمساواتهم مع الكفار، لأن وظيفة الإنسان على وجه الأرض أن يحقق (إعمار الأرض) مادياً ومعنوياً، وهذه هي عبادة الله التي لأجلها خلق الإنس والجن، فمن ترك نصرة العدل وأهله وجامل الظلم وأهله أو مالههم وناصرهم فإنه مستحق للعذاب وإن كان إيمانه النظري يخالفهم، الإيمان =

فالصحة الشرعية هجرة وجهاد وإيواء وإنفاق وخوف ورجاء ،
وليست بالتمني ولا بالتحلي ، فلذلك لا يجوز إطلاق الصحة الشرعية
على من لا يستحقها شرعاً ، أما في اللغة فالأمر واسع .

النص السابع .. من النصوص القرآنية :

قوله عز وجل : ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تَمُوتُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا
يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً
إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا
وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴾^(٥٢) .

أقول : في هاتين الآيتين نفي الصحة الشرعية عن الأعراب الذين
أسلموا قبل الطلقاء والوفود ونحوهم ! مع إثبات الإسلام في حقهم ،
ونحن نعلم أن الصحابي صحة شرعية هو في المحل الأكمل من
(الإيمان) المفسر في الآية اللاحقة بآية (الإيمان بالله والرسول وعدم
الشك في ذلك والجهاد بالمال والنفس في سبيل الله) ، فهذا هو الإيمان

=التزام بمبادئ وليس مجرداً عن الفضائل والواجبات المدنية والسياسية ، (هذه
فكرة طرأت علي عندما رأيت أن إيمان هؤلاء لم ينفعهم لتفضيلهم الأهل
والوطن على نصرته الإسلام وأهله التي هي في الأخير نصرته للعدل وأهله).
(٥٢) (الحجرات : ١٤-١٥).

المقتضي للصحة الشرعية، وهذا المعنى منفي عن الأعراب الذين أسلموا قبل فتح مكة -لأن سورة الحجرات نزلت قبل فتح مكة بمدة- فكيف بالذين أسلموا بعد الفتح من الطلقاء والعتقاء والوفود!!

النص الثامن.. من النصوص القرآنية:

قوله تعالى: ﴿محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سجداً يبتغون فضلاً من الله ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيمًا﴾^(٥٣).

أقول: لولا أن بعض الناس يورد هذه الآية للدلالة على فضل المتأخرين من المسلمين في عهد النبي صلى الله عليه وآله كالطلاق والأعراب والوفود وأمثالهم لما أوردتها هنا، فالآية من سورة الفتح التي نزلت بعد فتح الحديبية وقبل فتح مكة، وعلى هذا فالثناء الذي فيها على (الذين مع النبي صلى الله عليه وآله) ينزل على المؤمنين يومئذ من المهاجرين والأنصار، ولا ينزل على من بعدهم.

(٥٣) الفتح: ٢٩.

إضافة إلى أن المعية هنا تقتضي النصرة والتمكين أيام الحاجة والذل والضعف فمثلما هناك صحبة شرعية وصلاة شرعية، فهناك معية شرعية أيضاً ولم تتحقق هذه المعية في كثير من المسلمين المتأخرين ممن ذكروا في الصحابة العامة المتأخرون ممن أسلم بعد فتح مكة كان بعضهم شديداً على المؤمنين فيما بعد أكثر من شدته على الكفار المقاتلين.

ولذلك رأينا معاوية في عهد الإمام علي يدفع الجزية للروم ويحارب علياً!!، لمصلحته الشخصية أيضاً، فأين (أشداء على الكفار رحماء بينهم)؟!، فالقضية عند معاوية هنا معكوسة، فهو يقاتل السابقين، ويدفع العطاء للروم!!، وكذلك بسر بن أبي أرطاة ومسلم بن عقبة فقد أذلا أهل المدينة المنورة ومن فيهم من المهاجرين والأنصار إذلالاً كبيراً في غزوتين من غزوات أهل الشام للمدينة الأولى سنة ٣٩هـ والثانية سنة ٦٣هـ.

أنا أركز على معاوية هنا لأنه إن سقط تقديسه عند غلاة السلفية وقبلوا اعتباره رجلاً عادياً فهذا يعني سقوط جدار الغلو السلفي كله وما فيه من ظلم وتغيب للعقل والعدل، لأن جدار الغلو السلفي مبني على معاوية بالدرجة الأولى.

فمنه بدأ التبرير العام السياسي لدم أهل العدل ومدح أهل الظلم...

ففسدت المعايير وأدى هذا للضباية الشديدة...

ومنه بدأ اعتبار سفك الماء بباطل فيه الأجر والثواب ...

بينما الخطأ في الرأي فيه العقوبة الدائمة....

ومنه بدأ التحديث بأن هناك فرقة ناجية (وهم أهل الشام وأهل

الجماعة)!

وبقية الأمة هالكة....!

وبدأ التوصيف لسمات هذه الناجية!

بجزئيات لا مستند لها من الشرع...

ومنه بدأ بوضوح الاستغلال السياسي للدين...

ومنه بدأت الاستئثار بالأموال العامة...

والمحاكمات العقدية

وإبطال الشورى....

واستشراء النفاق واشتراء الذمم...

وتغيير الأحكام الشرعية في صالح فئة من الناس دون غيرهم...

وتعطيل الأحكام الشرعية فيما يتعلق بالحاكم وأعوانه ...

مع تطبيق أدق الحدود في عامة الناس بل اتهامهم ظلماً وقتلهم بلا محاكمة...

فأصبحت العقوبات لعبة في أيدي الحكام من أيام معاوية...

ومنه بدأ الاحتجاج بالجبر وذهم حرية الاختيار

فبدأ التقليل من حرية الإنسان وإماتة إرادته ومن عارض اتهم في عقيدته...

وقد يصلب كما فعلوا بغيلان الدمشقي...

ومنه بدأ الإغراق في خرافات الماضي (من أخبار الأوائل والإسرائيليات) وتوقعات المستقبل وتفصيلات الساعة

ثم جعل هذا الهم الأكبر والمعلومات الأكثر شيوعاً على الألسنة والعقول ...

مع ترك إصلاح الحاضر....

ومنه بدأ دفع الإسلام للزوايا الصغيرة (المرأة - الرقيق - أحكام الحيض والطهر ...) مع تضخم الفقه العبادي (الخاص) وترك ما يخص (الشأن العام) من عدل ومحاسبة (فمن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه)!

منه بدأ والتدقيق في الجزئيات وترك الكليات... ومنه بدأ استخدام القصاص والوعاظ الجامعين بين الغفلة والترغيب بالباطل وإدخال الناس في الترهيب من فعل أي شيء...

منه بدأ تدمير النفس المسلمة والعقلية المسلمة

منه بدأ الشدة على العوام والاسترخاء مع الحكام...

وقام من بعده من بني أمية على منهجه...

وجاء ظلمة بني العباس واستفادوا من التجربة السابقة..

التي خلاصتها:

(كل شيء مباح في سبيل المصلحة الشخصية للأسرة الحاكمة...)

معاوية رجل داهية لم يغير السياسة فقط ...

وإنما غير المفاهيم الأساسية لدين عظيم كدين الإسلام ..

ما زلنا نعاني من هذا التغيير إلى اليوم...

والألماء احتجنا أن نؤلف الكتب في جواز ذم الظلم وأهله....

ولما أصبح المدافعون عن المبادئ متهمين والمدافعون عن الظلم متهمين...

مرحلة (معاوية) كانت مرحلة حاسمة في تغيير مفاهيم أساسية في الإسلام نفسه.. ومن عظمة الإسلام أن النصوص في وصفه بالبغي

والدعوة إلى النار قد بقيت في كتب الحديث - ومنها صحيح البخاري -
لكن سكرة التغيير الكبير نجعلنا لا نراها! وإن رأيناها فالتغيير الكبير
يجعلنا لا نفهمها! والسكرة نفسها هي التي جعلتنا نستهن بدم البريء
إذا سفكه ظالم وتضخيم دم المجرم إن سفكه عادل...

لأن الانطباع الذي نقشه المذهب في العقل والوجدان أثبت من نص
الشرع ودليل البرهان..

التغيير الذي فعله معاوية أدى في آخر الأمر إلى تغيير البنية الفكرية
عند كثير من المسلمين وخاصة السلفية... (٥٤)

(٥٤) كل هذا سيتم بيانه بتوسع في كتابي القادم عن (معاوية) فقد حاولت إظهار
أدلة الأثر الذي أحدثه معاوية على المستوى الفكري والعوامل التي ساعدته
حتى كدت أن أقول إن الإسلام الذي عاشه كثير من المسلمين من قرون سابقة
كان إسلاماً تاريخياً وضعياً لا إسلاماً إلهياً...

إنها دراسة تفاجأت أنا شخصياً بنتائجها لأنها أشبه ما تكون باكتشاف (الإسلام
نفسه) إسلام النص الذي غطاه إسلام التاريخ (إسلام السلطات الظالمية
ووعاظهم) وضعاً ومنعاً وانتقاءً وتأويلاً...

بل حتى التغيير الذي طرأ عند الشيعة وخاصة غلاتهم كان للظلم الأموي سبب
كبير في حدوثه ، لأن هذا الظلم من قتل جماعي وبلا محاكمة أدى لانغلاق هؤلاء
في سراديب السرية فكانت مناخاً خصباً للخرافات والغلو في أهل البيت وجعل
الإسلام يدور حول فئة من أهل البيت ، فهذا التغيير رغم أنه في الطرف الآخر إلا
أن معاوية كان بتركيزه على لعن علي على المنابر وتبعية شيعة علي أسهم في =

حتى بدا الإسلام في طرح هؤلاء الغلاة ديناً يحرض على الظلم
وتغيب العقل ومحاربة الحرية والتوجس من كل إبداع وإنتاج...^(٥٥)

=غلو الشيعة إذ أدى إلى انغلاق وردة فعل ، ومع السرية تأتي الأعاجيب ! ومن
لبث في دياجير الظلام ظن ضوء السدفة شمساً مشرقة واعتقد الظلام ظلاً
وارفاً...

وكذا الجبر والتشبيه أصلهما أموي وخاصة من عهد معاوية وبأمره وفعله
وأقواله...

إن أفضل دفاع عن الإسلام هو بمعرفة مواطن التشويه ومعرفة من شوهوه
وإثبات ذلك وكشفه وبيانه وليس بالدفاع عن التشويه نفسه.

(٥٥) معاوية ليس السبب الوحيد في هذا التغيير الذي حصل ، بل للظروف
التاريخية والعقلية والاجتماعية لذلك العصر دور كبير في هذا ... أعني أن هذه
الظروف ساعدت معاوية في إنجاح هذا الانقلاب الكبير على الإسلام ويهدوء
وبشيء أسماء (الإسلام) أيضاً ! وهكذا يكون الدهاء...!!

إذ تم بذل أموال وتوظيف قصاص ووعاظ وعلماء سلاطين واشتراء ذمم رجال
وعشائر والاستفادة من بعض الدهاة في زمنه والتركيز على قشور المسائل
 وإهمال عظامها ... وتحميل كل هذا للإرادة الإلهية محتجاً بالمتشابه ...
قصة طويلة...

شارك فيها أطراف كثيرة من الطامعين والساكين والمغفلين والصالحين الورعين...
(إذا فسد الحكم الفردي استطاع أن يفسد أمة كاملة فكراً ومبدءاً وأخلاقاً...)
فكانت النتيجة ما رأيناه من ضياع مفهوم الدين وما نراه اليوم هو خلاصة
الخلاصة لتلك المرحلة الحاسمة !

النص التاسع.. من النصوص القرآنية :

قوله تعالى : ﴿لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما فى قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً..﴾^(٥٦).

أقول : هذا الثناء هو على المهاجرين والأنصار فقط ، الذين بايعوا تحت الشجرة يوم الحديبية ، ولولا أن بعض الناس يورد هذه الآية فى الثناء على الطلقاء لما أوردتها هنا ؛ لأن دلالتها على المناسبة (يوم الحديبية) دلالة واضحة لمن تدبر وتأمل.

أقول : وهذه فائدة للباحث ألا يسلم بما يقوله أصحاب العواطف حتى يبحث المسألة بنفسه ما أمكن فالآيات —مثلاً— لا يقبل ما يقوله هؤلاء من استدلالهم بهذه الآية أو تلك تدل على فضل الصحابة جميعاً إلا إذا عرف وقت نزولها وسيجد أنها خاصة بالمهاجرين أو الأنصار أو كلاهما ولن يجد آية واحدة فى فضل الطلقاء ولا من بعدهم إلا بشرط الإحسان وهاذ عام فى كل الناس ممن جاء بعد المهاجرين والأنصار من العام السادس الهجري إلى يومنا هذا.

أنا أعلم أن سبب تعميم فضل المهاجرين والأنصار على من سواهم كان ردة فعل لطعن غلاة الشيعة والخوارج في الصحابة لكن الطعن السيئ والجرح الباطل لا يبرر ردة الفعل الباطلة أيضاً فالباطل يرد بالحق لا بالباطل.

النص العاشر.. من النصوص القرآنية:

والواقع أنها ثلاثة نصوص لكنها بمعنى واحد فلو تدبرنا ثلاث آيات كريمة الأولى: قوله تعالى: ﴿ولقد صدقكم الله وعده إذ تحسونهم بإذنه حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر وعصيتهم من بعد ما أراكم ما تحبون ردة منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ثم صرفكم عنهم ليبتليكم ولقد عفا عنكم والله ذو فضل على المؤمنين﴾^(٥٧).

والثانية قوله تعالى: ﴿إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما استزلهم الشيطان ببعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حلیم﴾^(٥٨).

(٥٧) سورة آل عمران: ١٥٢.

(٥٨) آل عمران: ١٥٥.

نجد هاتين الآيتين نزلتا في حق المسلمين من المهاجرين والأنصار يوم أحد، فأخبر الله عز وجل أنه قد عفى عنهم عصيانهم وتنازعهم وانهزامهم أمام الكفار ولم يقيد هذا العفو بالمشيئة، وكان المنهزمون يوم أحد من المهاجرين والأنصار، ومن هؤلاء المنهزمين صحابة كبار مثل عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقيل أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منهم أيضاً (ورد في مسند أحمد ما يدل على ذلك).

فحفظ الله لهم سابقتهم وأخبر بالعفو عنهم من غير تقييد بالمشيئة أما يوم حنين فقد كان جيش المسلمين خليطاً من المهاجرين والأنصار والطلقاء وسائر من لحق من الأعراب والمتنطعين كذي الخويصرة، فلذلك لما انهزموا لم يخبر الله بالعفو عن الجميع، وإنما قال: (ثم يتوب الله من بعد ذلك على من يشاء)، كما في قوله تعالى في الآية الثالثة هنا: ﴿لقد نصركم الله في موطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئاً وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثم وليتم مدبرين ثم أنزل الله سكينة على رسوله وعلى المؤمنين^(٥٩) وأنزل جنوداً لم تروها وعذب الذين

(٥٩) لا يدخل الطلقاء والشاككون والمتنطعون في مسمى (المؤمنين) إذا أريد بذلك صلاح السيرة هنا مثلما لا يدخل الأعراب في مسمى (الإيمان) وقد كانوا هم والطلقاء في جيش النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) يومئذ وكان فيهم ذو الخويصرة وأمثاله وكان فيهم من خرج مع النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) =

كفروا وذلك جزاء الكافرين ثم يتوب الله بعد ذلك على من يشاء والله غفور
رحيم» (٦٠).

أقول: ومن هذه الآية نعلم سر تعليق العفو بالمشيئة، بخلاف الآيات
في حق المسلمين المنهزمين يوم أحد إذ كانت جازمة بالعفو عنهم.

وهذا يتفق أيضاً مع قول الله عز وجل يوم تبوك (لقد تاب الله على النبي
والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة)، مع أن جيش
المسلمين كان فيه غير هؤلاء كثير من الطلقاء والأعراب والعتقاء
وغوهم، ممن لم يخبرنا الله بالتوبة عليهم، كما لم يخبرنا بالسخط
عليهم، فيتوقف فيهم، إلا من أظهر منهم الصلاح والصدق وحسن
الإسلام، فيحب ويوالى لهذا، ومن ساءت سيرته وكثر ظلمه فيبغض

= ولا زالت الأزمات معه كما ورد ذلك في روايات أهل السير، ثم لو شمل هذا
المسمى أولئك فهو من باب التغليب وهناك نظائر كثيرة لهذا في القرآن الكريم فقد
يطلق (يا أيها الذين آمنوا...) ويدخل المنافقون والذين في قلوبهم مرض والأعراب
تحت هذا وإن لم يدخلوا عند التحقيق بأدلة أخرى تخرجهم من اسم الإيمان.
(التفصيل في كتابنا: معاوية بن أبي سفيان قراءة في المناقب والمثالب).
(٦٠) التوبة: ٢٥-٢٧.

لهذا، ويرأى منه المؤمنون، ومن كان بين ذلك يحب فيه الحق والعدل،
ويبغض فيه الباطل والظلم^(٦١).

فرجل مثل الوليد بن عقبة، أو بسر بن أبي أرطاة، أو ذي الخويصرة
وأمثالهم كيف لا يبغض وتذم سيرته؟! كيف والشرع يأمرنا بحب
الطاعات وأهلها، ويبغض المعاصي والمظالم وأهلها، خاصة إذا كانت
غالبة على سيرتهم، بينما نحن نشدق بالولاء والبراء ليل نهار، ومن
زعم أن هناك فرقاً في الولاء والبراء بين ظلمة القرن الأول فيوآلون،
وظلمة سائر العصور فيعادون فعليه الدليل والبرهان.

النص الحادي عشر.. من النصوص القرآنية:

قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ
أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَةَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (البقرة، ٢١٨).

(٦١) يجب علينا موالاة من أخبرنا الله بالتوبة عليهم كالمهاجرين والأنصار ويجب
البراءة ممن أخبرنا الله بالسخط عليهم كالمنافقين ومن يلحق بهم ويجب التوقف
فيمن لم يتضح لنا هل هو على منهج هؤلاء أم أولئك أو كان مضطرباً بين
السيرتين. إلا إذا ثبت بالبحث أن خيره غالب فيحب ويوالى وإن ثبت العكس
فيعكس ذلك أي إن أثبت بالبحث أن بعض هؤلاء كالحكم بن أبي العاص مثلاً
هو أقرب للنفاق والظلم منه إلى الإيمان والعدل فيبغض ويتبرأ من أفعاله وذنبه.

أقول : هذه الآية في فضل المهاجرين فقط ولولا أن بعض المعاصرين يعممها في جميع الصحابة لما أوردتها هنا.

صحيح أننا نجد مثل الإمام قتادة فيما ينقل عنه يفسر هذه الآية بقوله : (أثنى الله على أصحاب نبيه محمد صلى الله عليه وآله أحق الثناء فقال... ثم ذكر الآية ثم قال : (هؤلاء خيار هذه الأمة ثم جعلهم الله أهل رجاء كما تسمعون وأنه من رجا طلب ومن خاف هرب) (الدر المنثور (٦٠٥/١)).

أقول : لا يريد قتادة بـ (أصحاب محمد) هنا إلا المهاجرين ، والعلماء قد يطلقون اللفظ العام ويريدون به الخصوص ، و قتادة لا يرى شمول هذه الآية للأَنْصار فضلاً عن المتأخرين فضلاً على من ليس صحابياً !!

وبمثل لفظ قتادة يغتر من يغتر من الدارسين وطلبة العلم في الأزمنة المتأخرة ويظنون أن هذه الآية نزلت في فضل الطلقاء والأعراب !! مع أن سورة البقرة كانت من أول ما نزل بالمدينة إضافة لصراحة الآية في الاختصار على المهاجرين.

وفي الآية رد على الروافض والنواصب والخوارج الذين كانوا يبغضون بعض المهاجرين الأولين ويلعنونهم ويؤذونهم.

النص الثاني عشر من النصوص القرآنية :

قوله تعالى : ﴿ فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلى وقاتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم سيئاتهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثواباً من عند الله والله عنده حسن الثواب ﴾ (آل عمران - ١٩٥).

أقول : أيضاً الآية واضحة أنها في المهاجرين فقط وليس صواباً ما يفعله بعض الدارسين من إنزالها في كل من رأى النبي صلى الله عليه وآله !! والآية تبين معنى (الهجرة الشرعية) التي كانت تعني الإخراج من الديار والإيذاء والتعرض للقتل في سبيل الله أيام الحاجة والضعف ، فسورة آل عمران أيضاً من أوائل ما نزل بالمدينة من القرآن الكريم وهذه الآية أيضاً رد على من تعرض للمهاجرين باللعن والقتال. انتهى ما نقلته من كتاب الصحبة مع زيادة فوائد واستطرادات.

المحوظة السادسة والثلاثون :

ذكر الأخ العلوان ص ٢١ أن المراد بالفتح في الآية (لا يستوى منكم من أشق من قبل الفتح وقاتل..) فتح مكة وقد سبق الجواب على هذا في البحث الأصلي ، وحتى لو صح أن المراد فتح مكة فلا يدخل في الصحابة معاوية ولا الوليد ولا بسر وأمثالهم ، فهم من الطلقاء الذين

أسلموا بعد الفتحين، وهم ممن لم يتبعوا بإحسان، ولو كانوا فيهم لما شملت الآية كل من غير وبدل وأساء السيرة.

الملحوظة السابعة والثلاثون:

ثم ذكر ص ٢٢ أن المراد بالفتح في سورة النصر وحديث (لا هجرة بعد الفتح) فتح مكة.

وقد سبق الجواب أيضاً في البحث الأصلي، ومعاوية خارج الهجرة في الحالتين، سواء كان المراد بالفتح فتح الحديبية أو فتح مكة.

الملحوظة الثامنة والثلاثون:

ذكر ص ٢٣ أن من أسلم بعد فتح مكة من الطلقاء وغيرهم وجاهد وأنفق ماله فهو يدخل في الوعد بالحسن.

نقول: نعم، إذا تقيدنا بالشروط القرآنية (الإنفاق + القتال + الإتيان بإحسان) فإذا صلحت سيرة الرجل فنحن لا نخالف في هذا وإنما نخالف في من ساءت سيرته وظلم وارتكب المحرمات والكبائر فهذا يذم ولا كرامة، لأن الصحبة الخاصة فضلاً عن العامة لا تعطي صاحبها مناعة أو عصمة ضد الإثم أو الكبائر، فيحكم على الشخص بعمله إن خيراً

فخيراً وإن شراً فشرّاً^(٦١) خاصة المشهورين بالظلم الذين ذمهم المهاجرون والأنصار، ووردت فيهم النصوص الشرعية الخاصة بدمهم. فالنص الخاص يخصص عموم الآية.

وكذا سوء السيرة يخصص عموم الآية.

لسبب بسيط وواضح وهو أن الله عز وجل قد اشترط (الإحسان) في من جاء بعد المهاجرين والأنصار، وقد ذكرنا في البحث الأصلي أنه لم يشترط الإحسان في المهاجرين والأنصار لأن الهجرة والنصرة غاية الإحسان.

إذن فمن جاء بعد المهاجرين والأنصار وأحسن السيرة فنعم هو من أهل الجنة فلماذا لا يشمل الوعد بالحسنى؟! من الذي يتألى على الله؟ لكن أيضاً من الذي يوجب علي الله على أن يغفر للظالم والفاسق ومرتكب الكبائر المصر عليها؟!

فالقضية واضحة في التفريق بين هذا وهذا لمن لم يتعصب ويغلو.

الملحوظة التاسعة والثلاثون:

(٦٢) ويحكم على الشخص بحسب أعماله فمن تكررت مظالمه يختلف عن بدرت منه هفوة ثم رجع وتاب فهذا يختلف عن المصر والمكثر من الكبائر.

وذكر الأخ العلوان ص ٢٣ أن من عمل لسانه في الصحابة وطعن فيهم أو رماهم بالنفاق أو شكك في إسلامهم.. بدون برهان قام عليه الدليل فقد رد على الله خبره وافترى بهتاناً وإثماً مبيناً.

قلت: وهذا ما نخشاه على معاوية تماماً فقد فعل كل هذا، أعمل اللسان والسنان والمنبر والسيف في صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله الذين قام الدين على أكتافهم، وليس معه برهان على ما فعل، وإنما يطلب الدنيا والملك، وهذا الملك لن يثبت له إلا بدم هؤلاء الأخيار، وإذا بلغه تبشيرهم بالجنة فهل يكون ممن ردَّ على الله خبره؟! محل بحث.

لأنه قد يتأول بأن الآيات والأحاديث لا تنزل على علي وعمار ومن معه من أهل بدر وبيعة الرضوان، لكن هذا تأويل بعيد يشبه تأويل غلاة الشيعة في حق أبي بكر وعمر.

وإذا عذرنا معاوية وهو معاصر لهم ويعرف فضلهم ويمكنه أن يسأل أهل الذكر عند جهله فما بالناس لا نعذر من جاء بعد عصر الصحابة بدهر طويل سواء كان شيعياً أو ناصبياً؟! فالعذر بالجهل في التابعين ومن بعدهم فيهم أكثر تحقّقاً ممن لقي علياً أمامه في بدر وأحد والخنديق!!

الملاحظة الأربعون:

وذكر الأخ العلوان ص ٢٣ أن من طعن في الصحابة وأطلق فيهم لسانه بلا برهان لا يصدر (إلا من قل دينه وعظم ظلمه وأسود قلبه وبلغ الجهل منه بالكتاب والسنة وسيرة القوم مبلغاً عظيماً).

أقول: أولاً (قول العلوان بلا برهان) قيد جيد، ونحن نزعم أن طعننا في الغلاة ببرهان، أما لعنهم لعلي وقتلهم لعمار فليس ببرهان.

ثانياً: ما قاله الأخ الكريم هو ما قلناه فيمن حارب الصحابة من الطلقاء وأجلاف الأعراب بأن دينهم - أعني المحاربين للصحابة - قليل وظلمهم عظيم وقلوبهم مريضة أما جهلهم بالكتاب والسنة وسيرة القوم فلا أظن أن الجهل بلغ بهم أنه يروا شرعية لعن علي وقتل عمار واغتيال محمد بن مسلمة وسم الحسن وقتل حجر بن عدي صبراً.. الخ. نعم قد يجهل من يسب علياً من المتأخرين في القرن الثاني أو الثالث وقد يعذر عند الله أما الطلقاء فلا يجهلون من هو عمار بن ياسر ولا علي بن أبي طالب؟! حتى نعذرهم بالجهل...

فهم يعرفونهم من أيام الفترة المكية!!

فإذا جهلوهم مع هذه المدة الطويلة والمضادة ثم الملاصقة فما عساهم أن يعرفوا؟!

المحوظة الواحدة والأربعون:

أما ما نقله عن ابن تيمية ص ٢٣ من أن الطلقاء كمعاوية ويزيد أخيه وعكرمة وصفوان بن أمية والحارث بن هشام وسهيل بن عمرو قد ثبت

إسلامهم بالتواتر وبقاؤهم عليه حتى الموت... فهذا الكلام من ابن تيمية أولاً! وقصته قصة!

ثم هذا الكلام ليس على إطلاقه فبعض الطلقاء ارتد كربيعة بن أمية بن خلف.

وأما السابقة أسماؤهم فما ذكره ابن تيمية صحيح من حيث الجملة فلم يشتهر الشك في إسلامهم ما عدا معاوية^(٦٣) وكذلك أبوه أبو سفيان فقد اعترف ابن تيمية أن الصحابة والتابعين اختلفوا في إسلامه هل أسلم صادقاً أم كان منافقاً.

أما معاوية فقد شك في إسلامه صحابة وتابعون كبار منهم عمار بن ياسر وعلي بن أبي طالب وأبي بكره ومحمد بن الحنفية وغيرهم. وكان عمار يقول -قاصداً معاوية وأمثاله-: (والله ما أسلم القوم ولكن استسلموا حتى وجدوا على الحق أعواناً)^(٦٤)!!

وقد رماه أكثر من واحد من الصحابة والتابعين بالنفاق أو الظلم العظيم الباعث على الريبة، وقد توسعت في إيراد تلك الآثار في كتاب (معاوية بن أبي سفيان قراءة في المناقب والمثالب)^(٦٥).

(٦٣) وسهيل بن عمرو أيضاً فقد وردت آثار تدل على أنه كان مع أبي سفيان يتمتعون هزيمة المسلمين يوم اليرموك وقد تأتي، وأما أبو سفيان فقد ذكر ابن تيمية نفسه أن الصحابة والتابعين اختلفوا هل صح إسلامه أم كان منافقاً... (وهذه من تناقضات ابن تيمية وما أكثر تناقضاته).

(٦٤) هذا ثابت عن عمار بأسانيد قوية.

المحوظة الثانية والأربعون:

كرر الأخ العلوان ص ٢٤ إيراد الآيات من سورة الحشر (للفقراء المهاجرين.. الآيات) وهذه قد سبق الجواب عليها.

المحوظة الثالثة والأربعون:

ذكر الأخ العلوان ص ٢٤ أن الغل على أحد من الصحابة من أعظم خبث القلوب.

قلت: وبهذا ذمنا من تدافعون عنهم!

المحوظة الرابعة والأربعون:

ثم ذكر الأخ العلوان ص ٢٤ -وكانه يقصد عبد الجواد ياسين- بأنه محترف الطعن وسوء الظن قد أتعب نفسه وآذى غيره فركض وراء السراب.. الخ الكلام الإنشائي، والشيخ عبد الجواد ياسين باحث كبير، وهو وإن أخطأ في تكذيب أبي هريرة واتهامه إلا أن ما فعله أخف مما فعله معاوية الذي تدافعون عنه! وكتاب الشيخ عبد الجواد ياسين (السلطة في الإسلام) من أفضل الكتب التي قرأتها وهذا لا يعني خلو الكتاب من الهنات والملاحظات، ومن منا لم يهم ولم يخطئ؟.

(٦٥) صار عنوان الكتاب (معاوية... مشروع الذات أم مشروع الدولة).

ثم قد سبق عبد الجواد ياسين بعض علماء الكوفة الذين كانوا يتوقفون في بعض أحاديث أبي هريرة وأنس بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم. أما تبرئة أبي هريرة من رواية الإسرائيليات وأخذها من كعب الأحبار فهذه مبالغة من الأخ العلوان ، فالبخاري نفسه يعد (حديث التربة) مما أخذه أبو هريرة عن كعب الأحبار ، والكلام في أبي هريرة ، يطول ، مع إيماني بأنه صادق في الجملة دون أن نتعصب ضد من له دراسة مخالفة كما فعل الدكتور ياسين أو أبو رية...

أبو هريرة حُملَ أشياء كانت من مسئولية الرواة عنه فأصبح (جحا الأحاديث) فمن يريد وضع حديث نسبه لأبي هريرة ، إلا أن اتهمه بالخطأ ليس متنافياً لا مع دين ولا عقل ولا بحث ، وقد كان بعض التابعين يشكون في بعض أحاديثه ، كما نقل ذلك عن الإمام إبراهيم النخعي وغيره.

فليس صحيحاً ما ذكره الأخ العلوان ص ٢٥ من أن الذي يرى أن أحاديث أبي هريرة اختلطت بالإسرائيليات يعد طعنًا في الشريعة !! فهذه مبالغة ، لأنه بالبحث العلمي نستطيع أن نفصل ما رواه عن أهل الكتاب وما رواه عن النبي صلى الله عليه وآله ما أخطأ فيه وما أصاب فيه.

الملاحظة الخامسة والأربعون :

ذكر الأخ العلوان ص ٣٥ أن آخر (صب شآبيب غضبه على معاوية وعمر بن العاص وعبد الله بن الزبير).

أقول: الشآبيب تأتي بالرحمة، فإن صح أن ذلك الشخص صب شآبيب الرحمة لأهل العدل في ذم أهل الظلم فهذا حسن، ثم ما الذي أدخل عبد الله بن الزبير الرجل الفاضل - على هناته - مع اثنين كمعاوية وعمر بن العاص؟!.

صحيح أن ابن عمر وابن عباس وأبا برزة الأسلمي كانوا يهتمون ابن الزبير يحب الدنيا وأنه ما خرج إلا لها، روي عنهم ذلك بأسانيد بعضها في الصحيح لكن حتى لو صح أن هذا هدفه فليس مثل هؤلاء، فالعدل عليه يغلب والظلم عليهم غالب، والذي نراه والله أعلم أن ابن الزبير خرج على بني أمية لله لظلمهم وأثرتهم وفسقهم، وأنه كان أولى بالأمر من الظالم يزيد ومن مروان وابنه عبد الملك، فكل هؤلاء من الظلمة.

لكن ابن الزبير في الوقت نفسه كان ضيق النفس غير متسامح مع أهل الفضل والعدل المسلمين له، ولم يستطع كسب بني هاشم مثلاً ولم يستطع كسب مودة بعض الصحابة والتابعين بمكة والمدينة لصعوبته في التعامل مع تعبدته وصلاحه وشرف بيته، فخرس تأييد عبد الله بن عباس وابن الحنفية وابن عمر ونحوهم.

وقد أثر عنه أنه قطع الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله في الخطبة حتى يغيب بني هاشم وهذا لا أظنه صحيحاً عنه ويحتاج لبحث ، وإن صح فهي غلطة كبيرة وتجاوز في الخصومة.

لكن الخلاصة أن ابن الزبير رضي الله عنه من أبناء الصحابة العباد الزهاد وهو من التابعين بإحسان وما حصل منه من منافسة لابن عباس أو غيره من بني هاشم لا نقف منها موقف المستريب فهو في الأصل رجل صالح وهو من حيث النسب - لمن يهتم بالنسب - ابن حواري رسول الله صلى الله عليه وآله وأمه أسماء وجده الصديق وخالته عائشة ومن حقه أن ينافس ابن عباس أو ابن الحنفية لكن ليس من حقه ظلمهم ولا من حقهم ظلمه ، واختلافاتهم تحتاج لبحث.

ويكفي ابن الزبير أنه لم يهادن ظلمة بني أمية وصبر حتى مضى شهيداً رضي الله عنه ، فهذا هو ابن الزبير رضي الله عنه ولا أدري كيف قرنه الأخ العلوان مع معاوية؟! فالفرق بين الرجلين كبير جداً.

أما عمرو بن العاص فلا ريب أنه أسلم قبيل فتح مكة في بداية العام الثامن لكنه اتبع معاوية على الدنيا وأخلص له في مقاومة أهل بدر ومحاربة الخليفة الشرعي وقد ندم آخر حياته وهذا لعله مما يرجى له والله أعلم.

وأمر عمرو بن العاص محير فهو من الذين خلطوا عملاً صالحاً في وسط عمره مع آخر سيئاً في آخر عمره ، فصالح عمله توسط بين سوء بداية - مع كفار قريش ضد النبوة - وسوء نهاية - مع بغاة قريش ضد الخلافة

الراشدة ضد الخلافة ، وأمره إلى الله - حسب التوبة وصدقها - لكنه من حيث الواقع كان أثره سيئاً وخاصة في عهد الإمام علي ، وهو من الدهاة الذين استخدمهم معاوية استخداماً سياسياً كبيراً وربما لولا خديعته يوم صفين لكان للإسلام وأهله شأن آخر في هذا العالم .

أما معاوية فأمره واضح وهو ظالم باغ بلا ريب مرتكب لعظائم وقد ذمه كبار من صحابة وغيرهم ، لكننا لا نحكم عليه بجنة ولا نار عيناً ، وإن كان تحت الوعيد في حق الظالمين ، ولا يهمننا أمر آخرته فهو إلى ربه ، لكن يهمننا ما أحدثه في الأمة من مظالم وآثار سيئة أصبحت سنة متبعة في العصور المفضلة عصور العلم والتدوين ، والكلام فيه يطول .

لكن نقد معاوية من بعض الباحثين أو العلماء ليس غضباً إلا إذا كان ذم عبد الله بن أبي ومسيلمة الكذاب وقاتل عمار غضباً ! فالأمر بحث وأدلة وليس عداوة أو خصومة ولا بيننا وبين خصوم معاوية نسب ولا قرابة .

بل كانت معظم قبيلتنا (خولان) مع معاوية وفئته الباغية ، فلو كنا غاضبين ومتعصبين بالباطل لتعصبنا لقبيلتنا ومواقفها في تلك الأيام .

لكننا نحمد الله أن عرفنا الحق والعدل وأحيينا أهله ، وعرفنا الظلم وأبغضنا أهله ، وهذا لب الولاء والبراء الذي ننادي به كل يوم في مدارسنا ومنابرنا ودفاترنا .

المحاضرة السادسة والأربعون :

ثم ذكر الأخ العلوان ص ٢٦ أن ذلك الشخص (الغاضب على معاوية وعمر بن العاص وابن الزبير) امتطى الدفـاع عن أهل البيت !!
أقول: سبق الجواب، مع أن الدفـاع عن أهل البيت - وخاصة صالحـيهم الذين هضمهم السلفيون حقوقهم وفضلهم - ليس عيباً ولا محرماً بل هو واجب شرعي أماته غلاة الحنابلة ولم يكتفوا بإماتته حتى اتهموا من أحياء بالتشيع!

على كل حال نحن لا نغلو في أهل البيت ونؤمن بأنهم بشر يصيبون ويخطئون لا نعتقد فيهم عصمة ولا نقـدسهم، لكننا نعرف أنهم ظلّموا ووجدوا في سبيل إنكار المنكر المصائب والبلايا والتقتيل والتشريد.
فنحن نتعاطف مع المظلومين حتى لو كانوا كفاراً فكيف لا نتعاطف مع المظلومين من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله ومن ذريته؟! والدفـاع عن صالحـي أهل البيت كالإمام علي والحسين وزيد بن علي أشرف وأولى من الدفـاع عن معاوية ويزيد وأمثالهم من الظلمة، بل أولى من الدفـاع عن أحمد بن حنبل وابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب (حاولوا مقارنة دافع الغلاة عن الثلاثة المتأخرين ودفاعهم عن أهل البيت وسترون الفرق، ولا يقول أحد: إن أهل البيت لا يحتاجون دفاع فهذا دليل على عدم إدراك الظلم الواقع عليهم، وعدم الإدراك هذا ظلم آخر يكاد يجمع عليه الغلاة).

المحوظة السابعة والأربعون:

ثم ذكر ص ٢٦ عن ذلك (الغاضب من معاوية) ! أنه احتسى (بشبه
كسراب بقيعة نعوذ بالله من الزيغ بعد الهدى) !!
أقول : هذه من عباراتهم التي يخيفون بها العوام.
أي زيغ في ذم بغي معاوية وفسق يزيد؟
وأي شبه كسراب بقيعة؟
هل هو حديث عمار المتواتر؟
أم حديث الأغيلة السفهاء؟
أم كل البلايا والرزايا التي أوجدها معاوية في الأمة؟
هل هذه كسراب بقيعة؟
أم أننا أصبحنا نردد العبارات المحفوظة من الأشعار والأمثال والآيات
الكرمة !!

الملحوظة الثامنة والأربعون :

ثم قال ص ٢٦ فقد سلم منه اليهود والنصارى وقادة الكفر والضلال ولم يسلم من زوبعته أئمة الدين ؟!

أقول : أما اليهود والنصارى وقادة الكفر والضلال فسلموا من الجميع مني ومن الأخ العلوان ومن كثير من طلبة العلم والباحثين ، بل لم يكن يتصدى لهم إلا المبتدعة في نظر السلفية ، كالمعتزلة والزيدية والإمامية والظاهرية ، هذا أولاً .

ثانياً : كل باحث يرى أن ما يقوم به أفضل للأمة سواءً من سب اليهود والنصارى وقادة الكفر والضلال ، أو من نقد الظلمة من هذه الأمة أو من دافع عنهم ، فلا نستطيع أن نجمع الأمة على اهتمام واحد .

لكن ليس بيدنا أسلحة ولا تحت قيادتنا دول حتى يعاتبني الأخ العلوان أنني تركت (اليهود والنصارى وقادة الكفر والضلال) !! خاصة وأنه نفسه لم يفعل ، فكل جهوده مسلطة على المسلمين وليس له رد على

ملحد ولا يهودي ولا نصراني (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم) ؟! مع أن الكافر - سواء كان يهودياً أو نصرانياً - إذا كان مسلماً فليس عليه سبيل إذ لا إكراه في الدين ، وإنما السبيل على من اعتدى وظلم من كافر أو مسلم .

وغلاة السلفية من أكثر الناس ذماً للمسلمين المسالمين وتركاً لليهود والنصارى المحاريين ، فإذا جاء أحدنا لينبهم على بعض الخلل عندهم

الذي عادوا به المسلمين جاءوا ليحاولوا صرفنا لمعاداة (اليهود والنصارى وقادة الكفر والضلال)!!.

ومعظم التيارات الإسلامية تدعوهم لهذا لكنهم لا يستجيبون ما داموا يرون حجتهم ظاهرة، أما عند الضعف فيجأرون بالنفير العام!.

الملحوظة التاسعة والأربعون:

ثم قال ص ٢٧ (ألا شأنت هذه الجهود وخابت مساعيهم)!!
أقول: يزعمون أن هذا كلام طالب علم؟!

الملحوظة الخمسون:

ثم قال في الهامش ص ٢٦ (وهذه الفئة ليس لها ثوابت شرعية تزن بها الأمور والغاية من منهجها غير واضح ومعالمه مشبهة).
أقول: من الذي ليس عنده ثوابت شرعية تزن الأمور؟
أألذي يجعل معاوية أثماً على قتل النفس والتعامل بالربا والمتاجرة بالخمر أم الذي يجعله مأجوراً على هذا؟!

الملحوظة الواحدة والخمسون:

ثم ذكر ص ٢٦ أنه قرأ (الرسالة المنقذة) للمستوري الزيدي وكذا كتاب (عدالة الرواة والشهود) للمرئضى بن زيد الزيدي ووجد تشابهاً في الطرح والعرض!.

قلت : إن كان يقصد التشابه بين طرح المستوري والمحطوري فنعم كلاهما زيديان وأنا أعرف الأخير منهما وهو على علم وفضل واعتدال وكتابه (عدالة الرواة) رسالة دكتوراه حصل عليها من الأزهر (السني) ونالت جائزة (أحسن رسالة لعام ١٩٩٦م)، ولي ملحوظات يسيرة على الرسالة لكنها لا تقارن بالملحوظات الكبيرة على الأخ العلوان فنحن لا نحارب الحق إن أتى من زيدي أو من سلفي ، ولا حتى لو أتى من يهودي ، كما لا نقبل الباطل وإن أتى به سلفي حنبلي أو زيدي أو إمامي ، فكل نأخذ من قوله ونرد ، فهذا هو المنهج السلفي الصافي الذي أضاعته الخصومات والتحزبات المذهبية وقانا الله شرها .

أما ما ذكره من أنه وجد اتفاقاً في (الطعن في بعض الصحابة) فهذه مغالطة لأن هذا ليس خاصاً بكتاب هذا الزيدي ولا هذا السني ، فالطعن في الوليد بن عقبة في القرآن الكريم .

ولعن الحكم بن أبي العاص في السنة النبوية والنبي صلى الله عليه وآله ليس زيدياً ولا سلفياً .

وكذلك ذم بغبي معاوية في النص المتواتر .

فهل تريد أن تقول إن من طعن في أحد من الصحابة فهو زيدي أو شيعي ولو كان رسول الله صلى الله عليه وآله ؟!

لا أظن أنك أحرص على العقيدة ولا أنصع عقيدة من رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه من المهاجرين والأنصار وقد كانوا يذمون من يسيء من الصحابة وخصوصاً من ليس له سابقة كهؤلاء ، فالقضية

أسهل من أن يحصل فيها خلاف ، وإن لم يذم العلوان من ذمته
النصوص الشرعية فلا يدعي سنة ولا سلفية وليعلن النصب صريحاً.
أيضاً ما ذكره من وجود تناقض في كتابات هؤلاء إن وجد فهو أخف
من تناقض من يجعل سب الصحابي زندقة وفيه أجر في الوقت نفسه !!
التناقضات لا تحدث عنها يا أخي فموضوعها يطول ويخرج !!

الملحوظة الثانية والخمسون :

وذكر أيضاً في الهامش أن هؤلاء (يقصد الفئة التي يرد عليها) وبعض
المؤلفين الزيدية لا ينصرون الحق إلا بشيء من الباطل.
أقول : هذا عام لا يكاد ينجو منه سني ولا زيدي ، وهذا أخف ممن لا
ينصر الباطل إلا بشيء من الباطل !.
ثم قال (ومن ذلك أنه لا يمكن حب أهل البيت ونصرتهم وبيان
محاسنهم وفضائلهم إلا بالطعن في معاوية ومن معه ..).
وسمى هذا (عمى عن الحق وتوغل في الباطل).
أقول : في كلامهم نوع من إنصاف وعقل وإن كان معاوية مذموماً من
بعض الصحابة كأبي ذر وعبادة قبل حربه لعلي ، وكذا يزيد مذموم
قبل قتله للحسين واستباحته الحرة.
وكذا أعاريب الشام كانوا أصحاب طاعة عمياء وقبل حربهم للبدرين.
ولو ردّ بعضهم على الأخ العلوان قائلاً : وأنتم لا تعملون محبة
الصحابة ممكناً إلا إذا طعنتم في سواكم من المسلمين !!

ولا تجعلون الدفاع عن الصحابة كاملاً إلا إذا عاندم الرسول صلى الله عليه وآله وشريعة الإسلام بمدح من ذمه الله ورسوله.

ولا تجعلون الدفاع عن عثمان كاملاً إلا بذم الصحابة الذين خرجوا عليه من الثوار فجعلتموهم منافقين سبئية..

إذن فالباحثون من السنة أو الزيدية أو السلفية يجب أن يحاكموا للمنهج فما وجدنا في كلامهم من حق أخذناه وما وجدنا من باطل رددناه.

فإذا وجدنا في غلاة الزيدية من يشنع على أبي بكر أو عمر أو عائشة أو نحوهم يرد عليه هذا الباطل ، وإن وجدنا في غلاة الحنابلة من يشنع على علي وعمار ويحشرهم في (أهل المطامع والأهواء كما فعل البرهاري الحنبلي) وأنهم قاتلوا للدنيا- كما فعل ابن تيمية- ! فهؤلاء يرد عليهم حتى ولو كان من سلفنا كالبرهاري أو ابن تيمية !! فالميزان يجب أن يكون واحداً مع وجوب الاتفاق على ذم الظلمة ككثير من الذين يدافع عنهم الأخ العلوان.

الملحوظة الثالثة والخمسون :

أما ما ذكره ص ٢٦ في الهامش أيضاً من أن أهل السنة يحبون أهل البيت بدون غلو ولا إطرء ويلذبون عن أعراضهم وحرماتهم.

أقول : أهل السنة هنا إن تقصد بهم أهل السنة النبوية فهذا صحيح ، كالنسائي وابن عبد البر والحاكم وابن الأمير وابن الوزير وابن شهاب وابن عقيل وعبيد الله بن موسى ونحوهم ، وإن كنت تقصد أهل السنة

الأموية ومن اغتر بهم فهذا غير صحيح ، بل قد لقي علماء السنة النبوية الاتهامات والنفي والقتل من أهل السنة الأموية. ويمكن التمييز بسهولة بين أهل السنة النبوية وأهل السنة الأموية ، فعلامة أهل السنة الأموية أنهم يكثرون من التكفير والتبديع ، ويقتصرون على الدفاع عن الخلفاء الثلاثة ثم يقفزون إلى معاوية !! ودفاعهم عن الظلمة كمعاوية هو الأصل ولا يدافعون عن الثلاثة إلا من باب زيادة التشنيع على الآخر ولبناء شرعية الدفاع عن معاوية... وهذا ملاحظ وظاهر جداً ، ولو شئت أن أنقل للأخ سليمان عشرات من هذا الدفاع لفعلت.

لكن ليعطيني أسماء من دافعوا عن الإمام علي أو الحسين أو زيد بن علي أو الصادق أو نحوهم من أهل السنة ، ولن يجد إلا من أهل القسم الأول (أهل السنة النبوية) ، أما أهل السنة الأموية كغلاة السلفية وغلاة الحنابلة فلا ، بل إن كف غلاة الحنابلة شرهم عن أهل البيت فهذا خير كبير ، فنحن نرضى لهم الإمساك عن الشر فالإمساك عن الشر صدقة ، ولا نعرف في التاريخ أن حنبلياً أو سلفياً مغالياً دافع عن أهل البيت إلا وأخذ منهم أكثر مما أعطى ، أو خلط دفاعه بظلم للمدفع عنه ، فيرفع ثقلاً ويضع جبلاً.

وقد ذكرنا في كتاب العقائد أن النصب موجود عند الحنابلة لكنه خفي لا يظهر للعوام وقد لا يشعر به هؤلاء الغلاة أيضاً لأنهم يعتمدون على ملخصات لخصها لهم بعض نواصب الحنابلة (النصب هنا أقصد

النصب المعتدل لا الغالي فمعاذ الله أن يكون نصب الحنابلة واضحاً
كنصب معاوية ويزيد وزياد ومروان.. ولو كان كذلك لما بقي في
الامة) (٦٦).

المحوظة الرابعة والخمسون:

أما ما ذكره ص ٢٧ من أن أهل السنة وسط بين الرافضة والنواصب
فهذا صحيح في بعض أهل السنة وهم السنة النبوية، لا كل السنة،
فأهل السنة الأموية هم طرف في الصراع مع أهل البيت علموا ذلك أو
جهلوه، أعني أن ما ذكره صحيح في أمثال ابن عبد البر والنسائي
وعبد الرزاق والحاكم وعبيد الله بن موسى العبسي... لا في ابن تيمية
وابن كثير والبرهاري والعلوان.. الخ.

(٦٦) الدفاع عن بني معاوية وظلمه نصب وعلى هذا فالأخ العلوان قد وقع
النصب بحسن نية لأن موازينه في الحق والباطل موازين غلاة الحنابلة وليست
موازين شرعية، ولو كانت موازين شرعية لما قال بأجر معاوية على لمن علي!!
فهو كالطائر الذي يريد أن يخلق ويعشق الوقوف على الأغصان لكنه داخل قفص
حديد لا يستطيع منه فكاكاً.

لأنني أعرف عن الأخ الكريم أنه طالب علم جيد خصوصاً في علم الحديث لولا
غروره وحبه للمشيخة! ثم علم الحديث لا يكفي وحده للوصول للحقيقة، لا
بد من تحكيم النصوص الشرعية إذا تعارضت مع قواعد وضعها فلان أو فلان!!
والشيخ لا يفعل هذا!! ومن هنا نجزم أنه لا يستطيع أن ينصف حتى لو أراد.

فأهل السنة ليسوا على هذين القسمين الحديين ، بل هم مراتب في الإنصاف بحسب اقترابهم من الحقائق.

لكن الأصل أن كثيراً من أهل السنة استخدمتهم السلطات في حرب الشيعة والخوارج فلذلك غالباً لا يكونون منصفين إلا القلة منهم التي أشرنا لبعض أسمائهم.

وقد تتبعنا في بعض التراجم التي يذكرون عندها أن صاحبها (سني صلب المعتقد) !! فأجد فيها نصيباً في الغالب والموضوع يحتاج لبحث.

الملحوظة الخامسة والخمسون :

ذكر ص ٢٧ أن معاوية أحد كتاب الوحي !! وهذا غير صحيح فلم يثبت أنه كتب الوحي قط ، أما كونه كان كاتباً من كتاب النبي صلى الله عليه وآله في فترة وجيزة فهذا صحيح.

وكتابة الوحي لا تعصم صاحبها من الكفر فكيف بالكبائر؟ فقد ارتد اثنان من كتبة الوحي أحدهما عبد الله بن سعد بن أبي السرح وأمره مشهور والآخر مذكور في صحيح مسلم وأن الأرض لفظته ، فكتابة الوحي مهمة عادية جداً ولذلك معظم الكتاب ليس لهم كبير ذكر وعددهم (٣٥) كاتباً ، لكن المختصين بكتابة الوحي هم زيد بن ثابت وأبي بن كعب وعلي بن أبي طالب ، وأخصهم الثلاثة في كتابة الوحي هو علي بن أبي طالب ، فهو كاتب وحي من العهد المكي ، لكن النواصب لا يذكرون هذه الميزة ! ويجعلونها لمعاوية الذي كان من آخر

كتاب النبي ﷺ إسلاماً، ولعله لم يكتب إلا ثلاث رسائل لزعماء قبائل في ثلاثة أشهر! (راجع الوثائق السياسية للمعهد النبوي).

فهل هذه الرسائل الثلاث عند الغلاة تكون مبرراً ليرتكب معاوية كل مظلمة؟! ويكون فوق مستوى المحاسبة؟ بحيث لا يُسأل عما يفعل والبقية يُسألون!

هذا ما لا يقره عاقل.

ثم معاوية -على قلة كتابته- يسيء في هذا العمل وينشغل على الاستجابة للنبي صلى الله عليه وآله ويتعذر عنه بالأكل، حتى قال عنه النبي صلى الله عليه وآله (لا أشبع الله بطنه).

وقد دندن النواصب حول هذا وقلبوه إلى منقبة!

وكأن التأخر عن الاستجابة للنبي صلى الله عليه وآله فضيلة!

الملاحظة السادسة والخمسون:

أما قول الأخ العلوان (لا خلاف بين أحد من أهل العلم في كون معاوية أحد كتاب الوحي)!

أقول: هذه دعوى عريضة وهذا نموذج من نقولات هؤلاء للإجماعات الكاذبة ليمسكوا بها زمام المغفلين من طلبة العلم الذين يستقون هذه المعلومات الكاذبة... على كل: لورجع الأخ العلوان لكتاب الإصابة لابن حجر فقط لوجد الثقل عن بعض أهل العلم بأن معاوية لم يكن

يكتب الوحي وإنما كان يكتب الرسائل فيما بين النبي صلى الله عليه وآله وبين العرب وكان المختص بكتابة الوحي زيد بن ثابت... وأما إن ذكر بعض أهل العلم معاوية في كتاب الوحي فهذا لا يجدي لأنه لم يثبت بإسناد، ثم لا خلاف بين أهل العلم ثم أيضاً أن كتابة الوحي لا تعصم من الظلم ولا سوء السيرة ولا النفاق ولا الردة، ثم من ذم معاوية لا يذمه بكتابة الوحي -إن صحَّ- وإنما يذمه بالبغي وارتكاب الكبائر.

الملحوظة السابعة والخمسون:

أما ما نقله في الهامش أيضاً ص ٢٧ من إنكار أحمد بن حنبل على من لم يقر بأن معاوية (خال المؤمنين وكاتب الوحي ومن يقول أنه أخذ الخلافة غصباً بالسيف)، فإنكار أحمد لو صحَّ في غير محله ولكان مخطئاً في ذلك، ولعل هذا مما كذب فيه غلاة الحنابلة عن أحمد، فقد كان الحنابلة يكثر من الكذب على أحمد، وعلى كل حال لو صح عن أحمد لما صح من حيث الوقوع، بل الإجماع على خلاف ما نقل عن أحمد في المسألة الأخيرة، لأنه ثابت بالإجماع -حتى عند النواصب وعند معاوية نفسه- : أن معاوية أخذ الخلافة بالسيف لا بالشورى والرضا.

وكان الإجماع في القرن الأول أنه لا يقال (خال المؤمنين) في أخوة عائشة وحفصة وأم سلمة رضي الله عنهن، فكيف اختصت أم حبيبة

رضي الله عنها بتسمية إخوانها أخوالاً للمؤمنين ثم كيف اختص معاوية من بين إخوانه بهذا؟!

ثم (خال المؤمنين) أيضاً لا تعصم من كبائر الذنوب والذم ولو كان اللقب نافعاً صاحبة لنفع أبا لهب أنه (عم رسول الله صلى الله عليه وآله) ! ولنفع حيي بن أخطب اليهودي أنه (جد المؤمنين) ! لكونه والد صفية بنت حيي...

.... رجاء....

...دعونا من هذه الخزعبلات.

أعيد وأكرر بأنني أشك فيما ينقله الحنابلة عن أحمد فقد نقلوا عنه تكفيراً للمعين وتكفيراً لسائر المعتزلة والجهمية وتكفيراً لكل قائل بخلق القرآن وتكفيراً لكل متوقف أو شاك !! وتكفيراً لأبي حنيفة والكرايسي.. الخ، فإن صحَّ هذا عن أحمد فلا يجوز أتباعه ويجب تخطئته والرد عليه لأنه ليس نبياً ولو اتبعناه لخالفنا النصوص الشرعية.

والإمام أحمد رحمه الله هو الذي أمرنا بترك التقليد فقال (لا تقلدوني ولا تقلدوا مالكا ولا الشافعي ولا الثوري وخذوا من حيث أخذوا)، فالحنبلية الحققة هي حنبلية المنهج لا حنبلية التقليد، فلا يلزمنا أن نكفر

من يكفره أحمد كآبي حنيفة أو نغلو فيمن يغلو فيه أحمد كمعاوية - إن
صح النقلان عنه - (٦٧).

الملحوظة الثامنة والخمسون:

وذكر ص ٢٧ أن الطعن في أبي هريرة ومعاوية (درك للنيل من حراس
الشريعة الآخرين)!!

أقول: أبو هريرة رضي الله عنه ليس من شأني ولم أظعن فيه، وإنما
يطعن فيه آخرون كالكتور عبد الجواد ياسين وأبي رية وغيرهم، وقد
سبقهم بعض علماء الكوفة، كما دافع عنه آخرون كتبهم معروفة في
الساحة، والأمر يحتاج لبحث منصف بلا أحكام مسبقة، فإن كان قد
أخطأ في أحاديث أو خلط بين وصل وإرسال فلا مانع من تخطئته
وتخطئة من هو أفضل منه.

لكنني لا أظن أن الرجل كما يصوره الأخوة الناقدون، وليس مبرأ من
النسيان والوهم كما يزعم الأخ العلوان ص ٢٦ (٦٨).

(٦٧) عندي شك في ثبوت كثير من الأشياء المنسوبة للإمام أحمد رحمه الله فإن
صحت فتكون من ردة الفعل لظلم المعتزلة له، والتظالم وقع بين الحنابلة
والمعتزلة، ثم أحمد ليس بذلك المنزه من التعصب للمذهب، والشدة على
المخالفين، وقد أثر عن أتباعه التشدد والغلو على مدى العصور، فلنكن على
بينه من الأمر، ولا تغتر بغلو الحنابلة في أحمد فهو دون ما يقولون بكثير.

أما معاوية فما الذي جعله في مرتبة أبي هريرة - مع بعض المواخذات على أبي هريرة-؟!

ثم لا يجوز المنع من نقد صحابي أو اثنين بناءً على زعم باطل بأن هذا درج لنقد الآخرين!!

الله أكبر! وكان غلاة الحنابلة لم ينتقصوا علياً وأهل بدر؟!
(كما فعل البريهاري وابن تيمية وغيرهما...)

الملحوظة التاسعة والخمسون:

أما ما نقله ص ٢٨ عن أئمة السلف (هكذا!!) من أنهم كانوا يقولون (معاوية بمنزلة الباب من حركه اتهمناه على من فوقه)!!.

أقول: هذا نقل مكذوب على أئمة السلف، والقول نفسه باطل، لأنه على هذا يكون من شكك في نبوة مسيلمة فقد فتح الباب في التشكيك في كل النبوات!! ثم الغلاة من السلفية قد طعنوا في هو من فوق معاوية بكثير كأبي ذر وعمار وعلي والخارجين على عثمان فكلهم يذمون الخارجين على عثمان وفيهم صحابة أفضل من معاوية!!

(٦٨) قال الأخ العلوان (أبو هريرة لم يكن ينسى شيئاً سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله)! وهذه مبالغة، فالرجل بشر، والبشر ينسون.

أيضاً كلهم يذمون عبد الرحمن بن عديس البلوي وهو رضواني ،
 و يذمون عمرو بن الحمق الخزاعي وهو مهاجر ، و يذمون حرقوص بن
 زهير راس الخوارج وهو أفضل من معاوية فقد شهد بيعة الرضوان .
 فإذا كان الطعن في بعض أهل بيعة الرضوان لا يلزم منه الطعن في
 الصحابة فكيف يكون الطعن في طليق ابن طليق باباً للطعن في
 الصحابة ؟ بل هؤلاء يطعنون في الفاضل ويدافعون عن المفضل ، وهي
 سياسة شامية ناصبية قديمة أعرف كيف تسربت إلى العقائد الحنبلية
 واحتلت منها جزءاً لا بأس به ، وإلا فكيف يكون الطعن في الرضوانيين
 مشروعاً بينما الطعن في ظلمة الطلقاء يعتبر باباً للطعن في أهل بدر
 وأهل بيعة الرضوان ؟!

ثم الأخ العلوان ينقل هكذا (عن أئمة السلف) وهذا نقل كاذب فلم
 يصح هذا القول عن أحد منهم ^(٦٩) .

(٦٩) من عادة غلاة الفرق الغلو في الثناء على من له قول يؤيد بدعتهم ، فهم هنا
 يجعلون من يغلو في معاوية (إماماً من أئمة أهل السنة) ! وهذا من عدم إدراكهم
 للألفاظ التي تلوكها ألسنتهم ، فالإمام كلمة كبيرة لا يستحقها الربيع ابن نافع
 الحنبلي ! الذي قال هذه العبارة فنسبها الأخ لـ (أئمة أهل السنة) ! وهذا الكذب
 كان يفعله بعض غلاة الحنابلة ، يجعلون قول الواحد المجهول قولاً (لأئمة أهل
 السنة) ! ثم يطورون هذه اللفظة إلى (إجماع أهل السنة) ! ثم يقولون (من خالف
 الإجماع كفر) ! فلذلك استدرجوا معهم كثيراً من العوام الذين لا يستطيعون
 البحث ويكتفون بالقول (نحن على ما أجمع عليه أهل السنة والجماعة) !

أيضاً الأخ العلوان لم يكن أميناً في نقل هذا النص وصوابه عن أبي موسى بن هارون قال : (بلغني عن بعض أهل العلم وأظنه وكيع أنه قال : معاوية بمنزلة حلقة الباب من حركه اتهمناه على من فوقه). فهذا إسناد ضعيف لم يصح عن وكيع فانظر كيف حرفه العلوان ، وجعله (عن أئمة السلف)!! ولم ينتبه للبلاغ الصريح في الإسناد ولم ينتبه لظن موسى بن هارون! وغفل كذلك عن تشيع وكيع المانع من رواية مثل هذا الغلو في معاوية!

الملحوظة الستون:

ثم نقل عن الربيع بن نافع (الشامي الحلبي!!) أنه قال : (معاوية ستر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله فإذا كشف السترا اجترأ على ما وراءه)أهـ.

ثم أتبع الأخ العلوان هذا القول مهولاً بقوله : وساق ذلك إلى جحد الكتاب وتكذيب السنة والطعن في رسول الله!!

قلت : الله أكبر ، يصبح تصديق النبي صلى الله عليه وآله طعناً فيه ، والقول بنص القرآن تكذيباً له؟! فهل هذه هي الموازين التي يتحدث عنها الأخ العلوان؟!

ثم الربيع بن نافع حلبي شامي غير مشهور بالعلم ، والشاميون لا يؤخذ منهم مدح معاوية ولا ذم علي وعمار وقد بينا هذا أكثر من مرة.

ثم يجاب على هذا الباطل الذي قاله الربيع بما أجبت سابقاً من أنه على هذا المقياس الفاسد يصبح الطعن في نبوة مسيلمة طريقاً للطعن في النبوات!! وبصبح التشكيك في ألوهية هبل تشكيك في ألوهية الله عز وجل ، وهكذا فالمقاييس عجيبة عند هؤلاء القوم ، وهم نسوا أن كثيراً من أهل بدر ذموا معاوية ولم يدفعهم هذا لجحد الكتاب ولا الطعن في الرسول ، بل هم حماة الكتاب والسنة من الظلمة والفاسقين المغيرين للسنن المخالفين للكتاب.

ثم إذا كنا متبعين للشرعية في تقييم معاوية فما الخطورة في ذلك؟!

هل نعيد الشرعية وبصبح معاوية فوق النصوص الشرعية؟.

معاوية في الأحاديث والآثار ذات الأسانيد الصحيحة : بنى وتعامل بالربا وشرب المسكر وتاجر بالخمر وقتل الصالحين ولعن البدرين وأتى بالملك العضوض وفوض أمر الأمة إلى يزيد وقتل حجر بن عدي صبراً وقتل الحكم بن عمرو الغفاري وسلط زياداً وسمره بن جندب على أصحاب علي وسم الحسن وفعل وفعل فهل نترك هذا لأجل رؤيته للنبي صلى الله عليه وآله؟!

هذا لا يقوله منصف لكن الغلاة يذمون الغلو وهو متوسد بين جوانحهم ، فالأخ العلوان هنا يردد النظريات التي يلزم منها تكفير المهاجرين والأنصار الذين كانوا يذمون معاوية لأنه يجعل من يطعن في معاوية يؤدي في النهاية إلى جحد القرآن وتكذيب الرسول صلى الله عليه وآله؟! وقد كان أصحاب رسول الله من المهاجرين والأنصار

يتبعون عماراً يوم صفين كأنه لهم علم وقد كان يشكك في إسلام معاوية فضلاً عن الطعن فيه بالبغي وتغيير السنن فهذه جاءت بها النصوص الصحيحة.

إذن فالقول بأن الطعن في معاوية جحد للكتاب وطعن في الرسول فرية على علي وعمار وعبادة وأبي ذر وغيرهم من الصحابة الذين كانوا يذمون معاوية وبعضهم كان يتهمه بالنفاق ويكفره ، وبعض العلماء كان يلعنه أو يذمه ذماً شديداً كسالم بن أبي الجعد وعبيد الله بن موسى وابن الأمير الصنعاني والمقبلي والشوكاني وابن شهاب وابن عقيل وغيرهم فهل سمعتم بأن هؤلاء جحدوا الكتاب وكذبوا الرسول صلى الله عليه وآله ؟!

هذا هو النصب في (الغلو الحنبلي) الذي حدثكم عنه فزعمتم أنني أبالغ ومنشغل بأمور غير مهمة ! كيف وهذا الرجل يلزم من كلامه تكفير نصف الصحابة ونصف التابعين على الأقل فضلاً عن تعطيل النصوص الشرعية.

ثم إذا كان الطعن في معاوية يقود إلى تكذيب القرآن والطعن في الرسول صلى الله عليه وآله فالطعن في علي ولعنه على المنابر أبلغ وأولى ؟! وهم لا يقولون بذلك.

فلماذا هذا التناقض والازدواجية ؟!

الأخ العلوان يعتبر الطعن في معاوية تكذيباً للقرآن ؟!
أما لمن علي فيعتبر صاحبه مأجوراً أجراً واحداً فقط ؟!

وبعد هذا كله تقول: لسنا نواصب...! نحن وسط بين الروافض والنواصب! ونحن نحب أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله!! ونحن ونحن...؟!!

والغريب في هؤلاء الناس أنهم يرون أنفسهم مبرئين من كل دنس عقدي! وأنهم قد بلغوا الغاية في طهارة العقيدة! فهذا (نصب مركب) لأن الصحابة أنفسهم كانوا يخشون على أنفسهم من النفاق، والنفاق أبلغ من البدعة وأسوأ، أما أصحابنا هؤلاء فلهم دعاوى عجيبة في تبرئة الذات والتوجس من الآخرين. وهذه من أكبر المصائب ومن تسويل الشيطان.

الملحوظة الواحدة والستون:

ونقل ص ٢٨ عن عبد الله بن مصعب^(٧٠) أنه قال للمهدي فيمن ينتقص أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أنهم (زنادقة)!. قلت: هل تريدون أن تقولوا إن معاوية زنديق في ذمه لأهل بدر؟! أم أهل بدر زنادقة في ذمهم لمعاوية؟!!

أما ما ذكره عبد الله بن مصعب من انتقاص الصحابة فعبد الله بن مصعب نفسه غير مرضي عند أهل الحديث فقد ضعفه ابن معين وغيره، إضافة إلى أنه كان من أعداء العلويين ومن صحابة الخليفة

(٧٠) نقلها عن الخطيب في تاريخه (١٧٤/١٠).

المهدي وولي له اليمن ، وعداؤه للعلويين (خصوم المهدي العباسي) مظنة الوقوع في بعض الصحابة^(٧١) كالإمام علي ! لأن المنصور والمهدي والرشيد وأمثالهم كانوا يخلطون عداوة آل علي بتنقص الإمام علي نفسه ! وهذا مما قامت عليه الدولة العباسية ورجال دولتها ، كالأُموية من قبل .

وأما تعليل عبد الله بن مصعب للحكم (بزندقة) الذين ينتقصون الصحابة بأن ذلك يجعل الطاعنين (كأنهم قالوا: رسول الله صلى الله عليه وآله يصحبه صحابة سوء وما أقبح بالرجل أن يصحبه صحابة سوء) فهذا غير لازم فأصحاب موسى صحابة سوء لأنهم عبدوا العجل بعد إيمانهم فيكون نبي الله موسى عليه السلام مذموماً على هذا التعليل الفاسد؟! ثم ليس هناك سني يذم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وإنما هناك من السنة من يستثني من الثناء العام أناساً ظلمة ذمهم الله ورسوله والصالحون من عباده فقط ، فكلنا يذم فعل من يذم الصحابة أعني متفقون على مدح من مدحه الله ورسوله وذم من ذمه الله ورسوله ، ولم يبق بعد هذا الاتفاق إلا البحث لتحديد من مدحه الله ورسوله؟ وتحديد من ذمه الله ورسوله؟ فالخلاف هو في هذه المنطقة وليس الخلاف في القاعدة النظرية.

(٧١) ثم لم ينقل العلوان الإسناد..

ثم أكثر أصحاب هذه المنطقة يوافقون في ذم المنافقين وأجلاف الأعراب وظلمة الطلقاء ولم يبق الخلاف بين الفريقين إلا في نفر يسير قد لا يتجاوزون الخمسة ومثل هذا يقع فقد كان الصحابة أنفسهم يختلفون في أناس هل هم من المنافقين أم من الصالحين فبعضهم يتهمهم بالنفاق والبعض يبرئهم ، ولم يعد بعضهم بعضاً مبتدعاً لاختلافهم في هؤلاء^(٧٢).

الملاحظة الثانية والستون:

ثم نقل الأخ العلوان ص ٢٩ قول أبي زرعة (إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله فاعلم أنه زنديق)!.
أقول: وبهذا ذمنا معاوية فلم يكن ينتقص فقط! ولم يكن يقتصر

على واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فقط!! ولم يكن يقتصر على الطعن باللسان فقط!

فهذا يصبح زنديقاً مركباً على منهج أبي زرعة والعلوان ، ولم أجد من فرق المسلمين من متهم معاوية بالزندقة إلا المعتزلة فهم يعتبرون معاوية زنديقاً وهذا يتفق مع نظرية أبي زرعة ، لكننا لا نسلم بحرفيتها ونكتفي بالحد الأدنى وهو القول: إنه ظالم باغ فقط ، فمن قال هذا فقد التزم

(٧٢) راجعوا على سبيل المثال الخلاف في الجلاس بن سويد بن الصامت ومجمع بن جارية ومعتب بن قشير ونحوهم.

بالنص المتواتر ، ومن زاد وشكك في إسلام معاوية أو كفره فهذا اجتهد
 منه لورود بعض الروايات تدل على هذا ، فمن وثق بتلك الروايات
 اتهمه بالنفاق أو الزندقة ، ومن فعل هذا فله سلف صالح كعمار بن
 ياسر وأبي بكر ، وبعض التابعين كابن الحنفية وسالم بن أبي الجعد ،
 وبعض المحدثين كابن الجعد الجوهري صاحب المسند وعبيد الله بن
 موسى شيخ البخاري ، لكن التمسك بالنص أولى وأحوط مع أنه قد
 يمكن الجمع بين الظلم والزندقة (و سأتوسع في هذا الموضوع في كتابي
 القادم عن معاوية - الجزء الأول منه).

الملاحظة الثالثة والستون :

ثم ذكر ص ٣٠ أنه لا ينزه معاوية من الخطأ!! ثم مع هذه الخفة والرقه
 استدرك قائلاً : (ولكن طعن من طعن فيه من هؤلاء فساد!!) هكذا
 كلمة فاسدة!!.

ثم هذا القول (لا تنزهه من الخطأ)! كلمة خفيفة لطيفة باردة نقولها في
 أبي بكر وعلي وأبي بن كعب وأمثالهم من الكبار فما الفائدة هنا؟ ثم
 هل اعترف العلوان إلا بخطأ واحد لمعاوية قلبه فضيلة؟ وعلى هذا لماذا
 لا يثبت كل المظالم التي ارتكبها الرجل (مجتهداً)! لتزداد الفضائل
 ويصبح الأجر مضاعفاً؟ فقد يقوم البعض باتهام الأخ الكريم بأنه من
 الرافضة الذين يريدون حرمان معاوية من الخير! لأنه لم يثبت كل
 مظالمه التي تنقلب حسنات!

المحوظة الرابعة والستون :

ثم أثنى ص ٣٠ على معاوية بأنه علم في الأمة ! طلب المجد فارتقاء !
قلت : نعم ، ولكن على جماجم البدرين وأعراض المهديين !
ثم انظروا كيف أن حب معاوية يقلب الخطاب السلفي من السمة
الزهدية إلى النبرة البعثية !

المحوظة الخامسة والستون :

ثم ذكر ص ٣٠ أن معاوية ظهر صدقه وعفاه وحلمه وعدله واهتمامه
برعيته وحسن سياسته لهم !!
قلت : إذا كان هذا رأي الأخ العلوان فهذا شيء لكن لأهل بدر رأياً
آخر !

المحوظة السادسة والستون :

ذكر ص ٣٠ أن معاوية قد شهد حنياً وكان في جملة الذين أنزل الله
سكينته فيهم ! ثم ذكر الآيات في غزوة حنين.
أقول : قد سبق الجواب على هذه الشبهة وأن معاوية كان من المعتزلين
التريصين بالنبي صلى الله عليه وآله يوم حنين ومثل هؤلاء لا تنزل
عليهم السكينة وكان كذلك من الذين أساءوا يوم حنين وسرق مع أبيه
جمالاً ، وحنين قد شهدها المنافقون وشكاكو الطلقاء والأعراب وهؤلاء

لا تتناولهم الآية بالإجماع ومعاوية كان من الطلقاء الذين يتعمنون هزيمة النبي صلى الله عليه وآله فقد جاء في الأثر (راجع وقعة حنين في تاريخ الإسلام للذهبي مما نقله عن مغازي عروة وهي من أوثق المغازي) ما يدل على أن حديثي الإسلام من طلقاء المكيين كانوا لا يكرهون أن تكون الصدمة والهزيمة على رسول الله صلى الله عليه وآله؟!

لكن لعلهم يجتهدون في تمني هزيمة النبي صلى الله عليه وآله مأجورون أجراً واحداً! بل قد حاول بعض الطلقاء اغتيال النبي صلى الله عليه وآله يوم حنين ولو فعل لكان على منهج هؤلاء متأولاً مجتهداً وله أجر واحد فقط!

فكل شيء يمكن أن يفعله الطلقاء ويؤجرون عليه عند هؤلاء (المعاوين) حتى لو قتلوا النبي صلى الله عليه وآله؟! فماذا يضر لو تم قتل النبي صلى الله عليه وآله بحنين؟! فيجمع الله له بين النبوة والشهادة!

ثم ليس له من الأمر شيء!!

فأمر الذين قتلوه -لو حصل- إلى الله إن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم بتأويلهم واجتهادهم! فهم اجتهدوا ورأوا أن قتل النبي صلى الله عليه وآله تصفوه به النفوس ويرون أنه كفاء لمن قتل من أقاربهم بيدر وأحد..! كيف لحكم على القتلة -لو حصل- بأنهم مرتدون، مع أن القتل معصية فقط من المعاصي التي تغفر، بحسنات ماحية أو مصائب

مكفرة... الخ- العشر المكفرات التي يسردها ابن تيمية عند الكلام على

أهل البغي وينسأها عند الكلام على صالحى المعتزلة-

إذن فلو أن أحد الطلقاء نجح في قتل النبي ﷺ يوم حنين، فلن يعدم

القاتل معتذرون له من غلاة السلفية، كما فعلوا في قتل عمار بن ياسر

والحسين بن علي...

سيقولون: الشرك فقط لا يغفر!

أما القتل فمعصية إن فعلها المتأول المجتهد فهو مأجور في الحالتين سواء

أصاب أو أخطأ!

ألم يصح الحديث (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإن

اجتهد فأخطأ فله أجر واحد)؟!!

ثم لا يجتمع نار جهنم مع غبار في سبيل الله!!

فالغبار الذي ثار يوم حنين ودخل أنوف الطلقاء لا يلتقي مع نار جهنم

ولو قتلوا النبي صلى الله عليه وآله!

لأن الحديث مطلق لا يخصص لا سيما وأن الطلقاء من أصحاب النبي

صلى الله عليه وآله فهم يؤمنون بالله لكنهم ينافسون بني هاشم فقط!

ثم الدين لله وليس لقبيلة!!

الدين لله وحده!!

ثم القتلة -لو حصل ذلك- خصمهم حليم كريم يصفح عن ظلمه

فكيف لا يصفح عنهم؟!!

ثم ألم يقل الله (وكللاً وعد الله الحسنی) (٧٣) !
ووعده لا يخلفه...!

ثم رب القاتل رب رحيم وخصمه خصم كريم! فلماذا ندخل بينهما؟
وهكذا يمكن لهؤلاء المعاوين من غلاة السلفية لباس الكفر الأصلي
الصريح بغلاف اعتذاري تلفيقي من عباراتهم وقواعدهم الفاسدة
التي لا تبقي شيئاً في الدين إلا هدمته، وصاحبنا يكثر من استخدام
تلك القواعد، إذن فليرتكب الطلقاء ما شاءوا فهم مجتهدون مأجورون
لا يُسألون عما يفعلون ولو قتلوا الأنبياء، وإنما يُسأل أهل الرضوان
الذين قادوا الثورة على عثمان!

الملحوظة السابعة والستون:

وذكر ص ٣٠ أن من وصف معاوية بالنفاق بعد الشهادة له بالإيمان فقد
احتمل بهتاناً وإثماً ميبئاً!

أقول: انظروا إلى هذا الفقيه كيف يستدل من الآية (ثم أنزل الله
سكينته على رسوله وعلى المؤمنين) على أن في الآية شهادة لمعاوية
بالإيمان؟! مع أن سائر من اشترك في المعركة من الطلقاء كانوا في مقدمة
المنهزمين، بل معاوية وأبو سفيان وأمثالهم اعتزلوا قبل المعركة على تل

(٧٣) راجع ما تقدم في تفسير هذه الآية وكيف يوظفونها في نصرة الظلمة
ويوجبون على الله الرضا عن كل ظالم رأى النبي إذا ارتكب الظالم دون الشرك
الصريح (الردة)!

يتفرضون !! لمن تكون الدائرة؟! وهؤلاء أسوأ الطلقاء لأنهم لم يكونوا قد آمنوا إيماناً صحيحاً فضلاً عن الإدعاء كذباً ونصباً بأن الله أنزل سكينته عليهم!

ألا يكفي أن ندافع عن معاوية حتى نكذب على الله؟! ثم على منهج أختنا هذا يمكن الشهادة لعبد الله بن أبي ومن معه من المنافقين بالإيمان لأنه نزل فيهم وفي أصحاب النبي صلى الله عليه وآله (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا...) فعلى منهج هؤلاء، شهد الله لجميع أفراد الطائفتين بالإيمان! (والقصة في صحيح البخاري)!!

ويمكن الشهادة وقتها لمن أراد اغتيال النبي يوم حنين، ولطليحة بن خويلد الأسدي الذي ارتد فيما بعد ولم يحضر إلا للغنائم، ولذي الخويصرة الذي قال في عدالة النبي ما قال، وغيرهم.

والغريب أنهم مع الآيات المعاتبة للصحابة يقصرونها في بعضهم كقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون تكبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون)، هم هنا لا يقولون (قد أخبر الله عن الصحابة أنهم يقولون ما لا يفعلون وأن الله مقتهم بسبب ذلك)! ولا يقولون في قوله تعالى (وإذا رأوا تجارة أو لهواً افضوا إليها وتركوا قائماً) لا يقولون أن الصحابة فضلوا التجارة على سماع خطبة النبي وتركوا النبي قائماً، مع أنه يلزم هؤلاء الغلاة إن عمموا هناك أن يعمموا هنا.

وإن قالوا: جاءت آثار باستثناء بعضهم وأن بعضهم جلس مع النبي صلى الله عليه وآله لم يفارقه.

قيل: وكذلك في يوم حنين جاءت آثار بأن بعضهم لم يحضر إلا لغنيمة وبعضهم هم باغتيال النبي وبعضهم فرح بالهزيمة الأولى للمسلمين وصرخ (بطل السحر اليوم)! فيأتي هؤلاء الغلاة ليزعموا كذباً وزوراً أن السكينة نزلت على أمثال هؤلاء شأنهم شأن غيرهم من الصحابة المخلصين الثابتين!

وكل هذا الإصرار الجدلي أنا أعرف من أين أخذوه! أخذوه من ابن تيمية فحسب، وقد سبق تنبيههم وتحذيرهم من أن ابن تيمية في هذا الجانب غير علمي لكنهم لا يحبون الناصحين، إنما يحبون أصحاب العواطف والمهولين في إلقاء المادح الإنشائية فيقعون في تناقضات غريبة، فيعممون الخاص ليشمل من لا يستحق ويخصصون العام لإخراج من لا يريدون، وبعد هذا يأتون لمن أصاب في هذه المسائل ويقولون (ليس لهم منهج ثابت)!

والذي يزيد الأمر سوءاً أن المنابر بأيديهم وكذا المساجد والدروس، والمحاضرات والندوات، ووسائل الإعلام الداخلية ونصف الداخلية، والتعليم والتثقيف! والمعايير في المنع والفسح، والاستجابة في الفصل والوصل، والتشجيع والتلميع.

لولا أن الله أوجب العمل والدعوة، ولولا علمنا بأن بعض الرسل يأتي يوم القيامة وليس معه أحد لتركنا هذه الأمور.

وأغرب من هذا تصديقهم الأكاذيب إذا كانت ضد الآخر، ومبالغتهم في التثبت إذا قيلت حقائق ضد من يحبون، فمرة يقبلون قبول الكرامية ومرة يشتتون ثبت الخوارج، ومع هذا أيضاً يقولون بأن ناصحهم (ليس لهم منهج ثابت)!

والمشكلة الأكبر أن ضررهم لن يقتصر على أبنائهم وأحفادهم بل يزحفون على الأطفال والعجائز، فتفاجأ بعجز تكفر الصوفية، وطفل يشني على يزيد!

المحوظة الثامنة والستون:

ثم طالب الأخ العلوان ص ٣٠ بقتل من يصف معاوية بالنفاق! وعلى هذا فلو كان بعض البدرين أحياء لرأى هذا الرجل قتلهم! لأنهم كانوا يتهمون معاوية بهذا أو يشكون في إسلامه أو يصفونه بالظلم والفجور، بل لعله لو كان في تلك الأيام لكان ممن شارك في حز رأس عمار منتظراً البشارتين بشارة معاوية بالجائزة والبشارة النبوية بالنار! نسأل الله السلامة من الغي والهوى ودغل النصب والضلالة. والغريب أنه بعد مطالبته بقتل من يتهم معاوية بالنفاق يزعم ص ٣١ أن هذا ليس من باب الحجر على الاجتهادات! ثم قصر الاجتهاد في فروع الشريعة ص ٣١ وناقض نفسه فقال: (فالاجتهاد في فروع الشريعة والمسائل والمختلف فيها وترجيح ما يقتضي الدليل ترجيحه.. أمر واجب).

أقول : إذا تجوزنا في موضوع الخلاف ، بحيث نعد الطلقاء كالبدريين ،
 والبغاة كالعادلين ، فموضوع معاوية مما اختلف فيه من عهد الصحابة ،
 إذا كان أغلب الصحابة على ذمه ، لأن كبار الصحابة المتبوعين كانوا
 على ذمه وتضليله وذم سيرته وقد قال بمدح بعض أعماله بعبارات
 عامة قلة أقل عدداً وفضلاً وعلماً من الداميين له ، بل لا أعلم صحابياً
 عاش إلى عهد معاوية ومدحه ، وبقي على ذمه صحابة كبار وعلماء
 بالعراق والحجاز وصالحو التابعين على منهجهم على تفاوت في الذم .
 فعلى هذا يجوز لنا البحث فيه على أقل تقدير ، لكن هؤلاء (المعاوين)
 يقلبون الطعن في بعض المهاجرين والأنصار ولا يقبلونه في معاوية ،
 كما سبق أن بينا .

أما حصر الاجتهاد في فروع الشريعة دون الأصول فهذه بدعة ابتدعتها
 غلاة السلفية والمقلدون ، ثم هم لم يبقوا أصلاً ولا فرعاً إلا قالوا فيه
 بعض الباطل ، أعطوني باباً واحداً من الأصول أو الفروع لم يختلفوا
 فيه مع أنفسهم فضلاً عن اختلافهم مع بقية المسلمين ، وبعد هذا
 يقولون بالتقليد في الأصول وكأن أقوالهم متفقة في الأصول !

ثم هم لا يعرفون (الأصول) وإنما جمعوا شذوذاتهم عن بقية المسلمين
 وسموها أصولاً ، فلا يهتمون من الصفات إلا بالإغراق في التشبيه ،
 ولا يهتمون من موضوع الصحابة إلا بالدفاع عن الظلمة ، ولا في
 موضوع اللغة إلا إنكار المجاز ! .. وهكذا ، ثم يأتون مبدعين ومكفرين
 الركع السجود !

الملحوظة التاسعة والستون:

وكان الأخ العلوان ص ٣٢، ٣١ شعر بقلّة الأدلة وضعفها فأخذ يستعدي الدولة على المخالفين له في الرأي -الذين معهم الحق لا معه- فيطالب بأخذهم بالحديد! والحكم عليهم!

وأنا لا أستغرب هذا فهذا ديدن غلاة الخنابلة من قديم، فهم إن ضعفوا استعدوا السلطان على المخالفين لهم، ومدعين أنه قتل المخالفين وسجنهم ونفيهم فيه (صيانة لعقائد المسلمين)!!

وقد عد الشيخ محمد بن عبد الوهاب هذه الخصلة (خصلة استعداد السلطان ضد المخالفين) من خصال أهل الجاهلية التي بعث النبي بنقضها..... (راجع كتابه مسائل أهل الجاهلية).

ثم هم عجب في هذا الأمر، فهم يستعدون السلطات ولو كانوا يكفرونها! ولو لبثوا في سجونها دهوراً ثم خرجوا لكانت أول عباراتهم بعد الحمد : اسجنوا فلاناً واقتلوا فلاناً!

الملحوظة السبعون:

ثم واصل الأخ سليمان العلوان ص ٣٢ في سرد ما يتوهمه من مناقب معاوية، فزعم أن النبي صلى الله عليه وآله جعله كاتباً للوحي، وقد سبق الكلام أن هذا لم يصح بإسناد، ولو صح لما عصمه من الدم عند سوء السيرة ومحاربة سنن النبي صلى الله عليه وآله.

الملحوظة الواحدة والسبعون:

وذكر ص ٣٢ أن عمر استعمله على دمشق وهذا صحيح لكن عمر ندم على تولية معاوية وهم بعزله في آخر عمره لكن المنية سبقت^(٧٤) ، وكان عمر يقول (لئن أطعت معاوية ليدخلني النار)!! وهذا صح عن عمر، وعمر لم يول معاوية ابتداءً وإنما أقر يزيد بن أبي سفيان على تولية أخيه معاوية مكانه ، وهذا يعد من أخطاء يزيد بن أبي سفيان سامحه الله فهو يعرف أن أخاه معاوية ليس مؤتمناً على الولاية لكن أسرة آل أبي سفيان كلها كانت متعاضدة في الخير والشر ، وإقرار عمر رضي الله عنه ليزيد في تولية معاوية يعد من أخطاء عمر رضي الله عنه ، مثلما أخطأ في عزل خالد بن الوليد والمثنى بن حارثة الشيباني ، ومثلما أخطأ أبو بكر وعمر في إقصاء الأنصار عن المشاركة السياسية وحرمانهم من الولايات وقيادة الجيوش... ثم هؤلاء يجعلون علياً مخطئاً في تولية محمد بن أبي بكر وهو أفضل من معاوية ، وعمر رضي الله عنه ليس معصوماً من تولية من لا يستحق الولاية فقد ولي النبي صلى الله عليه وآله الوليد بن عقبة على صدقات بني المصطلق وخان وكذب على النبي

(٧٤) وهناك بعض الدلائل المحتملة أن معاوية علم هذا ثم تأمر مع المغيرة بن شعبة على اغتيال عمر وتم تكليف أبي لؤلؤة المجوسي بذلك ، وهذا كما قلت احتمال فقط له خمسة أمور تقويه سيتم الكلام عنها في كتاب معاوية ، وهذا مجرد تساؤل لكنه ليس بعيد الاحتمال.

صلى الله عليه وآله ، ونزل القرآن بذمه ، فإذا كان كذلك فعمر ليس أعرف بالرجال من النبي صلى الله عليه وآله لكنه يجتهد فيصيب ويخطئ فأخطأ في عزل المثني بن حارثة وتولية أبي عبيد الثقفي الذي لم يكن له كفاءة المثني وكان من نتائج هذا العزل وهذه التولية هزيمة يوم الجسر المشهورة التي قتل فيها آلاف المسلمين ، وأخطأ عمر رضي الله عنه في تولية عمرو بن العاص على مصر ، فقد كان عمرو على فروسيته وعلمه بالحرب يحب الدنيا - كما قال الذهبي وغيره - ومثل هذا لا يؤتمن على أموال المسلمين وحقوقهم.

بل كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يولي أناساً ثم يعزلهم وهذا دليل على أن خبرته بالرجال مثل خبرة غيره ، يظن في الرجل كفاءة أو أمانة ثم يتبين له خلاف ذلك.

وهذا ليس عيباً لأنه إن كان النبي صلى الله عليه وآله غير معصوم في تولية من لا يستحق الولاية كابن اللبية (صاحب الهدية) أو من يكذب عليه كالوليد بن عقبة فعمر أو غيره من باب أولى ، فلا يجوز أن نغلو في معرفة عمر للرجال حتى نجعلها فوق معرفة النبي صلى الله عليه وآله لهم.

الملاحظة الثانية والسبعون :

أما ما ذكره الأخ العلوان ص ٣٢ من تصحيح حديث (إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه) فهذا كالقول بالعصمة عند الشيعة تماماً !!

فإذا كان الله قد جعل الحق على لسان عمر وقلبه فلن يقول إلا حقاً ولن ينوي إلا خيراً وهذا غلو والحديث لا يصح، ثم الأخ العلوان يعترف أن عمر قد أخطأ في كثير من الفتاوى، وكان عمر يقول (لولا علي لهلك عمر) ولو كان الله قد جعل الحق على لسانه وقلبه لما قال هذا ولما أخطأ في فتوى ولا حكم ولا نية ولا قول... وهذا لا يقوله مسلم والواقع التاريخي والفقهى لعمر بن الخطاب رضي الله عنه يؤكد هذا، وأنه بشر من جملة الصحابة الذين يخطئون ويصيبون، لو كان الله قد جعل الحق على لسان عمر لكان محقاً في إنكار صلح الحديبية على النبي صلى الله عليه وآله، ولكان محقاً في منع متعة الحج (مع أنها مأمور بها في القرآن)، ولكان محقاً في إنكار التيمم للجنب (مع أنه موجود في القرآن الكريم)، وهكذا كثير من القضايا والفتاوى التي يطول ذكرها، فلو كان الله قد جعل الحق على لسان عمر لما أخطأ قط!! فهذا اعتقاد باطل، فغلاتنا ينكرون على الشيعة إدعاء العصمة في علي بن أبي طالب وبقية الأئمة الاثني عشر وهم محقون لكنهم يجعلونها في عمر بن الخطاب بل في ابن تيمية ونحوه من حيث الواقع!! والفرق بين غلاتنا وبينهم أننا لم نصرح بالقول بالعصمة تصريحاً لكن الكلام السابق -الذي أخطأ من نسبه للنبي صلى الله عليه وآله- هو عين العصمة تماماً!!.

إذن فلا بد من الإقرار أن عمر على فضله وراشديته وعدله لكنه كان يخطئ مثلما يخطئ أبو بكر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم من

الصحابه فضلاً عن التابعين فمن بعدهم ، فإذا أقررنا بهذه المقدمة وهي (أن عمر يخطئ ويصيب) فلا مانع أن نجعل إقراره معاوية والياً على دمشق كان من الأخطاء التي جرت على الأمة مفاصد إلى يومنا هذا ، لكنه رحمه الله معذور فلم يكن ليطلع الله على الغيب ، فعمر لم يكن يظن أن معاوية سيفعل ما فعل وسيحارب أهل بدر ويخرج على الخلافة ويفوض أمر الأمة ليزيد الفاسق ويدخل الأمة في نفق لم تخرج منه ..

فلو كان عمر يعرف هذا لما أقر معاوية يوماً واحداً ، وعمر قد عزل حابس بن سعد الطائي لأنه رأى في منامه أن الشمس والقمر تصارعا فوقف مع القمر ضد الشمس فقال عمر (فمحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة والله لا تلي لي عملاً قط) ! فلما كانت الفتنة وقف حابس بن سعد مع معاوية ضد علي ، فإذا كان عمر يعزل من هو من أعوان معاوية لرؤيا منام فكيف لو عرف أن معاوية نفسه سيكون الرأس في تلك المصارعة ضد الشمس وسيقاتل أهل بدر؟ لا أظنه سيقبه يوماً واحداً لكن عذر عمر أنه لا يعلم الغيب وكان معاوية يظهر له الأمانة والقوة على الروم ، وقد كان عمر يشكو إلى الله من ضعف المؤمن وجلد الفاجر!

لكن معاوية بعد موت عمر وبعد أن جمع له عثمان الشام اطمأن بأن عثمان لن يعزله فأبدى ما كان يخفيه بالأمس خوفاً من عمر ، وكثرت مظالمه وضاق به أهل بدر والسابقين ونفى من نفى وتاجر بالخمر وظلم

في توزيع الأموال وقرب الفجار وأبعد الصادقين عن طريقه ، ويظهر أن علي بن أبي طالب -وهو من أعلم الصحابة بالفتن بعد حذيفة- كان يعرف هذا من معاوية فسارع بعزله ، ولو لم يعزله ويقاتله لبقيت فتنته أعظم وإبطاله لسنن النبي صلى الله عليه وآله أوضح.

لكن قتال علي ومن معه من البدرين لمعاوية وعزله له - وإنكار الصحابة من قبل كعبادة بن الصامت وأبي ذر - كسر شوكة فتنته وجعل أمره واضحاً للمنصفين أو على الأقل كان ذلك القتال وذلك العزل علامة سوداء في تاريخ معاوية فلا يستطيع أحد أن يجادل عنه كثيراً ، ولذلك لجأ أتباعه من الغلاة لمسألة (الإمساك) ! فكان عزل علي له بمثابة الطاقة المتوهجة عبر العصور أضعفت شرعية تلك السياسات والمظالم التي أحدثها ، ونحن نرى دفاعهم عن معاوية لإقرار عمر له فكيف لو اقره علي أيضاً؟ ربما لأصبحت الأثرة من أركان الدين ، فمعاوية بعزل علي له انقشعت عن سيرته بعض الغشاوة وخرجت الخصال الجاهلية التي ابتدأها بالتأثر على الطريقة الجاهلية ، ثم كان منه ما كان في قصة بسر وبعث البعوث لقطع الطرق وسبي النساء المسلمات وقتل الأطفال.

معاوية بعد هذا العزل وهذا القتال لم يكن له تلك المكانة التي كان سيبدوها لو لم يعزله علي ولم يقاتله ، فلذلك كان الإمام علي يقول (أنا الذي فقأت عين الفتنة) ! فقتال علي له ودعائه عليه أزال الغشاوة عن كثير من الناس ، لأن أحد الخلفاء الراشدين كان علي بغضه

واستحلال قتاله وسبه وكان معه أهل بدر وأهل بيعة الرضوان يومئذ فشكل هذا حماية لمن يريد كشف حال هذا الرجل الذي فتن نصف الأمة وربما لولا قتال علي له لفتن أكثر الأمة فالحمد لله.

وعلي بن أبي طالب أيضاً لا تغلوفيه ولا ترى أنه يصيب دائماً في تولية الولاية أو عزلهم ، فقد أخطأ في عزل قيس بن سعد بن عباد من ولاية مصر لكن عزله لمعاوية كان من أفضل أعماله وأصوبها على عكس من كان يرى إبقاء معاوية ، وحتى الذين نصحوه بإبقاء معاوية لم ينصحوه بهذا لصالح في معاوية وإنما لأنهم يعرفون أن معاوية لا يريد إلا الملك فلو أبقاه علي لما طالب أدعى الطلب بدم عثمان في نظرهم وهذا فيه طعن في معاوية بأن قصده ليس المطالبة بدم عثمان وإنما يظهر هذا امتناعاً من تنفيذ أمر الخليفة الشرعي ، ولكن لو أبقاه علي فإن معاوية سيظهر الطلب بدم عثمان ليس حياً في عثمان ولكن لأنه يعرف أن علياً سيقيد صلاحياته الواسعة التي تمتع بها في عهد عثمان ، فإن طالب بدم عثمان مع إقرار علي له تكون خدعته قد اكتملت على الناس ويكون علي قد أقره على مظالمه السابقة ويكون قد استعمل أحد أمراء السوء الذين حذر منهم النبي صلى الله عليه وآله وقد كان عبادة بن الصامت يحلف -وهو البدرى الصادق- بأن معاوية من أولئك ! روى ذلك الشاشي والحاكم وابن عساكر وغيرهم بإسناد قوي عن عبادة بن الصامت (راجع مسند عبادة بن الصامت عند الشاشي وغيره).

الملحوظة الثالثة والسبعون:

أما ما نقله الأخ العلوان ص ٣٢ أن عمر (لم يتهم معاوية ولا طعن أحد من الصحابة في ذلك).

فهذا من جهل أخينا بالتاريخ فعمر اتهم معاوية في إمارته وأنه يترك ذوي الحاجات ببابه ، وقال (لئن أطعت معاوية ليدخلني النار) وقال (لو استقبلت من أمري ما استدبرت لما وليت معاوية..) بمعناه ، وتنبأ بأن معاوية سيطعن في هذا الأمر (الخلافة) ! وقد صدقت نبوءة عمر فمعاوية ما إن تمكن حتى فضل نفسه على عمر في الخلافة —والقصة في صحيح البخاري^(٧٥)—

أما طعن علي وعمار وأبي ذر وعبادة بن الصامت والبراء بن عازب وغيرهم فستفصله في كتابنا عن معاوية. ، هؤلاء من أصحاب الصحبة الشرعية فضلاً عما بعدهم..

الملحوظة الرابعة والسبعون:

ثم ذكر الأخ العلوان ص ٣٣ إقرار عثمان لمعاوية وزيادته له في البلاد ، وهذا صحيح وهو من أخطاء عثمان رضي الله عنه ، بل من أبرز ما

(٧٥) هو قول معاوية في المدينة معرضاً بآبن عمر (نحن أولى منه ومن أبيه) فهم ابن عمر أن يرد ويقول (بل أولى الناس من قاتلك وأباك على الإسلام) لكنه لم يفعل وليته فعل.

أخذه عليه الصحابة ومن معهم من الساخطين على سياسة عثمان أنه
ولى أقاربه وجباهم بالولايات والأموال...

ف فعل عثمان أقرب للخطأ المغفور من الفعل المشكور، ثم لم يذكر
الأخ الكريم معارضة علي وأبي ذر وعبادة بن الصامت الذي كان
يخلف أن معاوية من أمراء السوء الذين حذر منهم النبي صلى الله عليه
 وآله ١٤

المحوظة الخامسة والسبعون:

أما ما ذكره الأخ العلوان ص ٣٣ من الإجماع من عليّة القوم (على
فضل معاوية وقدرته على سياسة البلاد)!! فأنا أهني الأخ العلوان
لحسن معرفته لمعنى الإجماع؟! وأهنته على إخراج علي وعمار وأبي
ذر وعبادة بن الصامت وغيرهم (من عليّة القوم)؟! وكذلك إخراج
أكثر أهل بدر الموجودين ذلك اليوم وأكثر التابعين بإحسان فرأيهم لا
يختلف كثيراً عن رأي كبار الصحابة فيه!

وأنا سبق أن قلت في مناسبات عديدة أن هؤلاء (المعاويين) لا يهمهم
بدري ولا رضواني إنما يهمهم معاوية، والسبب في تأثيره فيهم أنه
أوجد فكراً في الأمة يسري في مغفلي الصالحين وكان معاوية داهية بكل
المقاييس ومن دهائه أنه خدع نصف الأمة - ومنهم الأخ العلوان - بأنه
مأجور على كل مظلمة ارتكبها في حق الأمة.

الملحوظة السادسة والسبعون:

يقول ص ٣٣ (كما أثبت التاريخ ظلم الحجاج وفسق وسفه يزيد بن معاوية فقد أثبت إيمان معاوية وعلمه وحلمه وعظيم فتوحاته)!!
أقول: النصوص الشرعية -فضلاً عن التاريخ- أثبتت بغبي معاوية وظلمه ودعوته إلى النار وتقويضه للخلافة الراشدة إلى ملك عضوض وسبقه في تغيير سنة النبي صلى الله عليه وآله ..كما أثبت التاريخ متاجرته بالخمر وتعامله بالربا وقتله للصالحين واستثثاره بالمال ولعنه علياً على المنابر.. الخ.

فأين العلم والحلم والإيمان؟!

صحيح أن الحكم بالإسلام لمن أظهر الإسلام هو الأصل لكن كيف نجرؤ أن نقول إنه كامل الإيمان مع قول النبي صلى الله عليه وآله (لا يبغض علياً إلا منافق)^(٧٦) و(علامة النفاق بغض الأنصار!!)^(٧٧) هذه معاندة للنصوص الشرعية^(٧٨) فضلاً عن الواقع التاريخي.

(٧٦) الحديث في صحيح مسلم.

(٧٧) الحديث في الصحيحين.

(٧٨) من لا يؤمن بصحة هذه النصوص لا أنهم بهذه التهمة ، وإنما أنهم هؤلاء الذين يؤمنون بهذه النصوص ثم يابون العلم في معاوية بل يحاربون من طعن فيه بها.

أما الفتوحات في عهد معاوية فإما تكون حسنات بجانب تلك السيئات^(٧٩) أو أن فعله ليس حياً في الإسلام وإنما للطمع في إظهار كفاءته وحرصه على المزيد من الغنائم ودلائل هذا واضحة وكثيرة قد بسطتها في كتاب (معاوية).

الملحوظة السابعة والسبعون:

أما ما نقله عن ابن تيمية ص ٣٤ من (أن معاوية أفضل ملوك هذه الأمة بالإجماع) فابن تيمية معروف ومشهور بمدح معاوية وأهل الشام بالباطل، ومعروف في دعاوى الإجماع وتوسعه في ذلك محل انتقاد

(٧٩) وليس هناك ظالم في التاريخ إلا وله بعض الحسنات، فليس هناك ظلم مطلق، لكن الحكم بالأغلب، ولا يستطيع الحاكم الظالم أن يظلم في كل أموره وأحواله، وإن فعل فسيجد من الناس من يبرر بعض ذلك الظلم ويراه عدلاً، وهذا ما فعله هؤلاء الغلاة حتى أنهم ألفوا الكتب في فضائل يزيد والحجاج لكلمة صدق قالها هذا أو حكمة قالها ذاك! وكذا فعلوا مع معاوية لقصاص حلم بها عن قتل بعض العجائز اللاتي كان يستقدمهن للتسلي والتشفي! ثم يضيف هؤلاء الغلاة على هذا (بهارات طائفية عاطفية) مع تحميل الإسلام المسؤولية! مستدلين بنصوص ليست في موضع النزاع كأحاديث الطاعة وأحاديث الفتن وأحاديث إحسان الظن وترك الغيبة!! ولا يتذكرون هذه الأحاديث إلا عندما يتحدث الناس عن مظالم هؤلاء، أما إن أتت أخبار عباد المعتزلة والجهمية وصالحى الأشاعرة والصوفية فلا مكان لإحسان الظن وإنما لبيان الحق! حتى لا يغتر بعض الناس بعبادتهم فيقعون في الضلالة!

عند الأصوليين فضلاً عن المؤرخين ، بل لو لم يخالف في هذا الإجماع المدعى إلا علي وعمار وعبادة بن الصامت وأبو ذر لكفى ، ثم كيف يكون أفضل ملوك هذه الأمة من أخبر النبي صلى الله عليه وآله بأنه (أول من يغير سنته)؟! وحلف عبادة بن الصامت أنه (من أمراء السوء) الذين حذر منهم النبي صلى الله عليه وآله ، إضافة لصحة حديث عمار وحديث الأغيلة السفهاء وصحة إسناد حديث (إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه) وإسناد حديث (يطلع عليكم من هذا الفج رجل يموت على غير سنتي) وفي لفظ (على غير ملتي)؟ كيف يكون أفضل ملوك الأمة من ارتكب أربعين كبيرة من أصل سبعين؟!

أم أن الثناء لا يأخذ في حسابانه النصوص الشرعية ولا مواقف أهل بدر والرضوان؟! (أرأيتم كيف أن سلفهم غير سلفنا...! سلفهم ابن بطة والبرهاري وعبد المغيث الحربي وابن أبي يعلى ومن المتأخرين ابن تيمية.... فهؤلاء هم من زعموا تلك الفضائل المغالية في معاوية وأما السلف الحق المهاجرون والأنصار ومن تبعهم بإحسان فكانوا إما على ذم الرجل أو الامتناع منه....)^(٨٠).

(٨٠) لذلك إذا قلت أنا (سلفي) فقد بينت أكثر من مرة أنني لست على سلفيتهم المتلبسة بالنصب ، وإنما على سلفية المهاجرين والأنصار ، من حيث ترك التطع في المقائيد ، والحكم بالإسلام لكل مسلم ، وحب العدل وأهله وبغض =

المحاضرة الثامنة والسبعون:

أما ما ذكره ص ٣٤ من أنه كان (عظيم العدل)! فهذا يناقض حديث الملك العضوض وكذا حديث عمار الواصف له ولطائفه بالبغي والبغي أعظم الظلم.

ويناقض المعروف من سيرة الرجل التي كان آخرها فرض ابنه الفاسق على الأمة فأين (العدالة العظيمة)!!؟

المحاضرة التاسعة والسبعون:

وكذا ما ذكره ص ٣٤ من (أنه تحقق على يديه (الخير) غير صحيح ، فقد تحقق على يديه من الشر أضعاف ما تحقق من الخير والنصوص تشهد والواقع التاريخي.

= الظلم وأهله ، كما لست على سنتهم الأموية الحشوية ، التي يجعلونها نصيرة للظلمة والأشرار .. وإنما على سنة رسول الله ، ولم أزد على النصوص الصحيحة الأسانيد التي عارضت بها ما يرددونه من تلك الآثار الضعيفة والآراء السخيفة) ومن أسخف ما سمعت في هذا الباب ترددهم أن التراب الذي يدخل أنف معاوية أفضل من ستين من أمثال التابعي الصالح العادل عمر بن عبد العزيز.... لا حول ولا قوة إلا بالله ! هؤلاء بلغوا الهوس في معاوية).

المحوظة الثمانون:

وما ذكره ص ٣٤ من أنه نصر الدين نصرة لم يتحقق فيمن جاءه بعده. غير صحيح فليس حرب علي ولعنه والخروج عليه من نصرة الدين، وقد كان عمر بن عبد العزيز أعدل ملوك بني أمية ولم يستطع عمر بن عبد العزيز أن يبطل كل ما أحدثه معاوية من السنن السيئة ولكنه قضى على أكثرها وخاصة ما يتعلق ببيت المال ولعن علي على المنابر. وهؤلاء (المعاويين) غالباً ينتقصون من إصلاحات عمر بن عبد العزيز ولا يعترفون بأنه أعدل من معاوية! مع أنه لا مقارنة بين عدل عمر بن العزيز وظلم معاوية، فمجرد المقارنة ظلم بحق عمر بن عبد العزيز رحمه الله ورضي عنه.

المحوظة الواحدة والثمانون:

أما ما ذكره ص ٣٤ من (أن رعية معاوية كانوا يحبونه)! فهذا نقله من ابن تيمية وهو غير صحيح على إطلاقه فلم يكن يحبه من رعيته إلا المنتفعون من قبائل كلب وغسان وحمير! أما الأنصار والصالحون من الأمة فكانوا يذمونهم ويذمون ظلمه وأثرته ولا زالت قصص أبي ذر وعبادة بن الصامت فضلاً - عن الأنصار - تفرع آذان النواصب على مر الأيام.

الملحوظة الثانية والثمانون:

قوله ص ٣٤ (لا يطعن في معاوية أو ينتقصه إلا من رخص عليه دينه)!!

قلت: لعل الأخ يقصد مثل عمار وعلي وعبادة وأمثالهم، إذ يلزم من كلامه أن هؤلاء ممن رخص عليهم دينهم بخلاف الطلقاء والأعراب فدينهم غال الثمن!!

الملحوظة الثالثة والثمانون:

نقل عن إبراهيم بن ميسرة (ما رأيت عمر بن عبد العزيز ضرب إنساناً قط إلا إنساناً شتم معاوية فضربه أسواطاً) ونسبه للالكائي في أصول الاعتقاد (١٢٦٦/٧).

أقول: أولاً: لم يورد إسناد اللالكائي حتى ننظر فيه ^(٨١).

ثانياً: اللالكائي فيه قليل نصب كسائر غلاة السلفية ولو لم يدل على ذلك إلا إirاده لفضائل معاوية بعد العشرة وأمهات المؤمنين مباشرة!! لكفى ذلك دلالة على النصب، فإين فضائل كثير من أهل بدر وأهل بيعة الرضوان الذين لم يورد لهم شيئاً!!

(٨١) وهذا الخطأ مشترك بيني وبين العلوان فأنا قد أورد آثاراً ولا أحيل لكنها موجودة في كتب لي أخرى موثقة.

إذا كان معاوية عند اللالكائي يأتي بعد هؤلاء فهذا نصب بلا شك ، وإن كان عذره في إيراد معاوية أنه قد ذمه أناس بالباطل ، فقد دُمَّ عبد الرحمن بن عديس البلوي وعمرو بن الحقم الخزاعي وغيرهم ممن لا يقارن معاوية بهم.

ثالثاً: الأثر رواه اللالكائي عن جعفر بن عبد الله بن يعقوب عن محمد بن هارون الروياني عن أبي كريب عن ابن المبارك عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة ، وهذا الإسناد ضعيف والمتن منكر للأسباب التالية :

الأول: إبراهيم بن ميسرة لم يرو هذا عن عمر بن عبد العزيز فليست له رواية عنه ، وإنما يروي عن طبقة ابنه عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز.

الثاني: فيه محمد بن مسلم الطائفي كان إذا حدث من حفظه يخطئ ، وكان أحمد يضعفه جداً سواء حدث من حفظه أو من كتابه وقد وثق أيضاً لكن من وثقه يتهمة بسوء الحفظ.

الثالث: والقصة إنما حصلت لعمر بن عبد العزيز مع سب عثمان بن عفان فقد رويت القصة بإسناد أقوى عند اللالكائي نفسه (٧/ ١٢٦٥).

إذن فلعل الطائفي هذا حدث من حفظه لأن هذه الآثار غالباً لا يكتبها الرواة وإنما يتناقلونها.

رابعاً: لو ضرب عمر بن عبد العزيز من سب معاوية لكان مخطئاً، لأن معاوية عند هذا الساب كان من الظالمين الذين يجوز سبهم وانتقاصهم وذكر مثالبهم، وإذا كان أبو بكر قد منع من عقاب من أغلظ له وأبو بكر أبو بكر، وعلي منع عقاب من يكفره -فضلاً عن السب- وعلي علي، فكيف يجوز عقاب من سب ظالماً كمعاوية لاجتهاد من الساب أو تقليد لبعض الصحابة؟!.

خامساً: من سب الصحابي مطلقاً حتى لو كان من الخلفاء الراشدين فقد أخطأ وارتكب إثماً عظيماً لكن لا حد في ذلك ولا عقوبة، وقد سبق أن ذكرنا أن أبا بكر رضي الله عنه منع من عقوبة أغلظ له في القول حتى ظن أبو برزة أنه يستحق بذلك القتل، كما روى ذلك أبو برزة الأسلمي في مسند أحمد بسند صحيح، وكذلك علي بن أبي طالب لم يعاقب الخوارج الذين كفروه وسبوه، فهذا منهج الخلفاء الراشدين أنهم لا يعاقبون من سبهم أو أبغضهم مع كبير قدرهم وفضلهم، فكيف يتم تشريع ضرب من سب دونه؟!.

فعمر بن عبد العزيز أخطأ حتى لو ضرب من سب عثمان فمن سب عثمان ليس بأعظم إثماً ممن كفر علي بن أبي طالب^(٨٢)، وأصر علي

(٨٢) وبهذه المناسبة فلا صحة للأثر عن علي الذي فيه (لا يأتيني أحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا جللته جلد المفترى) فهذا منكر يخالف فعل علي مع الخوارج، وتفضيل علي على الشيخين ليس بأعظم إثماً من تكفير علي، فعلي =

كثير منها فكيف نجعله فوق الشرع؟! لكن لعل عمر بن عبد العزيز أراد منع الناس من الخوض في هذه الأمور لاسيما وأنه مشغول بإبطال ما يستطيع إبطاله من السياسات التي أسسها معاوية وخاصة ما يتعلق منها بالقطائع والمزايا التي كانت لبني أمية ورد ما أمكن من تلك المظالم. إذن فمن سب أحد الخلفاء الراشدين فضلاً عن غيرهم من الصالحين فقد ارتكب إثماً عظيماً لكن لا حد في ذلك ولا عقوبة ، وكثير من الذنوب لا عقوبة فيها كالغيبة والربا والرياء...

الحدود الشرعية في سبعة أمور (السرقه، شرب الخمر، القذف، القتل العمد، قطع الطريق، البغي، الزنا، الردة^(٨٣))، وإن سلمنا بأن الخلفاء الراشدين لهم مكانة وأن الأولى التعزير ضد من سبهم ولعنهم

= لم يعاقب من كفره، فكيف يعاقب من فضله على غيره؟! وقد كنت زماناً أرى صحة الأثر، ثم رأيت نكارتة للسبب السابق ذكره، أما تفضيل علي للشيخين على نفسه فهذا صح عنه من وجوه، وقد فضل عمر زيد بن حارثة على نفسه وفضل أبو بكر بعض الصحابة على نفسه وفضلت عائشة أبا عبيدة على عثمان وفضل عبد الرحمن بن عوف مصعب بن عمير وحمزة بن عبد المطلب على نفسه، فهذا كله يبدو من باب التواضع، والله أعلم.

(٨٣) الحد في الردة هو في الردة الجماعية لا الفردية هذا ما توصلت إليه في بحث لي عن الردة، رغم أن أغلب الفقهاء المتأخرين يرون القتل في الردة الفردية، وهذا خطأ.

إلا أن الحكم لا يطرد في المختلف فيهم الذين طعن فيهم صحابة وتابعون وعلماء على مر الأزمان.

سادساً: كل ما أورده اللالكائي (١٢٦١/٧) في باب (أجناس العقوبات والحدود التي أوجبها السلف على من سب الصحابة) ! لا شرعية له ، بل هي من (القوانين الوضعية التي يجب محاربتها وإبطالها) لأنه لا يحق للناس -لا السلف ولا غيرهم- أن (يشرعوا) العقوبات والحدود ، فهي لله وحده (وما كان ربك نسياً) وشرع الله كامل لا يحتاج لزيادة .

آثار اللالكائي التي أوردها في هذا الباب ونقدتها:

وقد أورد اللالكائي آثاراً كلها ضعيفة ولو صحت فلا حجة فيها وهي:

الآثر الأول:

أورد اللالكائي قصة جلد من قذف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وهذا حق ، لكن ليس من باب (سب الصحابة) !! وإنما من باب (قذف المحصنات).

الآثر الثاني:

قصة هم عمر بقطع لسان ابنه عبيد الله بن عمر لأنه سب المقداد بن عمرو.

وهذا لو فعله عمر لأخطأ فقطع اللسان عقوبة شديدة لم يعاقب بها الشرع كافراً ولا مرتداً فهي مثلة محرمة ، نعم يجوز لعمر أن يؤدب ابنه

بالضرب ليس من باب (سب الصحابة) وإنما من باب أن عبيد الله سب رجلاً صالحاً لا يستحق السب، وعبيد الله بن عمر هذا معظم عند النواصب! لأنه حارب علياً مع معاوية بصفين وقتل بها، وليس له صحبة وقيل له رؤية.

ثم هذه الآثار ضد هؤلاء الغلاة لأنه إذا كان من سب المقداد مرة واحدة يستحق قطع اللسان فكيف بمن سن لعن من هو أفضل من المقداد؟ كم يستحق من التقطيع؟

الأثر الثالث:

ما رواه اللالكائي (ص ١٢٦٤) عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه في أنه يرى قتل من سب أبا بكر أو عمر، وهذا خطأ شرعي، فأبو بكر الصديق نفسه لم يكن يعاقب من سبه وكذلك علي وليس ابن أبزي - لو صحَّ الأثر - أولى بالاتباع منهما.

الأثر الرابع:

أورده اللالكائي (ص ١٢٦٤) ما روي من أن علياً هم بقتل ابن الأسود لتقصه أبا بكر وعمر والأثر لا يصح، وعلي لم يكن يعاقب من يكفره فكيف بمن انتقص أبا بكر وعمر؟ والتكفير أسوأ من الانتقاص.

الأثر الخامس:

عن مغيرة بن مقسم أن جرير بن عبد الله وحنظلة الكاتب وعدي بن حاتم تحولوا من الكوفة إلى قرقيساء وقالوا: لا نقيم ببلد يشتم فيه عثمان!!

أقول: بغض النظر عن الإسناد، فمغيرة بن مقسم فيه نصب والإسناد إليه فيه كلام، ثم إن كان جرير وأصحابه قد انتقلوا من الكوفة التي يشتم فيها عثمان إلى قرقيساء التي يلعن فيها علي؟ فكأنهم لم يفعلوا شيئاً!!

خاصة وأن الكوفة كانت مسكن أهل بدر يومئذ، وقرقيسياء مسكن النصارى والنواصب!!

الأثر السادس:

أن عمر جلد رجلاً مثني جلدة لأنه كان قد خرج على أم سلمة!! وهذا لم أفهم معناه، لكن الجلد مثني جلدة - إن صح عن عمر رضي الله عنه - فهو خطأ، فغاية ما فعله ذلك الشخص أنه قذف أم سلمة رضي الله عنها والقذف فيه ثمانون جلدة، والشرع ليس محل تناقض.

الأثر السابع:

فيه ضرب عمر بن عبد العزيز من سب عثمان وقد سبق الكلام عنه.

الأثر الثامن:

وفيه ضرب عاصم الأحوال لمن سب عثمان وجوابه كجواب أثر عمر بن عبد العزيز بغض النظر عن الإسناد.

الأثر التاسع:

أثر إبراهيم بن ميسرة في ضرب عمر بن عبد العزيز لمن سب معاوية
وقد سبق الجواب عنه ، بغض النظر عن الإسناد.

الأثر العاشر:

فيه عن أحمد بن حنبل أنه يرى ضرب الرجل الذي يسب رجلاً من
أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وأنه ما يراه على الإسلام!!
فهذا -إن صح عن أحمد- فهو خطأ وغلو وتكفير من لم يكفر ،
فالذي يسب رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله لن يكون
أسوأ من الذي يكفر أصحاب النبي صلى الله عليه وآله كالخوارج وهم
ليسوا كفاراً.

ثم أحمد بن حنبل قد أخذ الحديث عن بعض من كانوا يسبون بعض
الصحابة كعامر بن صالح ، وله مصنف في مثالب أمهات المؤمنين وقد
نهى المحدثون أحمد من الرواية عنه فلم يستجب ، وكان أحمد نفسه
يذم الوليد بن عقبة وهو على منهجهم صحابي ومترجم له في كتب
الصحابة ، وروى عن عبد الرزاق كثيراً ومذهبه على ذم معاوية ، بل له
(أي عبد الرزاق) كلمة سيئة في حق عمر ، كان ربما أطلق عليه
(الأحمق) (٨٤).

الأثر الحادي عشر:

(٨٤) راجع ترجمة عبد الرزاق عند الذهبي في سير أعلام النبلاء.

أثر عن مغيرة بن مقسم وأبي إسحاق الحمداني وفيه (أن شتم أبي بكر وعمر من الكبائر) وهذا القول بناءً على تحديدهم للكبيرة، لكن الكبائر السبع (الموبقات) ليست منها، ولا ريب أن شتم أبي بكر وعمر وعثمان وعلي معصية كبيرة بحسب الموقف أيضاً فهناك شتم مستمر وهناك شتم خصومة مؤقتة.

فالخصومة المؤقتة قد حصلت بين بعض الصحابة وتشاتموا فهذا ليس من الكبائر كما حصل بين أسيد بن الحضير وسعد بن عباد، أما الشتم أو اللعن المستمر والمتعمد كما فعل معاوية من لعن علي فهذا لا شك أنه من الكبائر ويدل على وجود شعبة من نفاق على الأقل.

الأثر الثاني عشر:

ما رواه عن طلحة بن مصرف أنه قال (كان يقال بغض بني هاشم نفاق وبغض أبي بكر وعمر نفاق والشاك في أبي بكر كالشاك في السنة) !.

أقول: طلحة بن مصرف من تابعي التابعين ولا دليل على كل ما ذكره هنا فالنصوص الشرعية - في هذه المسألة - تقصر النفاق فيمن أبغض الأنصار ومن أبغض علي بن أبي طالب، ولم يأت نص صحيح بأن بغض بني هاشم نفاق ولا نص بأن بغض أبي بكر وعمر نفاق ولا نص بأن الشاك في أبي بكر كالشاك في السنة، لكن لا ريب أن بغض بني هاشم عامة معصية وظلم وكذلك قبيلة بغضاً عاماً فيه ظلم، لكن لبني هاشم زيادة خصوصية - وقد كان معاوية من مبغضيهم - فإن اقترن بغضهم بكون النبي صلى الله عليه وآله منهم فهذا كفر بلا

شك ، وكذلك بغض أبي بكر وعمر إن أبغضهما أحد لأنهما نصرا رسول الله صلى الله عليه وآله فهذا كفر أو نفاق بلا شك ، لكن النص في نفاق من أبغض لم يصح إلا في الأنصار وعلي بن أبي طالب فهذا الذي يصح القول بنفاق من أبغضهما لوجود النص وفق ضوابط أيضاً. أعني حتى مع وجود النص فالبغض قد يكون لخصومة أو مرتبط بزم من أو يكون المراد شعبة من النفاق لا نفاقاً كلياً والله أعلم ، وغلاة السلفية من أترك الناس للنصوص إذا تعلقت بزم معاوية فعل فعله معاوية.

والدليل على ذلك أنهم لا يعتبرون في معاوية أدنى نفاق مع شهرة بغضه لعلي والأنصار معاً! ومع وجود النص الذي يصححونه في الاثنين! فيتركون هذه النصوص التي يؤمنون بها ويصححونها ويذهبون لرأي رجل اسمه طلحة بن مصرف^(٨٥) ويتركون نصوص

(٨٥) وطلحة بن مصرف هذا عالم كبير من علماء تابعي التابعين إلا أنه أقل مكانة من النبي صلى الله عليه وسلم ، فنحن لا ننكر عليهم الاستشهاد بقول عالم من العلماء بشرط ألا يحتفوا بقوله أكثر من حفاوتهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم ، وألا يرفعوه فوق النبي فهنا نقول لهم : قفوا.

وهؤلاء الغلاة ينطلقون في الجزم بالمسائل ، لا يلتفتون ولا ينتبهون حتى يجدوا من ينههم ، فتجدهم يرددون قولاً لهذا أو هذا حتى تبين لهم أنه ليس رسولاً... فيهتدي بعضهم أو يتخف انطلاقة ويقي بعضهم ملتسين رداً من هذا الشيخ أو ذاك... فإن لم يجدوا بحثوا عن آخر... بعضهم لا يفكر ولو للحظة أنه ربما يكون على خطأ! وهذه من جنائية التعليم المذهبي الذي يقنع أتباعه بأنهم =

النبي صلى الله عليه وآله ، وهذا دليل على التناقض الكبير أو النصب الخفي ، فالاستئناس بكلام فلان وفلان والوحشة من كلام الرسول يدل على وجود خلل كبير في المنظومة ، والأكبر من هذا أنهم لا يكتفون بهذا النفور والوحشة من الأحاديث التي يعترفون بصحتها حتى يحاربون من تمسك بها ، ويخرجون متبعيها من السنة إلى البدعة ، فأصبح المبتدع يحكم بالبدعة على السني ! تماماً مثلما أصبح بغض علي فيه الأجر وبغض معاوية نفاق !.

الأثر الثالث عشر:

أثر عن منصور بن المعتمر في جواز تناول الصائم الذين يتناولون أبا بكر وعمر ، وهذا لا دخل له بالعقوبات التشريعية التي وضعها بعض السلف وأخطئوا ، بغض النظر عن إسناد هذا الأثر.

الأثر الرابع عشر:

أثر عن عبد الله بن الحسن^(٨٦) أنه قال (ما أرى رجلاً يسب أبا بكر يتيسر له توبة) وهذا لا علاقة له بالعقوبة ، بغض النظر عن الإسناد ،

= فوق الناس جميعاً وأنهم وحدهم الناجون وغيرهم هالكون وأنهم شعب الله المختار ..!.

(٨٦) هو عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب والد محمد النفس الزكية وهو من كبار علماء أهل البيت وهو أعلم من أن يقول مثل هذا الكلام ، لكن الغلاة يحرضون على الاستحواذ على أهل البيت أيضاً كما استحذوا =

والتوبة مفتوحة حتى مع من يسب الله عز وجل فكيف مع من يسب الصحابة.

والمحض لن يقول هذا الكلام.

الأثر الخامس عشر:

عن جعفر الصادق (برئ الله ممن يتبرأ من أبي بكر وعمر). وهذا أيضاً لا علاقة له بالعقوبة، وإنما هذا دعاء، بغض النظر عن الإسناد.

الأثر السادس عشر:

أثر عن المهدي العباسي: (ما فتشت رافضياً إلا وجدته زنديقاً). أقول: هذا لا علاقة له بالعقوبة، والمهدي كان حاكماً ظالماً في الجملة كالرشيد والمنصور كانوا ظلمة مع نصب واستغلال لكلمة الرفض لمحاربة الثوار العلويين وأتباعهم.

الأثر السابع عشر:

أثر عن المأمون في قتل من شتم فاطمة، وهذا إن صح عن المأمون فهو خطأ فليس عقوبة ذلك الشاتم القتل، نعم يمكن التعزيز الخفيف لمكانة فاطمة من رسول الله صلى الله عليه وآله، وفي الأثر أن إسماعيل بن إسحاق يرى قتل من شتم عائشة، وهذا أيضاً يمكن فيه التعزيز إلا أن كان قذفاً فحده القذف.

= على معنى السنة والسلف الصالح والصحابة والتابعين والأئمة والعلماء ...
ولنحنا هنا نقوم باسترجاع بعض ما سلجوه.

الأثر الثامن عشر:

أثر عن قتادة (ما سب أحد عثمان إلا افتقر).

أقول: هذا غير صحيح فكثير من الشيعة تجار وهم لا يشتمون عثمان فقط وإنما يكفرونه مع أبي بكر وعمر رضي الله عنهم.

وهذا نموذج من الوعظ الذي يجني على العقل جنابة عظيمة، وقد بدأ هذا الوعظ والقصص رسمياً من عهد معاوية.

الأثر التاسع عشر:

رؤيا لرجل اسمه رشدين (أن رجلاً قال له في المنام: لعلك تبغض علياً فأقطف رأسك، فقلت: لا).

أقول: هذه رؤيا لا حكم فيها وعلي لم يكن يقطف رأس من يبغضه ويكفره، بل النبي صلى الله عليه وآله لم يكن يقطف رأس من يبغضه من المنافقين، وربما لو قطف علي رؤوس كل مبغضيه لما كتبنا هذا الرد! لأنهم لن يعيشوا بعده ليخدعوا نصف الأمة!

الأثر العشرون:

أثر أجلب الكندي أنه قال: (سمعنا أنه ما سب أبا بكر وعمر أحد إلا مات قتلاً أو فقراً).

أقول: هذا سماع ممن؟ ثم كثير من غلاة الشيعة يموتون أغنياء.

ما أعظم جنابة الغلاة على العقل!

الأثر الحادي والعشرون:

أثر عن مالك (من سب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فليس له في الفيء حق).

قلت : هذا أولى في حق معاوية وأمثاله فقد كان يجب حرمانهم من الفيء - إن صحَّ قول مالك شرعاً -.

وما ذكره مالك أيضاً يناقض ما فعله علي بن أبي طالب فقد كان يقول للخوارج (لكم علينا ألا نمنعكم مساجدنا ولا فيثنا ولا نبذوكم بقتال). فهل مالك أولى بالاتباع أم علي بن أبي طالب ؟!

وكذا كان النبي صلى الله عليه وآله يعطي المنافقين من هذا الفيء وهم يبغيضون النبي صلى الله عليه وآله نفسه لكنهم مظهرين للإسلام.

الأثر الثاني والعشرون :

عن طلحة بن مصرف : قوله لبعض أصحابه (لولا إني على وضوء لأخبرتك ببعض ما تقول الشيعة).

أقول : نواقض الوضوء ليس منها ذكر عقائد الشيعة.

الأثر الثالث والعشرون :

عن الحسن بن زيد الداعي الزيدي بطبرستان في قتله من اتهم عائشة بالفاحشة وتأول أن في ذلك طعناً في رسول الله صلى الله عليه وآله لقوله تعالى (والطيبون للطيبات) فقال (فإن كانت عائشة خبيثة فالنبي صلى الله عليه وآله خبيث فهو كافر فاضربوا عنقه)!!.

قلت : لو قذف أحدهم إحدى زوجات النبي صلى الله عليه وآله فعليهما حد القذف سواء قبل نزول الآية أو بعدها إلا من أصر بعد نزول الآية

وكان يعلم أن الآية نزلت في براءتها ومع ذلك أصر فهذا يقتل لردته ورده القرآن لا لقذفه ، لكن لو تأول الآية أو ضعف سبب النزول -كما يفعل العلوان وغلاة السلفية مع أسباب نزول أخرى كحالهم في قصة الوليد بن عقبة - فهذا يجلد حد القذف فقط.

ولا نعلم أن حد قاذف زوجات النبي صلى الله عليه وآله القتل ، إنما حدهم القذف ، والحسن بن زيد هذا كان زيدياً ، والزيدية وإن كانوا لا يطعنون في عائشة رضي الله عنها إلا أنهم أيضاً لا يبالغون في الدفاع عنها ، وإن خطئوها كما يفعل معتدلو السنة ، ولا أعلم زيدياً يطعن في أم المؤمنين عائشة إلا محمد بن صالح بن حريوة السماوي - معاصر الشوكاني - والغريب أنه من سلالة أبي بكر الصديق ! لكنه لا يطعن بقذف - كما يفعل غلاة الإمامية - وإنما يبالغ في ذمها لأمر آخر.

الأثر الرابع والعشرون:

أثر آخر عن محمد بن زيد أخى الحسن بن زيد الزيدي أيضاً ، أنه ضرب رجلاً ذكر عائشة بسوء فقتله.

وهذا خطأ إنما الواجب الحد في حالة القذف ، وقد يتم التعزير في حالة الشتم.

هذه كل الآثار التي أوردها اللالكائي تحت باب (ما روي عن السلف من أجناس العقوبات والحدود التي أوجبوها) (هكذا!) وأقاموها على

من سب الصحابة^(٨٧)، من الجزء السابع (من ص ١٢٦١ إلى ص ١٢٧٠) وكلها لا تستند لشرعية نصية وأغلبها ضعيف الإسناد، لكننا حاكمنا المتون للنصوص الشرعية، ثم لما ثبت من منهج الخلفاء الراشدين فرأينا ضعفها من ناحية المتن.

ومشكلة كتب العقائد أنها تشرع عقوبات بناءً على آثار ومواقف لبعض السلف وهذا من أكبر المنكرات، لأن الأحكام الشرعية والعقوبات تؤخذ من النصوص الشرعية وليس من أقوال ومواقف الرجال، فتشريع ما لم يشرعه الله ولا رسوله خطأ عظيم بل يعده بعض السلفية من موجبات الردة، فكيف يذمون العلمانية إن جاءت من رجل من عامة الناس ويقبلونها إن جاءت من صالح، وهذا محرم ولا يجوز الزيادة في الأحكام الشرعية ولا حد ما لم يحده الله ورسوله حتى لو صدرت من حريص على الدين.

الملحوظة الرابعة والثمانون:

ثم أورد الأخ رأي أحمد في تكفير من سب أحداً من الصحابة ص ٣٥ وهذا باطل ويخالف منهج علي بن أبي طالب في عدم تكفيره للخوارج، وعلي بن أبي طالب أولى بالإتباع من أحمد بن حنبل.

(٨٧) والغريب أن هؤلاء العقائديين يرون كفر من حكم بغير ما أنزل الله وهذه الآثار فيها حكم بغير ما أنزل الله، فهل يكفرون هؤلاء أم يكتفون بالخطئة أم يستمرون في التناقض؟

وإن اتبعتم قول أحمد فكفروا معاوية ... هل تفعلون أم تقتصرون على
التخطة أم تستمرون في التناقض؟

الملحوظة الخامسة والثمانون:

ونقل عن أحمد ص ٣٥ (من انتقص أحداً من أصحاب رسول الله أو
أبغضه لحدث كان منه أو ذكر مساويه كان مبتدعاً حتى يترحم عليهم
ويكون قلبه لهم سليماً)!

أقول: حسن الظن بأحمد أنه لا يريد إلا من أحسن الصحبة لأنه على
هذا التعميم يكون كثير من المهاجرين والأنصار مبتدعة لأنهم ذموا
معاوية ومسرف بن عقبة والوليد بن عقبة وغيرهم، لأنه لا أحمد ولا
غير أحمد يستطيع تبديع النبي صلى الله عليه وآله والنبي قد لعن
الحكم - بسند صحيح عن ابن الزبير رواه أحمد نفسه في المسند - ودعا
على الوليد بن عقبة وعلى المحلم بن جثامة وبشر قاتل عمار بالنار وكذا
مولاه كركرة وغيرهم، بل ما عسى أن يقول هؤلاء في الله عز وجل
وقد أنزل في الوليد بن عقبة (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ
فتبينوا...) هل يطبقون على الله ورسوله تلك القواعد التي ينقلونها عن

أحمد؟ أم يتواضعون ويوجهون كلمة أحمد بما هو أقرب إلى الشرع؟
أو يخطئون أحمد وكفى الله المؤمنين القتال والجدال؟.

الملحوظة السادسة والثمانون :

ونقل القول المنسوب لأحمد بن حنبل ص ٣٥ في اتهام من ينقص معاوية وعمرو بن العاص بأن له خيثة سوء!!
أقول : الحنابلة يكذبون على أحمد كثيراً، وقد ذكر ذلك علماء كبار منهم ابن الجوزي والبيهقي، ثم لو صح القول عن أحمد لكان باطلاً فعلي وعمار وعبادة وأمثالهم ممن ذم معاوية لم يكونوا روافض ولم يكن لهم خيثة سوء فمن اتهمهم بذلك فهو أولى بهذه الصفة منهم.
وهؤلاء الغلاة يلمحون ولا يصرحون!! يوردون أقوالاً يلزم منها الطعن في أهل بدر من أجل الدفاع عن ظلمة الطلقاء.
وقد ذكر الشيخ محمد أبو زهرة أن الإمام مالك وأحمد بن حنبل لديهما (نزعة أموية) ربما لاعتماد أبي زهرة على نقل الحنابلة عنهما فاتهمهما بذلك بناءً على تصديق هذه الأكاذيب التي ينقلها الغلاة قديماً وحديثاً.

الملحوظة السابعة والثمانون :

ونقل ص ٣٥ عن المعافى بن عمران أنه غضب من مقارنة عمر بن عبد العزيز ومعاوية وقوله (لا يقاس بأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله أحد، أما معاوية فصاحبه وصهره وكاتبه وأمينه على وحي الله)!

أقول: أما الصحبة لمعاوية فعامّة كصحبة الأعراب وأما الصهر فلا تنفع مع سوء السيرة فقد كان حيي بن أخطب اليهودي صهراً للنبي صلى الله عليه وآله !! وأما الكتابة فقد ارتد بعض كتبة الوحي فضلاً عن غيرهم، وأما دعوى الأمانة على وحي الله، فـ (الأمين) على وحي الله يصح في أبي بن كعب وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت وليس من ارتد كأبي السرح ولا من افتروا له هذه الفضيلة كمعاوية.

الملحوظة الثامنة والثمانون:

نقل عن أحمد ص ٣٦ تفضيله معاوية على عمر بن عبد العزيز لقول النبي صلى الله عليه وآله (خير الناس قرني) ١٢ قلت: هؤلاء يسيئون لأحمد بن حنبل بنسبته أقوالاً له تقتضي غفلته وسذاجته، فقول النبي صلى الله عليه وآله (خير الناس قرني) ليس معناها أن عبد الله ابن أبي وقائل عمار أفضل من أبي حنيفة وسفيان الثوري وأمثالهم ولا أن كل من رأى النبي صلى الله عليه وآله يكون أفضل ممن أتى بعده ولا كل تابعي أفضل من أحد تابعي التابعين ولا كل من عاش في القرن الثاني يكون أفضل من كل من جاء في القرن الثالث !! هذه سذاجة وغفلة يبرأ منها أحمد بن حنبل. إنها من جنائياتهم المتكررة على العقل والنص.

على أية حال: الصالحون متهمون بأن زيادة الورع تدفعهم للغفلة حتى أصبحت غفلتهم يضرب بها المثل فيقال (غفلة الصالحين) ونرى أن

أحمد بن حنبل رحمه الله لم يكن من هؤلاء إن شاء الله ، والدليل على ذلك مقولته الآتية - لما سئل عن علي ومعاوية - قال (اعلم يا بني أن علياً كان كثير الأعداء ففتش أعداؤه له عيباً فلم يجدوا فذهبوا إلى رجل قد حاربه فأطروه كياداً منهم لعلي)!! فهذا قول يدل على غاية الذكاء ، ويلخص أسباب الغلو في معاوية وأنه لا يغلو فيه إلا من يريد مكيدة علي بن أبي طالب كما يفعل بعض هؤلاء الغلاة في هذه الأيام!!

الملحوظة التاسعة والثمانون؛

ثم أورد الأخ العلوان ص ٣٦ أخباراً زعم أنها مكذوبة!! وهي في ذم معاوية!!؟ إذن فما كان في مدحه فهو عنده مقبول ولو كانت ضعيفة أو أقوال رجال ، وما كان في ذمه فهو عنده مردود!! وهذا تحكم ورثناه من نواصب الحنابلة في القرن الثالث والرابع ، وغلاة الحنابلة معروفون بالميل لمعاوية والانحراف عن علي ثم يتهمون من يدافع عن علي بالرفض والتشيع ويزكون من غلا في معاوية ويزيد!!

أما الأحاديث التي أوردها الأخ العلوان ص ٣٦ وضعفها فهي :

- ١ - (إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري فاقتلوه).
- ٢ - (يا معاوية كيف بك إذا وليت حقاً تتخذ السيئة حسنة والقيح حسناً يربو فيها الصغير ويهرم فيها الكبير أجلك يسير وظلمك عظيم).

٣- (يطلع عليكم من هذا الفج رجل من أمتي يحشر على غير ملتي فطلع معاوية).

٤- (إن معاوية في تابوت من نار في أسفل درك منها).

ثم قال (فهذه أخبار مكذوبة!! لا يشك من له عناية بالحديث أنها من وضع الكذابين!! ولم ترد في دواوين أهل الإسلام المعروفة!! ولا في مصنفاتهم المشهورة وقد عمدت الروافض إلى وضع أحاديث في ذم معاوية كما أشار إلى بعضها الخلال في العلل وابن الجوزي في الموضوعات)! اهـ.

قلت: أولاً: بعض هذه الأحاديث كالأول والثالث أسانيدھا صحيحة (وقد توسعنا في ذكر أسانيدھا ومصادرها في الرد على الشيخ عبد الله السعد).

وبعضها موقوف كالآخر موقوف على أحد التابعين صحيح الإسناد إلى التابعي وليس حديثاً.

وواحد منها فقط ضعيف وهو الثاني.

وهذا الأخ الذي يزعم أنه محدث لا يعرف مصادر هذه الأحاديث إلا من علل الخلال وموضوعات ابن الجوزي!!

وتلك الأحاديث في ذم معاوية أسانيدھا أصح بكثير من تلك التي يصححها هؤلاء الغلاة في فضل معاوية، فهم لا يتردون في التعامل مع الأحاديث التي في معاوية.

ثالثاً: لم يذكر الأخ العلوان كل الأحاديث في ذم معاوية فذكر أربعة ومجهولة المصادر عنده وترك أحاديث صحيحة بل بعضها متواتر كما سيأتي.

الملحوظة التسعون:

ذكر الأخ العلوان ص ٣٧ أن الروافض أكذب البرية، وهذه من الأدبيات التي ورثناها من أيام الخصومات المذهبية في القرون الثاني والثالث والرابع، فإذا كان الأخ العلوان يقصد بعضهم وغلاتهم وعوامهم وما يعتقدونه من خرافات وبدع وما يوردونه من موضوعات فهذا صحيح أنهم من أكذب البرية، وإن كان يقصد علماءهم وباحثيهم فهذه مبالغة، صحيح أنك تجد في كلام بعض أو أكثر علمائهم كذباً لكن ليسوا أكذب البرية - وأعني هؤلاء العلماء المعتدلين - وإنما هم كالسنة فيهم الكذب والصدق، الغلو والاعتدال، الخطأ والصواب، (ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى)، علماً بأنني أتفق مع الأخ الكريم أن الكذب في كتب الإمامية يفوق الكذب في سائر الفرق الإسلامية لكن معتدليهم يعترفون بهذا ولو من حيث الجملة فخرجوا من تحمل التبعة، لذا فالتعميم غير جيد.

والأشياء التي رددناها على الأخ العلوان في كتابه الصغير (الاستنفار) نرى أنها أكاذيب ولم نحاول أن نستوعبها ونستقصيها وإنما ذكرنا نماذج ونسبة الكذب في كتابه (الاستنفار) يزيد على نسبة الكذب في أي كتاب شيعي معتدل.

(أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم)

وكثير من طلبة العلم عندنا يتفاخر بإنشائيات مغالية في ذم الفرق الأخرى كالشيعة والأشاعرة حتى يقال: فلان قال فيهم كذا.. فلان صلب المعتقد!! قوي التسنن!!

قلت: وما درى أن صلابة السنة لا تكون بالأكاذيب وإنما بالدراسة والبحث والتحري للبحث عن الحقيقة.

إذن فقلوه عن الرافضة أنهم (أكذب البرية) بهذا الإطلاق قول باطل فاليزيدية أتباع يزيد بن معاوية أشد كذباً (راجع عقائدهم وأكاذيبهم في الموسوعة الميسرة).

بل بعض الذين يدافع عنهم غلاة الحنابلة كالسالمية المجسمة أبلغ كذباً (وقد دخلوا في الحنابلة)، ففهم من يزعم أن نفس الله مخلوقة من عرق الحيل!! تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وكذا الكرامية (وقد دخلوا في الحنابلة)، فهم ممن يستجيز الكذب لأهداف يرونها صحيحة كالتجسيم والنصب، نسأل الله أن يهدي جميع المسلمين لما اختلفوا فيه من الحق.

الملاحظة الواحدة والتسعون:

أما ما ذكره الأخ العلوان ص ٣٧ من أن الروافض اختلقوا فضائل في أهل البيت وأحاديث في ذم بني أمية.. فهذا صحيح ، حتى الأنبياء وضع في فضائلهم الوضاعون ، وحتى إبليس وضع في ذمه الوضاعون... لكن فضل الأنبياء وشر إبليس ثابت من غير وضع الوضاعين ، ونحو هذا نقول : إن فضل أهل البيت وذم بعض بني أمية ثابت في أحاديث السنة لا نحتاج معها إلى أحاديث مشكوك فيها أو كذوبة.

لكن الأخ العلوان ساعده الله يشعر القارئ بأنه إنما جاء ذم بني أمية في كتب غلاة الشيعة ! وهذا غير صحيح فذم بني أمية أو أفرادهم موجود في الصحيحين وغيرهما وسيأتي التنبيه على ذلك.

الملاحظة الثانية والتسعون :

قول الأخ العلوان في الرفض ص ٣٧ (كما اختلقوا أحاديث في ذم بني أمية لكون بعضهم يسب عليا بعد الفتنة).

أقول : هكذا قال (بعضهم) !! والصواب أن كل الخلفاء الأمويين اتخذوا لعن علي سنة على المنابر إلا عمر بن عبد العزيز ويزيد الناقص ، فانظروا كيف يتسرب النصب من عبارات أخينا ك (تسلل الخفافيش المظلمة في ليلة ذات نسائم عذبة وعليلة) حسب تعبير الزير سالم !

الملاحظة الثالثة والتسعون :

تحدث الأخ العلوان ص ٢٧ في الهامش على فضل علي في ثلاثة أسطر، ثم اعتبر سبه ولعنه من الزلات !! - وليس من الكفر كما فعل مع سب معاوية^{٨٨} !! - ثم أمر بعدم الالتفات لذلك !! وترك الأمر للحساب عند رب العالمين !!
الله أكبر !!

من انتقص معاوية تطالب بضرب عنقه في الدنيا ومن لعن علياً تطالب بعدم الالتفات لذلك وترك أمره للحساب يوم القيامة ! وهكذا يفصح الغلو السلفي عن صريح النصب الأموي ! وقد كان معاوية يرتكب المظالم ثم يقول للناس (دعونا نلتقي عند الله) ؟ ! وهامهم أتباع الفئة الباغية يكررون الوصية نفسها !!
(أتواصوا به بل هم قوم طاغون) ؟ !

فالعقوبات و(الحدود الوضعية التي شرعها بعض السلف) ! يجب أن تقام - عندهم - ضد من انتقص مثل معاوية ! أما الذي يلعن علياً فلا نلتفت لما يفعل ونترك أمره إلى الله !!

الملاحظة الرابعة والتسعون :

أشار الأخ العلوان ص ٣٨ أن بني أمية فيهم فضلاء كعثمان بن عفان وعلى هذا فلا يجوز ذمهم !!

(٨٨) لا يعني هذا أننا نكفر من يسب علياً لكننا نبين تناقضهم ونصيبهم الخفي.

أقول : الذم الإجمالي لقبيلة أو طائفة لا يتناول الأفراد الصالحين منهم ، بمعنى أن ذم بني أمية لا يتناول الصالحين منهم ، وذم بني حنيفة يوم الردة لا يتناول ثمانية بن أثال ، وذم اليهود لا يتناول عبد الله بن سلام وهكذا....

إذن فالصالحون من القبائل أو الطوائف المسيئة لا يشملهم الذم العام ، أما محاولة الدفاع عن بني أمية بعثمان بن عفان كمحاولة الدفاع عن اليهود بعبد الله بن سلام -مع الفارق- نعم بنو أمية جاءت في ذمهم نصوص عامة وخاصة ، وهم من الناحية التاريخية كانوا رأس الحرية في محاربة النبي صلى الله عليه وآله ثم محاربة علي ثم محاربة الحسين ، فبنو أمية خط مناقض لخط النبوة والعدالة ، صحيح أن بعضهم قد أسلم بل بعضهم سبق إلى الإسلام ، لكن الفتق الذي حصل بهم في الإسلام كان عظيماً ، وقد وردت نصوص تناولتهم منها حديث (عمار تقتله الفئة الباغية) ففيه وصف لبني أمية -وكانوا رأس البغاة- بأنهم من الدعاة إلى النار ، وجاء حديث الصحيحين (فساد أمتي على أيدي أغيلمة سفهاء من قريش) وهؤلاء هم بنو حرب وبنو مروان -كما فسره الصحابي أبو هريرة راوي الحديث-^(٨٩).

(٨٩) وهذا يتفق مع نظريتهم في (فهم السلف بأن الصحابة يقدم فهمهم على فهمنا) لكنهم لا يطردون في هذا إن تعلق الأمر ببني أمية.

وورد فيهم حديث (أبغض الأحياء للنبي صلى الله عليه وآله بنو أمية وبنو حنيفة وثقيف)^(٩٠) وهو حسن الإسناد، وورد في معاوية وأبيه وأخيه عتبة (لعن الله الراكب والقائد والسائق) له أسانيد قوية أحدها صحيح لذاته، وورد في ذم ملكه حديث (الخليفة ثلاثون عاماً ثم تكون ملكاً عاضاً) وكان معاوية أول هؤلاء، وهذا ذم للظلم الأموي عامة، وجاء حديث ابن الزبير (أن الحكم وولده ملعونون على لسان محمد) رواه الإمام أحمد بسند صحيح رجاله رجال الشيخين.

وقد جاء غير هذا من الأحاديث والآثار التي يغفلها هؤلاء حتى لا تعكر عليهم الدفاع عن بني أمية! وربما لو كانت هذه الأحاديث في ذم بني هاشم لوجدت من يستخرجها ويصححها وينشرها!! ومع ذلك أيضاً لا نقول إن مدح بني هاشم يتنزل على كل فرد منهم، فالأمر بمحبة بني هاشم لا تشمل أباً لهب كما أن ذم بني أمية لا تشمل عثمان ولا خالد بن سعيد ولا غيرهما ممن سبق إلى الإسلام أو أحسن السيرة.

الملاحظة الخامسة والتسعون:

ذكر الأخ العلوان ص ٣٨ أن من بني أمية صحابة أبراراً أخياراً كيزيد بن أبي سفيان وأبي العاص بن الربيع.

(٩٠) وقد جاء بلفظ (مات رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يبنض ثلاثة أحياء من العرب بني أمية وبني حنيفة وثقيف).
أقول: وهذه القبائل الثلاث كانت منها فتن الإسلام الكبرى (الردة والبغي).

أقول : وهذا كلام باطل من وجوه :

الأمر الأول : أن أبا العاص بن الربيع ليس أموياً وإنما من بني عبد شمس بن عبد مناف بن قصي ، فهو يلتقي مع بني أمية في بني عبد شمس .

الأمر الثاني : أن يزيد بن أبي سفيان لم يكن محمود السيرة بل فيه اضطراب وإن كان أخف من معاوية وأبيه ، ولم يوله أبو بكر إلا ليختبره - صرح بذلك أبو بكر - وكان من المؤلفة قلوبهم ، وقد كان يستولي على بعض حقوق الآخرين ويسببها جابهه أبو ذر بحديث (أول من يغير سنتي رجل من بني أمية) .

وقد وجده عمر على حالة غير مرضية عندما قد إلى الشام ، فكان يزيد ممن خالف شروط عمر على ولاته ^(٩١) .

ثم يزيد قد أثر قرابته أيضاً وولى معاوية مكانه (وهذا خلاف وصية أبي بكر له) ، وقد كان في أجناد المسلمين بالشام من هو أفضل من معاوية من كل الوجوه ، لكن إيثار ذوي القرابة سنة أموية ، صحيح أن يزيد بن أبي سفيان أقل شراً من معاوية بكثير لكن ليس معنى هذا أنه كان (صحابياً من الأبرار الأخيار) فهذا غير صحيح .

(٩١) راجع هذا فيما يخص محاسبة عمر للدولة ، في رسالة الدكتور غالب القرشي (أوليات عمر السياسية والإدارية) إشراف الدكتور مناع القطان .

الأمر الثالث : أن يزيد بن أبي سفيان وأبا العاص بن الربيع ليسا من أصحاب الصحبة الخاصة الشرعية وإنما من أصحاب الصحبة العامة التي لا مدح فيها إلا بحسب حسن الاتباع للسابقين والاقتداء بهم.

الأمر الرابع : أن أخانا العلوان كعادة غلاة السلفية يهملون الصالحين من بني أمية ويمدحون أشرارهم ، فقد أهمل الأمويين الصالحين كخالد بن سعيد بن العاص وأخوته (عمرو وأبان) فقد كان خالد من أهل بدر وكان عمرو من مهاجرة الحبشة ولكن الغلاة مشغولون عن معرفة سيرة هؤلاء بفضائل الطلقاء!

المحوظة السادسة والتسعون؛

ما ذكره الأخ العلوان ص ٣٨ بأن في بني أمية غير ذلك من الأحاديث الصحاح!!

قلت : لا أدري ماذا يقصد بالأحاديث الصحاح؟!

ليس هناك حديث واحد صحيح في مدح بني أمية إلا أدلة متوهمة يتوهم هؤلاء الغلاة أنها تدل على فضل بني أمية كحديث (خير الناس قرني..) وقد سبق الجواب عنه ، ولو لزم منه الثناء على بني أمية للزم منه أيضاً الثناء على المختار والحجاج ومسيلمة وعبد الله بن أبي وبني حنيفة والخوارج فقد كانوا في القرن الأول.

المحوظة السابعة والتسعون؛

ذكر الأخ العلوان ص ٣٨ أن بعض الناس - يقصد الذين يذمون بني أمية - (لا يفقهون ولا يعقلون، فيجعلون من الحسنة سيئة ومن المعصية كفوفاً ويأخذون الرجل بجريرة غيره).

قلت: كلامه هذا غير صحيح وهو ينطبق على غلاة السلفية أكثر من غيرهم، فهم يجعلون قتال علي للبغاة سيئة (أو توسع في الدماء حسب تعبير ابن تيمية!) مع أن قتال البغاة مأمور به شرعاً، ويجعلون ذم الظلم سيئة وذمه مأمور به شرعاً، ويجعلون البراءة من الظلمة سيئة والبراءة منهم مأمور بها شرعاً.

وفي الجانب الآخر:

يجعلون المعصية كفوفاً بل ربما الحسنة يجعلونها كفوفاً كذم الظلمة أيضاً ويقابلهم غلاة الشيعة الذين يجعلون مصاحبة أبي بكر للنبي صلى الله عليه وآله ليلة الهجرة معصية!!

وما ذكره من أن الذين يذمون بني أمية يأخذون الرجل بجريرة غيره، غير صحيح فيما أعلم إلا عند الغلاة بل حتى غلاة الشيعة يعظمون خالد بن سعيد بن العاص وهو أموي لأنه كان يفضل بيعة علي بعد النبي صلى الله عليه وآله.

والصحيح أن القول السابق يصدق في غلاة الشيعة فهم يأخذون الرجل بجريرة غيره، لكن هؤلاء الغلاة ليسوا حجة على معتدلي الشيعة فضلاً عن السنة المنكرين للظلم الأموي.

ثم غلاة السلفية أيضاً يبرؤون الرجل بفعل غيره فيبرؤون معاوية لأن
أخته أم حبيبة أم المؤمنين؟! وعلى هذا يلزمهم تبرئة حيي بن أخطب
رأس اليهود ولأن ابنته صفية كانت أم المؤمنين أيضاً؟!
إذن فلتفق أنه لا يجوز (أخذ الرجل بحريرة غيره)
(ولا مدح الرجل بحريرة غيره)!!

الملحوظة الثامنة والتسعون :

قول الأخ العلوان ص ٣٨ فإذا أخطأ يزيد بن معاوية أو مروان بن الحكم حكموا بالخطأ والضلال على معاوية وبني أمية الذين ماتوا قبل أن يولد يزيد ومروان !! أهد.

أقول : هذا الكلام غير صحيح فالله تعالى يقول : (ولا تزروا وزارة ورز أخرى)، وليس هناك عاقل - فيما أعلم - يذم عثمان بفعل يزيد !! أو يذم خالد بن سعيد بن العاص بفعل مروان ! هذا ليس له وجود.

أما ذم معاوية بأفعال مروان ويزيد فهذا متجه لأن معاوية هو الذي فرض يزيد على الأمة وهو الذي ولى مروان على المدينة يظلمهم ويحرم الأنصار حقوقهم ويلعن علياً كل جمعة، ثم معاوية قد وردت أحاديث أخرى في ذم أفعاله ليس فيها يزيد ولا مروان، وقد سبق ذكرها، فمن العيب إظهار الأمر وكأنه اعتراض على مقتل الحسين فقط أو لعن علي فقط !!

الأمر أعظم من ذلك ومظالم معاوية أكثرها فعلها بنفسه أمراً بباطل أو نهياً عن حق، ولا أظن الأخ العلوان - وهو طالب علم نتوسم فيه العقل والبحث - لا أظنه يجهل أن النص الشرعي حكم على معاوية وطائفته بالبغى والدعوة إلى النار، وهذا النص لم يشاركه فيه مروان ولا يزيد !!

دعك من التعامل بالربا والمتاجرة في الخمر وتقويض الخلافة وقتل حجر وأصحابه وقتل عمرو بن الحمق دون ذنب واستلحاق زياد والأثرة

بالمال وغير ذلك من المظالم التي أخرج من نفلها للأخ سليمان وكأنه لا يعرف منها شيئاً؟! فليراجع وليبحث ثم يكتب فما منا إلا يجهل أكثر مما يعلم ، ومن تواضع عرف الحقائق.

أما من تكبر وتمشخ ولم يبحث واعتمد على ثناءات عوام طلبة العلم فهذا أول المهلكة ، فإن لم يتدارك المرء نفسه فلن يكتب الله له البركة في علمه ولا في بحثه.

الملحوظة التاسعة والتسعون:

ثم ذكر لنا الأخ العلوان ص ٣٨ أن معاوية غير معصوم عن الخطأ!! بل يقع منه!! ثم لم يذكر من أخطائه إلا قتاله علياً يوم صفين!! ثم قلل من هذا الخطأ حتى جعل معاوية مجتهداً متأولاً ص ٣٩ ثم جعل المجتهد المتأول مأجوراً ص ٤٢!!

إذن فقد انتهى ذلك الخطأ (الوحيد!) إلى الأجر والثوبة!! وهذا ما ننكره على غلاة السلفية الذين لا يعترفون إلا بالقليل ثم يرتبون على ذلك القليل الأجر والثوبة على توهمهم اجتهد الظالم مستدلين بالحديث (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر واحد)!! لكن قتال معاوية لعلي ولعنه له على المنابر عشرين سنة والمتاجرة بالخمر واستلحاق زياد ومخالفة النصوص الشرعية.. لا يعد اجتهداً وإنما أفعالاً نابعة من هوى ، ولو

كان كل من ارتكب جريمة أو مظلمة نعهه مجتهداً لما كان في الأمة آثم قط.

إذن فالمحصلة النهائية لكلام الأخ العلوان أن معاوية مأجور على قتال علي ولعنه على المنابر وأنه كلما زاد القتال واللعن زاد الأجر - وقد تناقشت معه ذات مرة فتوصل لهذه النتيجة التي يندى لها جبين كل عاقل فضلاً عن المسلم -.

ولا أدري بعد هذا كيف نزعهم أننا مع النصوص الشرعية وأنا على سنة الخلفاء الراشدين وأنا نحب أهل البيت ونكر المظالم التي حصلت لهم؟! فالدعوى شيء والحقائق شيء آخر، والغريب أننا بعد هذا كله نتفاخر بأننا أصحاب عقيدة سليمة!! أي عقيدة؟ وأي سلامة؟

يعني لو نسي معاوية أحد أيام الجمعة ولم يلعن علياً فإنه هنا لا يكون مأجوراً لكن إن تذكر في الجمعة الأخرى ولعن يصبح مأجوراً!!!

للأسف هذه هي النتيجة النهائية للقول بالاجتهاد في ارتكاب الكبائر. وأنا أكرر هذه المسألة ليس انتصاراً للإمام علي بقدر ما هو محاولة لبعث العقل من غفوته التي تسبب فيها التعليم المذهبي ...

هذه فرصة لإعادة الاعتبار للعقل الذي تشوه بسبب هذه المدرسة التي بدأت في الخلط بين الوعظ والعقائد من عهد معاوية....

إخواننا الغلاة لا يعرفون أنهم تلاميذ نجباء لهذه المدرسة الوعظية التي تجمع بين الاستغفال والتخويف من عذاب الأهوال.... فيضطرون العوام ومغفلي الأتقياء إلى الجمع بين المتناقضات.

هم لا يعرفون أنهم نتيجة تلك المدرسة لأنهم لا يقرؤون التاريخ
ليعلموا الحقيقة ، وإنما يقرؤونه - إن قرؤوا- لينصحوا بالمواصلة في
الطريقة.

استبعاد العقل والتشكيك في قدرته على الوصول لأي حقيقة هدف
كبير من أهداف هذه المدرسة.

الملاحظة المئة:

أورد أثراً ص ٣٨ عن الحسن البصري في لعن من يلعنون معاوية وابن
الزبير.

قلت : الأثر ضعيف وسبق الجواب عنه في كتاب (معاوية).

ثم لعل هؤلاء الذين لعنهم الحسن هم أصحاب المختار فقد كانوا
يذمون ابن الزبير وبني أمية ، وأما ذم ابن الزبير فخطأ لأن الغالب عليه
الصلاح ويجوز ذم فعل فعله ، وأما ذم معاوية وبني أمية فالنصوص
الشرعية ذمتهم قبل ذم الواقع التاريخي ، إلا إذا كنتم مضعفين أحاديث
الصحيحين ورواياتهما فهذا شيء آخر.

الملاحظة الواحدة بعد المئة:

نقل أثر أبي زرعة ص ٣٨ جواباً على من ذكر له أنه ينتقص معاوية ،
فقال أبو زرعة (إن رب معاوية رب رحيم وخصم معاوية خصم كريم
فأيش دخولك أنت بينهما)!!

أقول: حتى رب أبي جهل رب رحيم وخصمه خصم كريم فلماذا ندخل بينهما؟!؟

ورب فرعون رب رحيم وخصمه خصم كريم فلماذا ندخل بينهما؟!؟
ورب مسيلمة رب رحيم وخصمه (أبو بكر) خصم كريم فلماذا ندخل بينهما؟!؟

ورب الثوار على عثمان رب رحيم وخصمهم (عثمان) خصم كريم، فلماذا ندخل بينهم؟.

ورب شارون رب رحيم وخصمه (عرفات) خصم عفو كريم...
هذا تميع للحق والباطل ودعوة لتعطيل دراسة التاريخ والواقع،
والمسألة - مسألة التاريخ وخاصة تاريخ الفتنة - فترة مهمة لا بد من
دراستها وتقييم شخصياتها إضافة لما فيها من نصوص شرعية وتاريخ
متواتر وليست المسألة خصومة بين رجلين في الشارع، المسألة أعمق من
هذا بكثير، القضية لها أثرها على العقائد والمواقف والتدوين والأحكام
الفقهية والعقل والضمير...الخ.

ثم مع السذاجة السابقة فنحن لا نطرد في هذا فنحكم على المرتدين لأن
النصوص تدمهم ونحكم على أبي جهل وكفار قريش لأن النصوص
تدمهم.

ونحكم على الخوارج لأن النصوص تدمهم فما بقي إلا البغاة فلماذا لا
نحكم على البغاة؟! هل لأن أهل البغي لهم أثرهم في العقيدة السلفية

فحسب! لا ريب أن من قرأ التاريخ بإنصاف عرف تماماً كيف تسرب هذا الأثر من (منبر معاوية) إلى (إبانة ابن بطة) إلى (استنفاة العلوان) ١١

المحوظة الثانية بعد المئة :

قال الأخ العلوان ص ٣٩ (لو أمكنت^(٩٢) العصمة لعلي لأمكنك من هو أفضل منه كأبي بكر وعمر وعثمان).

أقول : الجزم بالفضل هنا من آثار السياسة الأموية أيضاً وقد كان كثير من السلف يتوقفون في الفضل كما نقل ابن عبد البر في الاستذكار ، وبعضهم كان على فضل علي وبعضهم على فضل أبي بكر ، وليست المسألة بهذا الواضح^(٩٣).

أما العصمة فأنا مع الأخ العلوان أنه لا تثبت العصمة لأحد من الصحابة ، وإن كان دليل الشيعة في عصمة الأربعة (علي وفاطمة والحسن والحسين) ليس بذاك الدليل المستهان به فهم أخذوا العصمة من قوله تعالى (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا).

(٩٢) الأخ العلوان كتب أمكنت خطأ (أمكنة) والصواب (أمكنت) كما أصلحناه في الأصل.

(٩٣) يمكن مراجعة ما كتبه الإمام ابن عبد البر في الاستذكار وفي الاستيعاب ترجمة علي وما كتبه ابن حزم عن المفاضلة في الفصل.

فهم يقولون: هذه إرادة خاصة (كونية) لأن الإرادة الشرعية عامة في جميع الناس، إضافة إلى تمسكهم بالمفعول المطلق (تطهيراً) فهم يرون أن هذا تأكيد على الإرادة الكونية، وهذا رأي الشيعة الإمامية وبعض الزيدية أيضاً، لكن الإمامية يجعلون هذا في الإثني عشر؛ أما الزيدية فيخصون بهذا من نزلت في حقهم الآية الكريمة وهم الأربعة.

ولكن الصواب أن هذه الآية لا تدل على العصمة لا في هؤلاء ولا هؤلاء، وزيادة الخصوص في الإرادة لا يلزم منها العصمة مع الاعتراف بأن هؤلاء الأربعة من سادة الأمة وأفاضلها وهم أخص آل محمد الذين أمرنا الله عز وجل بالصلاة عليهم في كل تشهد.

فهؤلاء الذين كان الأولى بالأخ العلوان أن يدافع عنهم من مظالم ابن تيمية وغلاة السلفية، لا أن ينشغل بالدفاع عن الدعاة إلى النار^(٩٤) ومغيري السنن^(٩٥) وقتلة البدرين.

الملاحظة الثالثة بعد المئة:

ذكر الأخ العلوان أن ما روي في مساوئ الصحابة - ولعله يقصد ظلمة الطلقاء - على ثلاث مراتب:

(٩٤) من الحديث الصحيح (تقتل عماراً الفتنه الباغية يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار).

(٩٥) من الحديث الصحيح الإسناد (أول من يبدل سني رجل من بني أمية) صححه الألباني ورجح أنه معاوية.

-منها ما هو كذب.

-ما صح سنده وله محمل حسن.

-ما صدر عن محض الاجتهاد والشبهة والتأويل!

أقول: فمن أيها بغى معاوية وبيعه للخمر وتعامله بالربا واستلحاقه زياداً ولعنه علماً وسمه الحسن و...؟! نرجو الإجابة!!

الملحوظة الرابعة بعد المئة:

وذكر ص ٤٠ أن خصوم الصحابة! عمدتهم على روايات أبي مخنف أو سيف بن عمر أو الواقدي.

أقول: ما كل خصوم الصحابة اعتمدوا على هؤلاء المؤرخين، فمعاوية وبسر و يزيد ومروان وعبد الملك مثلاً ماتوا قبل أن يولد هؤلاء المؤرخين، فلا بد أنهم اعتمدوا في خصومتهم للصحابة على مصادر أخرى!

ثم قد اعتمد ابن تيمية على رواية بعض المؤرخين السابقين في انتقاص الإمام علي!! فهل ابن تيمية عندك بهذا يكون من خصوم الصحابة؟! ثم ذمنا لبغي معاوية ويزيد وأمثالهم وما ذكرناه من مظالمهم لم نأخذها من هؤلاء المؤرخين، وإن كان الخلط بين سيف بن عمر والواقدي في غير محله، بل الخلط بين أبي مخنف وسيف بن عمر ليس في محله على التحقيق، فالواقدي مع الاختلاف فيه إلا أنه كان إماماً في المغازي والسير والأخبار على أو هام تحصل منه أو من بعض شيوخه كأبي بكر

بن أبي سبرة، وكذلك من قرأ لأبي مخنف لا يجد هذه الخرافات التي نجدها عند سيف بن عمر، وإنما ذم من ذم أبا مخنف لأنه أكثر من تدوين فاجعة استشهاد الحسين بكر بلاء، وبعض أهل الحديث فيهم نصب لا يحبون الإطالة في ذكر مأساة الحسين التي انتهت بإبادته ومن معه من أهل بيته^(٩٦)، لكنهم يؤلفون الكتب في مأساة أحمد بن حنبل التي لم تتجاوز السجن وبضعة أسواط^(٩٧).

لكن لا يخشى الأخ العلوان من اعتمادنا على هؤلاء، مع أنه في بعض ما كتبه الأخ العلوان قد اعتمد على مكذوبات سيف بن عمر من حيث لا يدري؟! وهذا يحتاج بحثاً كاملاً لإثباته.

وللأسف أن غلاة السلفية يذمون الشيء وضده، أو يذمون الشيء ويقعون فيه، لأنهم لا يبحثون وإنما يرددون إنشائيات لا يعرفون تطبيقاتها فلذلك يتناقضون كثيراً، فالأخ العلوان يزجج في ترك الروايات المكذوبة والضعيفة وقد استدل منها بالعشرات!! وينكر على

(٩٦) باستثناء علي بن الحسين وبعض النساء.

(٩٧) وهذا ملاحظ في غلاة السلفية، تجدهم يلطمون الخدود على من سجن أو جلد ممن يغفلون فيهم، ويهملون الحديث عن سفك دمه، فأتباع السلفية اليوم يعرفون عن سجن أحمد بن حنبل وجلده أكثر مما يعرفون عن استشهاد الحسين وقطع أطراف حجر المدري وقتل حجر بن عدي صبراً.... فهم لا ينكرون كل ظلم، أو قد يبالغون في التهويل من المظلمة اليسيرة ويهملون المظلمة الكبيرة، تبعاً للمذهب.

الشيعة رد الصحيح وهو يفعل الفعل نفسه من حيث لا يدري ، وأظن أنه قد سبق شيء من هذا.

الملحوظة الرابعة بعد المئة :

ذكر ص ١٤ أنه لا يجوز أن نجعل (من المحتمل زلة ومن الظن جرحاً! ومن فعل ذلك فقد عظم ظلمه وغلب جهله...)!!
أقول : (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم)؟!
فالأخ العلوان من أكثر الناس إسقاطاً للآخرين بالزلة والزلتين كعادة الغلاة ، ثم ما أخذناه على ظلمة الطلقاء ليس من المحتمل ولا الظن وإنما من القطعي واليقين ، لكن الغلاة يجعلون القطعي محتملاً إذا كان في نقد أحبابهم من بني أمية ، وإن وجدوا خيراً أو خطأ محتملاً ضد أهل بدر كبروه ونشروه حتى تنورع في نقد الطلقاء لأنهم لم يرتكبوا إلا أقل مما فعله أهل بدر!

ولذلك تجدهم يرددون قصة حاطب بن أبي بلتعة كثيراً ليعتذروا بها عن كل مظالم معاوية ، متناسين أن حاطباً بدري ومعاوية طليق ، وأن حاطباً ارتكب خطأ واحداً وارتكب معاوية عشرات تفرع منها إفساد للدين والدنيا ، وأن حاطباً قد عذره الرسول لبدرته الدالة على حسن نيته ولم يعذر معاوية وطائفته وأسماءهم (دعاة إلى النار) وأن حاطباً تاب واعتذر أما معاوية فبقي مصرراً على كل الكبائر التي ارتكبها وختمها بالبيعة ليزيد وهو يعلم حاله ويعلم حال الأمة ... الخ .

وعلى هذا المنهج الاعتذاري يستطيع أصحاب عبد الله بن أبي أن يعتذروا عن صاحبهم في نصيحته لليهود بقصة حاطب، خاصة وأن عبد الله بن أبي قد أسلم قبل معاوية وشهد بيعة الرضوان!!.

الملاحظة الخامسة بعد المئة :

ذكر ص ٤٢ ما يلزم منه أن معاوية ماجور على قتال علي وقتل البدرين!! رغم أنف الحديث (تقتل عمار الفئة الباغية) ورغم أنف الحديث (قاتل عمار وسالبه في النار) وهكذا فلتكن السلفية!؟

الملاحظة السادسة بعد المئة :

ذكر ص ٤٣ أن المجتهد المخطئ له أجر والمصيب له أجران وأن هذا مما اتفق عليه أهل السنة والجماعة وخالفهم الخوارج والمعتزلة.
أقول : أولاً : إدعاء الإجماع هنا كاذب ، وأقصد هنا -في قضيتنا هذه- فلا أعرف صحابياً ولا تابعياً قال بأجر معاوية واجتهاده في قتال علي واستلحاق زياد وقتل حجر وغير ذلك من المظالم.
ثانياً : من المفارقات العجيبة أنهم يجعلون من لم يجتهد مجتهداً كما يفعلون مع معاوية هنا ، أما من اجتهد كعلماء الفرق والمذاهب

الإسلامية فيقولون ببدعته أو كفره؟! فجعلوا من لم يجتهد مجتهداً وجعلوا من اجتهد مبتدعاً أو كافراً وهذا تناقض واضح^(٩٨).

والله عز وجل لم يقل أن من رأى النبي صلى الله عليه وآله له حكم خاص!! فهذه (بدعة سلفية) يبرأ منها الشرع فالصحابه حكمهم حكم غيرهم، فمن ظلم يائمه، ومن زنا يجلده، ومن سرق يقطع، ومن شرب الخمر يائمه ويحد، ومن لعن البريء يائمه، ومن تاجر بالخمر يائمه، ومن أبطل السنن الحسنة يائمه.. الخ.

وعلماء الفرق لم يفعلوا هذا وإنما اجتهدوا في معرفة ما يريد الله ورسوله فيصيبون ويخطئون مثلما نصيب ونخطئ، لكن ليس من علماء الفرق الإسلامية من قتل الأنفس ونهب الأموال وأبطل القضاء أو أباح الخمر أو أحل الزنا أو رأى جواز ترك أحد أركان الإسلام.. الخ، فهم أعذر في سبهم لبعض الصحابة من معاوية ومروان وأمثالهم، لأنهم قد يجهلون قدر من يسبونه بعد الفترة الزمنية.

أما معاوية ومروان وأمثالهم فكانوا يستطيعون سؤال أهل بدر والرضوان عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وأبي ذر إن كانوا

(٩٨) انظر أقوالهم في أبي حنيفة وعلماء الفرق الأخرى كعلماء المعتزلة والأشاعرة ومعتدلي الشيعة والزيدية والإباضية.. كل هؤلاء عندهم ليسوا مجتهدين مع أنهم في الواقع أوضح اجتهداً من يجتهد في لعن أهل بدر على منابر الإسلام!! (ما لكم كيف تحكمون)؟!

يجهلون قدرهم!! فإن كان لعن الصحابي يعد تأويلاً واجتهاداً فمن لم يعاصر أولى بالعذر ممن عاصر وبلغته الحجة وأنكر عليه الصالحون!!

الملحوظة الثامنة بعد المئة:

ذكر الأخ العلوان ص ٤٣ أن أصل البلاء يأتي من أمرين:

- إما عدم التفريق بين العموم والإطلاق ولزومه على الأشخاص!!
(في باب الوعيد).

- وإما الحسد والهوى!!

أقول: ليت الأخ العلوان لم يقع في هذين البلاءين!! لكن غلاتنا - كما كررت مراراً - لا يعرفون كثيراً من الألفاظ التي يتحدثون بها وما تقتضيه من المعاني، ولا يعرفون أنفسهم ولا يراجعونها لأسباب منها: أن فلاناً قد أثنى عليهم! وأن بين أيديهم شهود الله في أرضه من الطائفة الناجية! وعلى هذا فلا داعي لمراجعة النفس وأمراضها وعلى أعمالها على كتاب الله وسنة رسوله، فقط لأن حفة من الأصدقاء والطلاب سيشهدون لهم عند الله أن نياتهم صافية من كل سوء! فكيف يرد الله شهادة مجموعة من المسلمين؟!

الكبر مع ضعف العلم لا يدع فرصة للمراجعة فيقع صاحب الكبر في تناقضات لأنه يوجه كلامه للآخر فقط!! أما هو فهو فوق مستوى مراجعة النفس! الآخر فقط فيه البدعة والهوى والحسد والرياء وحب الشهرة و... الخ.

على أية حال :

غلاتنا غلاة السلفية ينزلون أقوالاً لبعض العلماء -فضلاً عن النصوص - على كل الأفراد إذا كان الموضوع فيه تكفير أو تبديع لمن يهون تكفيره وتبديعه ، بينما لو كان النص خاصاً في من يريدون تبرئته لا ينزلونه عليه وهذه مفارقة واضحة ، أما الحسد والهوى !! فغفر الله للأخ سليمان لم يفتش نفسه^(٩٩) !!

الملاحظة التاسعة بعد المنة :

لم ينس الأخ العلوان أن يوصي ص ٤٤ بالعدل في القول والعمل !!
ولعل من تمام العدل الذي يراه أن يقتل من ذم مظالم معاوية !!
ويؤجل الحكم في من يرى لعن الإمام علي !!
ولهذا الأمر والخطل الجلي قيل عن الظلم (عدل حنبلي) !

الملاحظة العاشرة بعد المنة :

حذر الأخ العلوان ص ٤٤ من (حظوظ النفس وشهواتها) !! ولا تعليق !!
فسامح الله الأخ العلوان في نسيانه نفسه !

(٩٩) والغلاة من أجهل الناس بنفوسهم والنفس البشرية عموماً ومن أكبر دلالات ذلك تبرئة أنفسهم من الهوى !

الملحوظة الحادية عشرة بعد المئة:

حذر ص ٤٥ من ظاهرة (احتراف الطعن في الآخرين) مع أن غلاة السلفية والأخ العلوان منهم من أظعن خلق الله في أعراض الآخرين، لكنهم لا يظعنون إلا في الأبرياء أما الظلمة فهم من أدفع الناس عنهم. أسأل الله أن يهدينا أنا والأخ العلوان حتى لا نكون من محترفي (الطعن في الأبرياء) !! ولا من محترفي (الدفاع عن الظلمة) !!.

الملحوظة الثانية عشرة بعد المئة:

دافع ص ٤٩ ، ٤٥ عن عبد الله بن الزبير من أن يكون قاتل لطلب الملك والرياسة.

وهذا جيد ، وقد كنت زماً أرى أن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه مع صلاحه كان يقاتل للدنيا كما فعل معاوية ولكنني رجعت عن هذا القول وأرى ما يرى الأخ العلوان من أنه كان صاحب عبادة وقيام على أهل الباطل من بني أمية ، مع أنه قد اتهمه - مع هذا - بالقتال على الدنيا أناس مثله في الفضل أو أعظم كأبي برزة الأسلمي وعبد الله بن عمر وابن عباس.

الملحوظة الثالثة عشرة بعد المئة:

وفرق الأخ العلوان ص ٤٧ بين التشيع عند أهل الحديث والتشيع عند المتأخرين.

وذكر أن تشيع يعقوب القمي وأبان بن تغلب وعبيد الله بن موسى وجمهرة ممن أحاديثهم في دواوين أهل العلم إنما هو (التشيع بلا غلو ولا طعن في الشيخين ولا تكفير للصحابة ولا قذف في الشيخين) !. أقول: كلام الأخ العلوان صحيح من حيث الجملة، وإنما أقول من حيث الجملة لأنه وجد في الشيعة المتقدمين من يذم الصحابة الكبار كعباد بن يعقوب وعامر بن صالح شيخ الإمام أحمد، فقد كان يروي الآثار في مثالب بعض أمهات المؤمنين، لكن هؤلاء الذين يقول عنهم الأخ العلوان أنهم (متشيعون بلا غلو) كانوا مع - بعض معتدلي السنة - على ذم معاوية !! وذم معاوية يعتبره الأخ العلوان رفضاً بل تنظيراته توصل هذا للردة !!

فهذه تناقضات كبيرة في كلام الأخ الكريم.

فعبيد الله بن موسى مثلاً وهو من رواة الكتاب الستة (كان يلعن معاوية ويلعن من لا يلعنه).

ولو كان يعرف عنه الأخ العلوان هذا لحكم بكفره ولم يكتف بقوله : (متشيع بلا غلو) لكن الذي يلعن علياً مأجوراً أجراً واحداً وترك أمره لله !.

أما من يؤثم معاوية ولا يلعنه وإنما يكتفي بالقول إنه من الفئة الباغية وأنه فعل وفعل.. مما هو ثابت عنه بالأسانيد الصحيحة، من يفعل هذا

يعتبره الأخ العلوان مرتداً^(١٠٠) وهذا هو النصب الذي يعاتبني على
المبالغة فيه بعض الأخوة ظانين أن النصب ليس له وجود! ولا غرابة
فالمسحور لا يعلم أنه مسحور!.

ثم لا أدري هل سيحكم الأخ العلوان بردة علي وعمار وأبي ذر
وعبادة بن الصامت وقيس بن سعد وغيرهم من كبار الصحابة هل
سيحكم عليهم بالردة أو الرفض أو التشيع بغلو أو بغير غلو!! وذمهم
لمعاوية لم يكن لخصومة آنية وإنما كان ذمهم له من حيث كونه من
(أمرء السوء) الذين حذر منهم النبي صلى الله عليه وآله وكانوا
يعرفونه أكثر من ابن بطة والبرهاري وابن المبارك الذين دخلوا في
خصومات مع الشيعة جعلتهم يغلون في كل من طعن فيه الشيعة،
فخلطوا الدفاع عن أبي بكر وعمر وعثمان وعائشة بالدفاع عن معاوية
والوليد ومروان وأمثالهم، ومن هنا كانت نقطة ضعفنا في الدفاع عن
الصحابة لأننا دافعنا عن أهل الحق وأهل الباطل معاً!! وهذا أضعف
مصادقتنا لأننا جعلنا قطعية براءة معاوية كقطعية براءة العشرة المبشرين
بالجنة وأهل بدر وأهل الرضوان وسائر المهاجرين والأنصار؟!

(١٠٠) فهو نقل قول أحمد (لا أراء على الإسلام)؟! وهذا القول يستبعد ثبوته عن
أحمد وإن صح فقد وقع أحمد في الغلو والتكفير.

الملحوظة الرابعة عشرة بعد المئة :

ذكر الأخ العلوان ص ٤٧ أن أئمة الحديث يخرجون لأهل البدع ممن لا تخرجه بدعته عن الإسلام سواء كان داعية أم لا ، فالعبرة بحفظ الراوي وضبطه.

أقول : هذا منهج نظري جيد صحيح لكن ليس بالضرورة أن يكون عليه كل المحدثين وإنما بعضهم على هذا لكن يهمننا هنا أن الأخ العلوان يرى المنهج السابق وهذا جيد لو يلتزم به ، لكن المشكلة عند الأخ العلوان وعند كل الغلاة أنهم يستطيعون بسهولة إطلاق الكفر على من يرونه مبتدعاً وبهذا لا يقبلون حديثه ، فالنظريات الجميلة لا واقع لها عندهم.

اعترفهم بهذه النظريات ليس أبلغ من اعترافهم بوجوب العدل ومع ذلك لا يعدلون؟ ويعترفون بتحريم الكذب لكنهم يتقلونه ويزيدون؟ أم أن الرأي السائد هو الذي يسيرهم ليظلموا ويغفلوا ثم بعد ذلك هناك شهود سيشهدون لهم أنهم يريدون الحق! وأنهم إنما فعلوا ما فعلوا حماية للأجيال!.

سبحانك ربي ، أشهد ألا إله إلا أنت!

الملحوظة الخامسة عشرة بعد المئة :

ذكر ص ٤٩ أن الصحابة كلهم عدول وقد سبق أن الموضوع فيه تفصيل مبني على تحديد معنى الصحابي ومعنى العدالة ، فإن كان المقصود

بالصحابة المهاجرون الأنصار ومن تبعهم بإحسان أو من سبقهم بإحسان فهذا صحيح.

أما من أتصف بالظلم والشر فليس عدلاً ولا مأموناً حتى وإن عدله المحدثون في الرواية إلا أنهم قد رووا في ذمه وأفعاله ما يقتضي فسقه وفجوره، وقد أجمع السلف إلا التواصب على ذم مسرف بن عقبة مثلاً وأسموه مسرفاً (وقبل ذلك اسمه مسلم) مع أن له صحبة عامة وغيره ممن سبق ذكر أسمائهم، وأجمعوا إلا الخوارج على ذم حرقوص بن زهير وهو صحابي.... وهكذا.

ثم الغلاة ليسوا جادين في القول بعدالة الصحابة -حسب تعريفهم الواسع- ولذلك تجدهم يطعنون في الخارجين على عثمان وفيهم صحابة أفضل من الطلقاء، ويذمون رؤوس الخوارج وفيهم صحابة ويذمون مانعي الزكاة وفيهم صحابة!

نظرية عدالة الصحابة عندهم مفصلة على الطلقاء فقط، أما من عارضهم وذمهم من الصحابة فهم إما سبئية وإما منافقون وإما خوارج مارقين!

الملحوظة السادسة عشرة بعد المئة:

نقل الأخ العلوان ص ٥٠ عن أحمد رده على من زعم أنه مباح له أن يتكلم في مساوئ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله، وقوله (هذا

كلام سوء رديء يجانبون هؤلاء القوم ولا يجالسون ويبين أمرهم للناس).

أقول: الناقل نقل لأحمد نقلاً تحريضياً كما يفعل السائلون لبعض العلماء في هذه الأيام، فالسؤال الذي وجه لأحمد كانت صيغته (ما تقول فيمن زعم!! أنه مباح له أن يتكلم في مساوئ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله!!).

هذا السؤال يحمل التحريم في طياته، ولا بد أن يوصي أحمد بترك ذلك، فالسائل لم يفرق بين صحابة وصحابة ولم يفرق بين بريء ومذنب ولم يفرق بين هدف وهدف..الخ.

ولو كان السؤال بأحد الصيغ التالية لتغير الجواب، فلو كان السؤال كالتالي:

- ما تقول في من يذم من ذمه الله ورسوله؟!
- ما تقول في مدح من مدحه الله ورسوله؟
- ما تقول في من يمدح الظالمين ويدافع عنهم؟
- ما تقول في من يتهم البدرين ويسبهم؟
- ما تقول في من يكفر المسلمين ويبدعهم؟..الخ؟.
- ما تقول في من يقرأ التاريخ للعظة والعبرة؟
- ما تقول في من ينكر على معاوية استلحاق زياد؟
- ما تقول في من ينكر على الحكم بن أبي العاص التجسس على رسول الله صلى الله عليه وآله؟

- ما تقول في من أنكر على بسر بن أبي أرطاة سبي النساء المسلمات؟

- ما تقول في من أنكر على من حاول اغتيال النبي صلى الله عليه وآله؟

- ما تقول في من لعنه رسول الله صلى الله عليه وآله؟

- ما تقول في من أنكر على من يرى حل بيع الخمر؟

وهكذا سيل من الأسئلة كل إجاباتها تصب في ما كتبه المنصفون عبر التاريخ.

ثم أحمد بن حنبل رحمه الله كان من ورعه يحرم كتابة التاريخ - إن صدق الحنابلة في النقل عنه - وإذا كان له هذا الرأي المتشدد من التاريخ فهو مخطئ بلا شك فليس كل ما يقوله أحمد صحيحاً لأنه وإن كان عالماً فاضلاً لكنه بشر يخطئ ويصيب وليس نبياً يجب قبول كل أقواله وآرائه..

فالقضية ليس تنقيباً عن عثرات ولا تتبع زلات وإنما دراسة تاريخ فيه الخير والشر، الحق والباطل، ولا يجوز أن نظهر جانبياً ونغفل آخر، لأن كتابة التاريخ أمانة تنقل الخير والشر، سير الأبرار والفجار، جوانب العدل والظلم.. الخ.

ولنا في ما أنزل الله على نبيه أسوة فمن قرأ القرآن الكريم وجد فيه مدح الصابرين وذم المتخاذلين وقد عاتب الله عز وجل الصحابة يوم أحد ويوم حنين وبعض المتخاذلين يوم الأحزاب، فكانه يعلمنا أهمية نقل حقيقة الأحداث وحقيقة الأشخاص ما أمكننا إلى ذلك سبيلاً.

فالقرآن الكريم يقول عن أصحاب أحد وهم هم (منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة)، أما نحن فأصبح عندنا كل الفاسقين وكل الملوك الظلمة يريدون الآخرة فقط!! فحملنا الإسلام مظالمهم جهلنا أثر سلطاتهم على الفكر الديني بشكل عام والمذهبي بشكل خاص. وبهذا لم ننتبه للدرس القرآني - كما في الآية السابقة - وأصبح مهملاً بسبب تأثير الخصومات المذهبية على رؤية الأحداث وكتابة التاريخ ثم على أفكار ومواقفنا العلمية قديماً وحديثاً.

الملحوظة السابعة عشرة بعد المئة:

ما نقله الأخ العلوان ص ٥١ عن أحمد (إذا رأيت أحداً يذكر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بسوء فاتهمه على الإسلام). فهذا قد يصح في حق غلاة الشيعة وغلاة النواصب فالغلاة من الطرفين كانوا يذكرون الصحابة الكبار بسوء وأي سوء، ولكن الأخ العلوان ينزل القول السابق في من ذكر الخلفاء الثلاثة بسوء، ولا ينزله في من ذكر علياً بسوء، فلذلك هو لا يتهم معاوية على الإسلام؟! ولا مروان.. وإنما قال: نتركهم للحساب ولا نلتفت لما فعلوا!! وسماها زلات!!

فهذه الازدواجية كنت أظن أننا قد وعينا خطورتها على النصوص وعلى العقول معاً.

الملحوظة الثامنة عشرة بعد المئة:

أنكر الأخ العلوان على من يغض الطرف عن مجرمي هذا الزمان كالروافض والشيوعيين والقوميين والعلمانيين!! ص ٥١ ، ولم يذكر النواصب بسوء!! ولم يشجع في الرد عليهم!!

وربما حجته في هذا أنهم ليس لهم وجود!! ولو تذكر لعلم أن منهم من يشجع الناس -بتنظيراته- على لعن علي ليحصل لهم الأجر!! ثم لا تستطيع أن تجمع الناس في الرد على هؤلاء والأخ العلوان نفسه ليس له رد على رافضي ولا شيوعي ولا قومي ولا علماني!.

ثم العلمانية والقومية جذورها موجودة من عهد بني أمية ، أليس العلمانية فصل الدين عن الدولة؟ أليس القومية التعصب للجنس العربي؟ راجع وانظر متى كان قتل المسلم حلالاً ومتى كانت المتاجرة بالخمر حلالاً ، أخطاء القوميين ليست كأخطاء النواصب فلماذا يهمل التنبيه على ما هو أعظم؟ الفرق أن القوميين لم يستخدموا الدين أما النواصب فاستخدموا الدين لخدمة أغراضهم المعلومة التحريم بالضرورة.

الملحوظة التاسعة عشرة بعد المئة:

ذكر ص ٥١ أن أبا هريرة ومعاوية وابن الزبير وأنهم من أئمة الإسلام!!

أقول : أبو هريرة وابن الزبير رجلان فاضلان لكن ليسا من أصحاب الصحبة الشرعية فهم من التابعين بإحسان ولهم أخطاء وهم أيضاً لكن الصلاح عليهم غالب ، أما معاوية فما الذي أدخله معهم هنا ؟
وقد كان أبو هريرة وابن الزبير على ذم معاوية ، ثم ما معنى (أئمة الإسلام) إن كان يقصد أن أبا هريرة إمام في الرواية وابن الزبير إمام في مقاومة الظالمين فصحيح لكن معاوية إمام في ماذا ؟!

الملحوظة العشرون بعد المئة :

ذكر الأخ العلوان ص ٥١ أن التجريح في أنصار الدين وحزب الرحمن الموحدين غاية في القبح وفساد في الرأي ورقة في الدين .
قلت : وهذا ما أنكرناه على معاوية فأبيتم ، وقلنا أن تجريحه (لأنصار الدين حزب الرحمن الموحدين غاية القبح في الدين) وأنتم جعلتم ذلك سبيلاً لحصول الأجر والثواب ؟! وقد ذكرنا في محاضرة العقائد أن التناقض من سمة الغلو المذهبي سواء كان سلفياً أو شيعياً أو غيره ، فغلاة الشيعة ينكرون سب الإمام علي ويمدحون لاعني أبي بكر وعمر ؟! وغلاة السلفية ينكرون سب أبي بكر وعمر ويمدحون لاعني علي بن أبي طالب ؟ فاتبعوا الغلاة سنن اليهود والنصارى (وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود على شيء) .

الملاحظة العادية والعشرون بعد المئة:

ذكر الأخ العلوان ص ٥٢ أنه لم يجد أحداً من أهل السنة احتراف ظاهرة التجريح لأحد من الصحابة ١١

أقول: هل يقصد إخراج معاوية من أهل السنة؟! فهو أول من احتراف ظاهرة التجريح لرجل من كبار الصحابة، فكلام الأخ العلوان يحتمل أحد أمرين:

- إما أنه ينكر أن يكون معاوية كان يأمر بلعن علي وسبه وهذا الإنكار إن حصل منه ترده روايات الصحيحين فضلاً عن غيرهما -.

- وإما أنه يخرج معاوية وبني أمية من أهل السنة وهذا ما قلناه وذكرنا أن معاوية لا يمثل السنة وأهلها وإنما يمثل - بالدليل المتواتر - أهل البغي وأهل البغي هم أهل الظلم، والظلم لا يجوز نسبته إلى السنة، وكذا يزيد ومروان وسائر ملوك بني أمية^(١٠١) الذين يدافع عنهم هؤلاء ويغلون فيهم.

الملاحظة الثانية والعشرون بعد المئة:

ذكر ص ٥٢ أنه لا يوجد طعن في معاوية إلا في كتب الروافض!!

(١٠١) إذا وجدتم مثل هذا الكلام في أحد كتب أو مقالاتي فاعلموا أنني استثني عمر بن عبد العزيز ويزيد الناقص.

والأخ العلوان بهذا الكلام إما أنه لا يعرف معنى الطعن أو أنه لا يعرف كتب السنة وكلا الأمرين أحلاهما طعم العلقم، ولكنني أرجح أن هذه الأوهام نتيجة لما سبق أن ذكرته من أن غلاتنا يرددون ما لا يفهمون معناه لأن التعليم عندنا يحرم المنطق ويستهن باللغة ويشجع الخطابة والوعظ والتقليد فتكون النتيجة كما رأيتم.

والأخ العلوان ليس سبب هذا الضعف في التعبير الدال على الضعف في التفكير، وإنما أحمله التعليم المذهبي فالتعليم يتحمل الوزر الأكبر في إخراج كثير منا لا يفهمون ما يقولون، لقد أخرجهم التعليم متناقضين نقلياً وعقلياً^(١٠٢)، فإن لم يطور الفرد منا نفسه خارج المدرسة فلن يستفيد ولن يستقيم لسانه ولا بنانه ولا عقله ووجدانه.

وجزى الله القنوات الفضائية خيراً فهي - رغم ما فيها - قد أعادت عقول بعض الشباب إليهم بعد أن سلبهم إياها التعليم المذهبي

(١٠٢) هنا لا أقصد شخصاً بعينه وإنما كثير من أبناء المجتمع للأسف تجد أحدهم يتحدث الخطبة الطويلة ولو سأله عن ألفاظها ربما لا يعرف أكثرها، والأخ العلوان فيه خطابة ظاهرة تضعف الناحية العلمية، لاسيما وأنه في البداية وما زال المشوار طويلاً ولو تواضعا وتعلما تعليماً مستمراً لتخفف الضعف يوماً بعد يوم، لكن أوضاعنا العلمية والتربوية لا تشجع، فما أن يبدأ بعض الشباب في شرح لمعة الاعتقاد في المساجد حتى يظنون أنهم قد أصبحوا شيوخاً!! ولا ينقصهم إلا لبس (البشوت) وانتقاء أنواع البخور ...

فنحن نخدع أنفسنا ونخدعنا ثناء العوام ونظن أننا قد بلغنا من العلم مبلغاً عظيماً.

قروناً... فهم قد رأوا عبرها أصحاب المذاهب والتيارات المختلفة فظهر أن التعليم المذهبي والوعظ المسجدي عندنا لا ينقل الحقيقة كاملة، هذا أقل ما يمكن أن نقول عن التعليم والوعظ عندنا. لذا رأينا من أصحابنا إذا خرجوا للقنوات حاولوا التشبه بـ (المبتدعة والعلمانيين والقوميين والشيوعيين) ! في اللغة المذهبية واجتناب التعميم وحسن الظن، ومع هذا يظهر في فلتات الألسنة ما تكدر في تعليمنا من غابر الأزمنة.

الملاحظة الثالثة والعشرون بعد المئة:

تحدث من ص ٥٢ عن الرفضية وذمهم ولم يتحدث عن النواصب بحرف واحد ! كمادة غلاة السلفية، وهذا له دلالة التي يعرفها العقلاء، لكنه مصيب في أن الغلو الشيعي سيئ وقد ذمناه بما فيه الكفاية والحمد لله، لكن يجب أن نصف ونذم الغلو السلفي أيضاً كذمنا للغلو الصوفي والغلو الشيعي - بغض النظر عن مسألة الفارق هنا - فما الذي يضرنا أن نتقد غلاة جميع المذاهب حتى مذهبنا لنكون (قوامين بالقسط شهداء ولو على أنفسهم) ثم معظم ما أنكره على الشيعة

موجود في كتب غلاتنا أو مواقفهم كالتيقية وخشية المناظرة وتعظيم القبور^(١٠٣) وذم بعض الصحابة وعلم الغيب... الخ مع الفارق لا شك.

الملحوظة الرابعة والعشرون بعد المئة:

ذكر ص ٦٢ نقلاً عن الكافي أن الأئمة.. ثم قال العلوان مفسراً (يعني أئمة الرفض) وهذا تعبير قبيح من العلوان، فعلي والحسن والحسين وزين العابدين والباقر والصادق والكاظم والرضى والجواد والعسكري.. لا يجوز أن نطلق عليهم (أئمة الرفض) وإنما لو قال (يعني الأئمة عند الشيعة الذين يعتقدون أنهم على مذهبهم..) أو نحو هذا.. إلا أن يكون العلوان كان يستخدم التقية ثم ظهرت هذه اللفظة على لسانه فهذا شيء آخر لكننا لا نظن أنه قد وصل لهذا إن شاء الله، مع أن الحي لا تؤمن عليه الفتنة.

الملحوظة الخامسة والعشرون بعد المئة:

ذكر الأخ العلوان ص ٦٥ أن الأخبار الثابتة تواترت عن النبي صلى الله عليه وآله بأن أبا بكر وعمر خير الناس بعد نبيهم!!

(١٠٣) راجع ما ذكرته في باب الغلو (قراءة في كتب العقائد)، بل للحنابلة ثلاثة كتب في فضائل قبر أحمد بن حنبل! ولو ألف أحد الصوفية في قبر النبي ﷺ أو أحد الشيعة في قبر الحسين لأطلقوا فيهم الشرك الأكبر وقد حصل، وأنا أنكر التأليف في القبور لكن بمنظار واحد تحطئة بلا تكفير للجميع.

قلت: من أدعى التواتر في هذه المسألة فقد كذب، ولو كان الأمر متواتراً أو كان مقطوعاً به لما اختلف الصحابة في التفضيل ولما اختلف من بعدهم^(١٠٤).

وهذه الفظة سرقها من ابن تيمية كالعادة في غلاة المعاصرين، وقد ردنا هذا الزعم الذي زعمه ابن تيمية في كتاب (قراءة في منهاج السنة)^(١٠٥)، علماً بأن الغلاة يكثرون من دعاوى الإجماع والتواتر حتى يسحبوا معهم أكبر قدر ممكن من الجهلة والمغفلين الذين هم مادة المحافظة على المظالم.

المحوظة السادسة والعشرون بعد المئة:

ثم حاول الأخ العلوان أن يذكر تلك الأدلة المتواترة!! فذكر حديث عمرو بن العاص في سؤاله النبي صلى الله عليه وآله عن أحب الناس إليه فقال (عائشة) ثم قال (من الرجال أبوها) أهـ. وهذا ليس صريحاً في التفضيل لأنه قد صحت أيضاً نصوص أخرى في أن أحب الناس إليه أسامة، وأحب الناس إليه فاطمة، وأحب الناس إليه علي..

(١٠٤) هذا الموضوع تم التوسع فيه في كتاب (التفضيل والمفاضلة بين الصحابة - لم يكتمل).

(١٠٥) لم يطبع بعد، بل لم يكتمل، فأنا كثير التشتت والانتقال من بحث لآخر.

فكلمة (فلان أحب الناس إليّ) لا يدل على التفضيل فضلاً عن القطع والتواتر، لأسباب معروفة منها: (التعارض) ومنها (التقدير). أما التعارض فقد سبق بيانه.

وأما التقدير فإن تقدير (من) محتمل وإذا تطرق الاحتمال للدليل بطل الاستدلال والدليل على وجود التقدير الأحاديث المعارضة. والصحابة الكبار أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأبو عبيدة وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعمار وصهيب وبلال وخباب ومصعب بن عمير.... وأمثالهم لا بأس من تفضيل بعضهم على بعض فكلهم فضلاء نجباء رضي الله عنهم ورضوا عنه.

صحيح أن المشهور عند أهل السنة المتأخرين الجزم بتفضيل أبي بكر وعمر على عثمان وعلي، لكن الصحابة أنفسهم وهم أولى بلقب السنة كانوا مختلفين في التفضيل ولا ينكرون على بعضهم.

وقد توسع ابن عبد البر في كتاب الاستذكار في هذا الأمر ونقل عن الإمام مالك أنه لم يدرك أحداً من شيوخه كانوا يفضلون أحداً على أحد من الصحابة، وأظنه يقصد الصحابة الكبار ككبار المهاجرين إذ أن سبقهم إلى الإسلام يجعل لهم ميزة على عموم الأنصار.

الملحوظة السابعة والعشرون بعد المئة:

ثم ذكر الأخ العلوان ص ٦٥ أن أهل السنة أجمعوا على تقديم عثمان بعد الشيخين!!

أقول: ما أسهل نقل الإجماع عند هؤلاء!!

كيف يصبح الإجماع مع مخالفة عمار وسلمان والمقداد وسائر بني هاشم وغيرهم من كبار الصحابة، بل كان هؤلاء يفضلون علياً ويختارون ولايته على ولاية أبي بكر رضي الله عنهما، وقد ذكر نحو هذا ابن عبد البر في الاستيعاب وابن حزم في الفصل وأهل التواريخ وابن تيمية في المنهاج مع انحرافه عن علي.

الملحوظة الثامنة والعشرون بعد المئة:

أورد الأخ العلوان أثر ابن عمر (كنا في زمن النبي صلى الله عليه وآله لا تعدل بأبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي صلى الله عليه وآله لا نفاضل بينهم)^(١٠٦).

والأثر صحيح الإسناد مروى في الصحيح لكنه منكر المتن.

(١٠٦) وروى بلفظ (كنا نفاضل - وفي لفظ نخير - بين الناس زمن النبي صلى الله عليه وآله فنجبر أبي بكر ثم عمر ثم عثمان) وقد بالغ السلفيون في (انتقاء) هذا الأثر المنكر المتن عن ابن عمر مع إهمال تام للآثار المعارضة عن صحابة آخرين أعلم وأفضل من ابن عمر، وإهمال الخلاف الصحابي في من هو الأفضل وعدم تعصبهم للأمر... أما غلاة المتهمة من سنة وشيعة فالتفضيل عندهم أمر عظيم! بل هو فيصل بين السنة والبدعة، بين الهلاك والنجاة... وهذا التعظيم مخالف لنصوص القرآن الكريم.

وقد أنكر هذا الأثر على ابن عمر المحدث علي بن الجعد الجوهري وقال : انظروا إلى هذا الصبي - يقصد ابن عمر - لا يحسن أن يطلق امرأته ويقول : كنا نفاضل .. وهذا الأثر يجاب عنه بما يلي :

- ١- إنكار العلماء لثن هذا الأثر كما فعل ابن الجعد وابن عبد البر.
- ٢- مخالفة هذا الأثر لأثار أخرى عن عدد من الصحابة منهم أثر ابن مسعود (كنا نتحدث أن أفضل أهل المدينة علي بن أبي طالب) ورجاله ثقات وابن مسعود أعلم من ابن عمر وأقدم سابقة ، وتفضيل أبي هريرة لجعفر بن أبي طالب وتفضيل أم سلمة وتفضيل عمر لزيد بن حارثة على نفسه.. الخ .
- ٣- صغر سن ابن عمر فقد كان أيام النبي صلى الله عليه وآله صغيراً وأول مشاهدته الخندق وعمره (١٥) سنة ، ومثل هذا لن يكون من عليّة الصحابة الذين يفاضلون.
- ٤- لعله كان يجالس بعض الصحابة لا كلهم وكان هؤلاء الصحابة يفضلون التفضيل المذكور.
- ٥- مخالفة هذا الأثر للإجماع لأن الأثر ذكر أن الناس بعد الثلاثة متساوون في الفضل !! فقد جاء في بعض ألفاظه القوية (ثم الناس بعد يستون) وهذا منكر مخالف لكتاب الله وما صح من السنة.

فالقرآن يقول لنا (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا...) وأثر ابن عمر يقول (يستوي من أنفق من قبل الفتح وقاتل مع من أنفق بعده) إلا الثلاثة.

٦- تفضيل عمر لزيد بن حارثة على نفسه بسند صحيح وهذا يخالف أثر ابن عمر.

٧- تفضيل أبي هريرة لجعفر بن أبي طالب على كل الصحابة بسند صحيح وهذا يخالف أثر ابن عمر.

٨- تفضيل أم سلمة لأبي سلمة على كل الصحابة بسند صحيح وهذا يخالف أثر ابن عمر.

٩- جاء تخصيص أثر ابن عمر بأنه (يعني في الخلافة) وعلى هذا فالفضل هنا مخصوص بتولي الخلافة وقبول الناس لهذا الخليفة المتولي.

١٠- قد يطعن الصحابة أو بعضهم في مستحق الخلافة، وقد أنكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله طعنهم في إمارة أسامة بن زيد وطعنهم قبل ذلك في إمارة زيد بن حارثة، ولن يطعنوا في إمارة زيد وأسامة إلا وهم يرون أن غيره أولى بالإمارة منه وهذا ترشيح.

إذن تولية أو ترشيح الصحابة لرجل أو طعنهم في تولية صحابي ليس دليلاً قاطعاً لجواز خطأ الطعن أو الترشيح خاصة إذا كان المطعون في ولايته من الصالحين، فإذا كان ابن عمر وأناس معه من الصحابة قد رشعوا أبا بكر ثم عمر ثم عثمان فلا بأس، وقد يخالفهم من هو مثلهم

فيرون تولية سعد بن عبادة أو تولية علي بن أبي طالب رضي الله عنهم جميعاً.

١١- مما يدل على أنه لم يحصل إجماع على تفضيل أبي بكر ثم عمر ثم عثمان في الخلافة أن الأنصار - وهم أغلبية الصحابة - لم يكونوا يرون ولاية غير سعد بن عبادة الأنصاري ولو كان الموضوع استفتاءً لفاز بها لأن الأنصار كانوا نحو (٤٠٠٠ آلاف) مقابل (٧٠٠) من المهاجرين منقسمين قسمين، قسم مع أبي بكر كعمر وأبي عبيدة وغيرهما وقسم مع علي كالزبير وعمار وسلمان والمقداد والعباس وسائر بني هاشم، وكان أكثر الأنصار يحبون تولية علي لأسباب ذكرناها في كتاب العقائد وقد اعترف ابن تيمية بهذا في المنهاج.

والخلاصة:

أن أثر ابن عمر هذا منكر المتن مخالف لأدلة وروايات أقوى منه، ولعل التيار الأموي قد اجتزأ الحديث أو اختصره أو حذف مناسبه أو لعله تفضيل في شيء مخصوص أو لعله في زمن دون زمن... الخ.

الملحوظة التاسعة والعشرون بعد المئة:

ثم نقل الأخ العلوان ص ٦٦ أثر علي بن أبي طالب (خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله أبو بكر ثم عمر، ولو شئت لسميت الثالث).

أقول : هذا الأثر عن علي ليس دليلاً قاطعاً في التفضيل لاحتمال أنه قاله على سبيل هضم النفس كما قال أبو بكر (إني قد وليت عليكم ولست بخيركم) وقول عمر (كان زيد بن حارثة أحب إلى رسول الله مني) وقول عبد الرحمن بن عوف (مات مصعب وهو خير مني.. مات حمزة وهو خير مني) فهذه الآثار صحيحة وهي محمولة على هضم النفس والتواضع ، لكننا نحن لا نحرفنا عن علي نعتبر قوله السابق من باب الحقيقة وأقوال أبي بكر وعمر من باب التواضع وهذه مفارقة !! أما أن نجعل الجميع من باب الحقيقة وهذا تناقض ، وإما أن نتكلف التفريق وهذا هوى وعصية.

والحاصل :

أنه لا بأس على المسلم أن فضل أبا بكر أو عمر أو عثمان أو علياً أو عماراً أو مصعب بن عمير أو زيد بن حارثة أو حمزة وطبقته ممن مات شهيداً قبل إقبال الدنيا ، أو خديجة أو فاطمة أو زوجات النبي صلى الله عليه وآله أو الحسن والحسين لكونهما سيدي شباب أهل الجنة (وأهل الجنة كلهم شباب) فكل هؤلاء فضلاء نجباء رضي الله عنهم ورضوا عنه.

وكذلك لا حرج على من فضل بالمجموعات لا بالأفراد كما يفعل ابن عبد البر وغيره فهم يفضلون أهل بدر على من بعدهم ثم أهل أحد على من بعدهم ثم أصحاب الخديجة على من بعدهم وهكذا..

كل هذه التفضيلات جائزة ولا حرج على المسلم في تفضيل الفاضل ،
وإنما الحرج يأتي من تفضيل الظالم على العادل والمسيء على المحسن ،
والطليق على البديري ، والفاجر على المؤمن .. ونحو هذا.

أما أن يكون أفضل الناس عند عمار هو علي وأفضل الناس عند أبي
هريرة هو جعفر وأفضل الناس عند ابن عمر وغيره هو أبو بكر وعمر
وأفضل الناس عند عائشة هو أبو بكر ونحو هذا فلا بأس به ما دام أن
الجميع يعرف قدر الجميع وحقوقهم ، وليس في القرآن ولا في السنة
نصوص واضحة في تفضيل أحد الصحابة الكبار على بعض.
وقد استدل البكرية^(١٠٧) بحديث (لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر
خليلاً).

على تفضيل أبي بكر.

واستدل العمري بحديث (القميص) على تفضيل عمر.
واستدل العثماني على فضل عثمان بحديث (إن الملائكة تستحي من
عثمان) واستدل العلوي على فضل علي بحديث (أنت مني بمنزلة
هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي) وحديث غدير خم.
وهذه الفرق فيها المغالي والمعتدل...

(١٠٧) من يرون تفضيل أبي بكر رضي الله عنه ، وهذه لا يذكرها الحنابلة ولا
السلفية لكن تجدها عند من يكتب في (الفرق والمقالات) وعند المعتزلة وابن حزم
 وغيرهم.

والحماس في التفاضل بين الأنبياء مكروه فكيف بالحماس في التفاضل بين الصحابة.

فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن تفضيله على موسى ويونس بن متى فمن باب أولى ألا يلزم أمته بتفضيل صحابي على آخر متقاربين في الفضل ، وإنما يتم تفضيل المجموعات على المجموعات ، والأخيار على الأشرار...

الملاحظة الثلاثون بعد المئة :

أما ما نقله الأخ العلوان عن الحافظ ابن حجر من انعقاد الإجماع في الأخير على ترتيب الخلفاء في الفضل كترتيبهم في الخلافة ، فهذا غير صحيح لأنه لا تصح الإجماع بعد اختلاف الصحابة ثم التابعين^(١٠٨).

الملاحظة الحادية والثلاثون بعد المئة :

(١٠٨) ولعل الحافظ يقصد اتفاق أهل التدوين من المتأخرين على هذا وهذا صحيح إلى حد ما وقد وجد في أهل التدوين من خالف كإمام أهل السنة في عصره (ابن عبد البر) لكن اتفاقهم -لو صح- لا يعد إجماعاً لأن هذا الإجماع مسبق باختلاف لم يحسم في عهد الصحابة إضافة إلى أن من العلماء من لم يدون.

ثم ذكر الأخ العلوان ص ٦٧ أحاديث أخرى في فضل أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم ، ولم يذكر زيادة أحاديث في فضل علي مع أنه أكثر الصحابة ومن حيث ورود الأحاديث الجياد في فضله .

وأبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم يستحقون كل ثناء وكل فضل فرضي الله عنهم لكن فصل علي عنهم وكأنه ليس في مرتبتهم أمر غير محمود عند أهل العلم والإنصاف أمر فيه نصب خفي ، وقد درج غلاة الخنابلة على متابعة النواصب في إهمال ذكر علي معهم وهذا أمر فيه ما فيه .

ولا ريب أن ما ذكره الأخ العلوان من أن بعض الشيعة يزعمون أن الخلفاء الثلاثة هم مرتدون وعبداء أصنام قول باطل وإفك مبين من غلاة الشيعة ، لا أظن أكثر الشيعة على هذا وإنما يفعل هذا جهلة الشيعة وغلاتهم ، وخطأ هؤلاء أعظم من خطأ النواصب اللاعنين علياً والقائلين بأجر من لعنه وإن كانت الفرقتان افترتا بهتاناً وإنما مبيناً .

الملاحظة الثانية والثلاثون بعد المئة :

ذكر الأخ العلوان ص ٦٨ أثر محمد بن كعب القرظي في الغفران لأصحاب رسول الله كلهم ، ومن الأثر يتبين أن محمد بن كعب يريد بالصحابة المهاجرون والأنصار فقط وأنه اشترط في الإحسان في التابعين لهم وقد سبق الكلام على هذا الأثر في كتاب الصحة والصحابة .

وهذا من الأدلة التي تفيد على ذم معاوية وبسر ومسرف وأمثالهم فإنهم لم يكونوا من المهاجرين بالإجماع ولم يكونوا من الأنصار بالإجماع ولم يتبعوا بإحسان على أصح الأدلة والأقوال.

المحفوظة الثالثة والثلاثون بعد المئة:

ذكر الأخ العلوان ص ٦٩ أن الرافضة يحملون لأهل السنة كل كيد وبغض ويزعمون ردتهم وأنهم من أهل النار أه.

وما ذكره الأخ العلوان للأسف صحيح عند كثير من الشيعة فغلاتهم كغلاتنا يتبادلون التكفير والكيد والبغض، ونحن ندعو الغلاة من الفريقين بالامتناع عن تبادل التكفير والمكائد لما في هذا من تفكيك وحدة المسلمين الفكرية والنفسية والسياسية والاجتماعية، وعلى عقلاء السنة والشيعة أن يذكروا طوائفهم بمعرفة حق الإسلام لمخالفهم ومراعاة الأصول العامة للإسلام من أركان الإسلام وأركان الإيمان واجتناب المحرمات، وألا تبحث كل فرقة عن أدلة تكفير الطائفة الأخرى فالبحث عن أدلة الإدانة سهلة، لأنه ما من طائفة إلا ولها أخطاء عظيمة وقع فيها بعض المنتسبين إليها.

لكن لتحاول كل فرقة أن تنقد نفسها نقداً داخلياً فكلما اشتغلت الفرقة بنفسها عن الآخرين كلما استطاعت أن تحاكم تراثها ومصادرهما للنصوص الشرعية.

الملاحظة الرابعة والثلاثون بعد المئة :

ذكر الأخ العلوان ص ٦٩ أن الإمام مالك انتزع !! كفر الروافض من قوله تعالى (ليغيظ بهم الكفار) !!

أقول : هذا كذب على الإمام مالك فإنه لم يذكر هذا وإنما كلامه يشمل كل من يفيض الصحابة بصحبتهم رسول الله صلى الله عليه وآله سواء كانوا روافض أو نواصب أو خوارج ، لكن استدلال مالك لا يلتزم به صاحبنا العلوان لأنه يلزم من استدلال مالك تكفير معاوية والوليد ومسرف وأمثالهم وصاحبنا لا يكفرهم ، ونحن كذلك إنما نحكم بظلمهم وسوء سيرتهم.

إذن فهذه من الأقوال المعلقة التي إما أن ننزلها على الجميع أو نتركها ، بمعنى إما أن نكفر كل من سب الصحابة سواء كانوا روافض أو نواصب أو نرفع هذا التكفير عن الجميع ونكتفي بالتأثيم ، لأن الازدواجية قرين الظلم.

الملاحظة الخامسة والثلاثون بعد المئة :

ذكر الأخ العلوان ص ٦٩ ما يفيد أن كفر الروافض مما لا شك فيه نص عليه أئمة الإسلام !!

وهذا غير صحيح إلا في غلاتهم الذين يقولون ما يوجب الكفر الصريح وبعد بلوغ الحجة وفهمها.

قال ابن تيمية وهو من هو في انحرافه عن علي ومعاداته للشيعة وظلمه لهم : (وقد دخل بعض الرافضة والجهمية إلى بلاد الكفار فأسلم على أيديهم خلق كثير ولأن يكون هؤلاء مسلمين مبتدعين خير من أن يكونوا كفاراً).

وذكر تلميذه ابن القيم : أن الإمامية وإن أخطئوا في جانب الصحابة إلا أنهم أهل علم ونظر واجتهاد (راجع مقدمة الصواعق المرسلة للدكتور علي الدخيل الله).

ثم استدرك الأخ العلوان ص ٩ وقال فقد اتفقوا على أن من كان في قلبه غيظ هكذا^(١٠٩) على الصحابة وزعم ردتهم أو فسقهم أو خيانتهم في تبليغ الدين أنه كافر.

أقول : هذا تكفير لا يصح إطلاقه في الشيعة ولا الخوارج ولا النواصب ، والدليل على ذلك أن الخوارج زعموا كفر علي ومن معه من الصحابة ولم يكفروهم.

الملحوظة السادسة والثلاثون بعد المئة :

ونقل عن بشر بن الحارث ص ٧٠ (من شتم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله فهو كافر وإن صام وصلى وزعم أنه من المسلمين).

(١٠٩) صوابه (غيظ) بالظاء.

أقول : هذا فيه تكفير لمعاوية ومروان وحريز بن عثمان.. وصاحبنا العلوان لا يكفرهم ، فإما أن يكون القول عنده باطل وإما أن يلتزم به . ونحن لا نكفرهم أيضاً بهذا السبب ولكن نعتبر من سب الصحابي مرتكباً إثمًا وكبيرة من كبائر الذنوب وكفى .
ثم الأخ العلوان نقل الأثر السابق من الإبانة لابن بطة ، وابن بطة حنبلي من الغلاة ضعيف الحديث متهم بالكذب ووضع الحديث .

الملحوظة السابعة والثلاثون بعد المئة :

ونقل الأخ العلوان ص ٧٠ عن الأوزاعي أنه قال (من شتم أبا بكر الصديق فقد ارتد عن دينه وأباح دمه) ! .
أقول : هذا أيضاً منقول من كتاب ابن بطة وهو ضعيف ومما يدل على ضعفه فلا يصح الأثر عن الأوزاعي ولو صح فالأوزاعي ليس نبياً ، ولا نأخذ الأحكام الشرعية إلا من النصوص الشرعية ، ثم إن أبا بكر نفسه لم يحكم بالردة على من أغلظ له ولم يباح دمه بل لم يعاقبه أصلاً كما سبق أن ذكرنا ومن شاء فليراجع مسند أبي بكر في مسند الإمام أحمد .

ثم من شتم أبا بكر كمن شتم علياً فلو صح القول لكان دليلاً على ردة معاوية ، لكن القول باطل حتى لو صح عن الأوزاعي فهو قول خاطئ ، لا يكفر ساب أبي بكر ولا عمر ولا علي ولا غيرهم وإنما يأنم ويكون قد ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب ، لكنها ليست ككبيرة ترك

الصلاة أو قتل النفس أو عقوق الوالدين أو الربا أو غيرها من
الموبقات.

الملحوظة الثامنة والثلاثون بعد المئة :

ونقل عن الإمام أحمد ص ٧٠ أن من شتم أبا بكر وعمر وعثمان وعائشة فإنه لا يراه على الإسلام.
قلت : قد سبق الجواب وأن شتم هؤلاء الأبرار دليل على الخذلان والإثم العظيم لكن شتمهم لا يعد كفراً ولا ردة ، فالتكفير مركب صعب.

الملحوظة التاسعة والثلاثون بعد المئة :

ونقل عن الإمام أحمد ص ٧٠ أن الكلام في عثمان بالشم يعد زندقة.
قلت : عمار بن ياسر ليس زنديقاً.

الملحوظة الأربعون بعد المئة :

ثم ذكر الأخ العلوان ص ٧٠ أن شتم الصحابة نوعان :
- النوع الأول : لا يكون في عدالتهم ولا في دينهم كالاتهام بالبخل والجبن.
- النوع الثاني : الطعن في الدين والعدالة أو التجاوز كالاتهام بالردة والفسق ، ثم جعل النوع الأول ضلالة تستحق التعزير والتأديب !!
والثاني ردة !!

وهذا كله خطأ ، أما الاتهام بالجبن والبخل إذا كان حقاً فليس طعناً في العدالة ، ولا بأس به إن كان صحيحاً من الناحية التاريخية وليس إثماً ،

وأما الثاني الطعن في العدالة أو الدين فهذا أيضاً يشترط فيه أن يكون حقاً، لكن لو أن أحداً اتهم صحابياً بريئاً في دينه أو عدالته يعد مرتكباً إثماً عظيماً، لكن لا يعد مرتداً.

وكذلك الحكم على بعضهم بالردة أو الفسق أو الكفر، أما لو أن أحداً اتهم الوليد بن عقبة بالفسق أو مسرف بن عقبة أو الحكم.. لكان مصيباً غير آثم.

لكن لو اتهم أحد بريئاً بالردة أو الفسق كما يحصل من غلاة الشيعة والخوارج وغلاة النواصب فهؤلاء مرتكبون لكبيرة من كبائر الذنوب يخشى على صاحبها.

وقد ذكرنا مراراً أن علياً ومن معه من الصحابة لم يكفروا الخوارج ولا البغاة رغم أن الخوارج كانوا يكفرونهم وكذا كان يكفروهم بعض البغاة فهذه سنة الخلفاء الراشدين وهي المتفقة مع روح الإسلام من الاعتصام بحبل الله جميعاً ونبذ التفرق.

الملحوظة العادية والأربعون بعد المئة؛

أما ما نقله عن ابن تيمية ص ٧١ من تكفير من زعم أن الصحابة ارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله إلا نفراً قليلاً..

فهذا معدود من تناقضات ابن تيمية رحمه الله وسأحه فقد كان فيه نفس تكفير في الجملة وخاصة مع خصومه من الشيعة والصوفية فقد كان فيه حدة وينفعل ويطلق عبارات يلزم منها التكفير لكنه قد تاب

ورجع عن قوله ونقل عنه الذهبي أنه في آخر حياته لا يكفر من حافظ على الصلاة - أي بفض النظر على مذهبه أو عقيدته - وما نقله الذهبي عنه جيد ويدل على أنه إن شاء الله ختم له بخير وخرج من كثير من المظالم والحمد لله ، فالله لا يضيع أجر من أحسن عملاً .

ثم كلامه فيه تكفير لمن يشك في كفر الرافضة !! والتكفير باللازم لا يجوز ، خاصة وأن ابن تيمية نفسه أثرت عنه فتاوى يصرح بإسلامهم ، فيكون قد تغير اجتهاده ، وإن ألزم من لم يكفرهم بالكفر ، لزم من هذا اللازم تكفير نفسه في الفترة التي لم يكن يكفرهم وهذا باطل .

الملحوظة الثانية والأربعون بعد المئة :

ونقل عن أصول السرخسي ص ٧١ قوله - قول السرخسي - (فمن طعن فيهم فهو ملحد منابذ للإسلام دواؤه السيف إن لم يتب) .

أقول : هذا محمول على الطعن في كل الصحابة مع بلوغ الحجة وفهمها وهذه الشروط لا تكاد تتوفر في واحد من هؤلاء حتى نتهمهم بالإلحاد ، بل حتى معاوية لم يطعن في كل الصحابة وإنما طعن في كثير منهم وسفك دماءهم ولعنهم .

وهو أقل عذراً ممن أتى بعد العصور الطويلة وأنتجته الخصومات المذهبية التي تزين لأصحابها كل زيف وضلال .

على أية حال :

قول السرخسي إن طبق فالواجب تطبيقه على بغاة الشام وخوارج العراق ، لكن الصحابة -علي ومن معه منهم- لم يكفروا هؤلاء ولا هؤلاء وكان علي ومن معه يمثل الطرف الشرعي السني الحق ، أما أهل الشام فنواصب وأهل النهروان خوارج ، والنواصب أول الفرق الضالة وجوداً وليس الشيعة ولا الخوارج -كما هو شائع- ، لأن الخوارج لم يظهروا بهذا إلا بعد قتال النواصب في صفين^(١١٠) ، كما أن التشيع لم يتلبس بالغلو إلا فيما بعد.

(١١٠) وإن قال البعض إن الخوارج قد ظهوروا قبل وقتلوا عثمان ، فهذا غير صحيح ، لأنهم كانوا مختلطين بغيرهم ، ثم كانت الثورة على عثمان بسبب تسلط النواصب من ولاته ، بل ظهر النصب في عهد النبي ﷺ كما صح الأثر عن أبي سعيد وجار بن عبد الله بأن (بغض الإمام علي) كان من علامات النفاق في عصر النبوة ، لنكايته في المشركين ، وكذلك صح في حديث بريدة عندما سأله النبي ﷺ : أتبغض علياً؟ قال : نعم ، قال : لا تبغضه ، وإن كنت تحبه فازدد له حباً... (راجع مسند بريدة الأسلمي ، وعمرو بن شاس) ، فهذا دليل على أن بوادر النصب وجدت في بعض الصحابة في عهد النبي ﷺ ، لكن لم يتشكل النصب في شكل أحزاب إلا في آخر عهد عثمان ، ثم لم يتشكل في تمرّد ولاية ثم دولة إلا في عهد معاوية ، قال الذهبي في ترجمة معاوية في النبلاء متحدّثاً عن أهل الشام (ونشئوا معه على النصب) ! مع أن الذهبي نفسه فيه نصب ، لكن نصب معاوية ومن نشأ معه كان من الغلو بحيث يظهر لمعتدلي النواصب كالذهبي رحمه الله ، والذهبي شافعي وهم في الغالب متشيعه باعتدال لكن ابن تيمية =

ولا صحة لإحراق علي للسبئية إنما أحرق مرتدين كانوا يعبدون الأصنام ، مع أن هذا الخبر -خبر تحريق المرتدين ، وإن رواه البخاري- خبر فرد رواه عكرمة مولى ابن عباس بلاغاً وفيه خلاف.

المحوظة الثالثة والأربعون بعد المئة :

أما ما أورده الأخ العلوان ص ٧٢ من أن المؤمنين بالشام ! بدمشق ! بالجامع الأموي ! ققتلوا رجلاً يقول : لا إله إلا الله علي ولي الله !! ثم سب الشيخين وأن العامة قتلوه !! فهذا ليس دليلاً على شرعية القتل ولو وفق الله علماء الجامع الأموي في نصيحة ذلك الرجل لعل الله أن يهديه إلى الحق فهذا خير من ضربه ثم قتله ثم إحراق جثته !! فهذا خلاف الشرع ، فإن ذبحتم فاحسنوا الذبحة.

صحيح أن هناك عوام بل وبعض العلم من الروافض والنواصب يقعون في المتفق على فضلهم وجلالتهم كالخلفاء الراشدين وأمهات المؤمنين وأهل بدر لكن فعلهم هذا ليس بأعظم من الكفر بالله ورسوله والكافر بالله ورسوله يحتاج للنصيحة والبيان والرفق أما الشدة والعنف والضرب فلا يزيد المتعصب إلا تعصباً.

= شيخ الذهبي كان له أثر عليه مع الوسط الشامي العام الذي بقيت فيه رواسب أموية.

ثم الاستدلال بأفعال عوام الشام وعلمائهم لا مكان له مع تطبيق الخلفاء الراشدين وخاصة أبي بكر وعلي رضي الله عنهما اللذين لم يعاقبان من شتمهما وعلي لم يعاقب من كفروه وكفروا أصحابه.

المحوظة الرابعة والأربعون بعد المئة :

ذكر الأخ العلوان ص ٧٢ أن شرك الروافض زاد على شرك مشركي العرب زمن البعثة !!

أقول : وهذا الكلام يصعب تصديقه ، صحيح أن بعض غلاتهم يصدر منه ما يشبه الشرك لكن اتهام الطائفة كلها بالشرك كشرك كفار قريش غير صحيح ، ونزعة التكفير هذه لا تتفق مع العدل الذي يوصي به أخونا أكثر من مرة.

نعم ، يمكن أن يقول من اعتقد كذا وكذا وبلغته الحجة وفهم الحجة ، ثم لم يكن له تأويل سائغ فهو كافر أما أن يطلق التكفير هكذا فهذا من آثار التكفير في كتب العقائد فقد كان الغلاة من المتخاصمين من سائر المذاهب يبالغون في التكفير لمخالفيتهم ونحن ورثنا تلك الخصومات وتركنا سنة الخلفاء الراشدين في ترك التكفير للمسلمين وصيانة حقوقهم إلا إذا ارتكبوا ما يوجب الحد الشرعي ، والحدود الشرعية معروفة ، وكذلك التوسع في التعزيز وعدم ضبطه خطأ عظيم.

إذ أصبح بيد القاضي أو الحاكم أن يعزر بما شاء من الكلمة إلى اللطمة إلى جز الأعناق!! فهذه فوضى تعزيرية تسيء لديننا الحنيف وسمعته فلا يجوز أن يتجاوز التعزير الحدود الشرعية.

ولو فتحنا باب التعزير لأصبح الحاكم أو القاضي مشرعاً وفتحنا باباً للقوانين الوضعية ليكتب الحكام والقضاة والمقننون ما شاءوا من الأحكام.

وللأسف أن دخول (القوانين الوضعية) لم يكن في العصر الحديث فقط، وإنما حصل في القرون الأولى أيام الخصومات المذهبية، إذ شرع المتخاصمون من العقوبات ما شاءوا بناءً على مظنونات وإلزامات لم ينزل الله بها من سلطان.

الملاحظة الخامسة والأربعون بعد المئة :

الشيخ العلوان ص ٧٣ يرى جواز مناظرة الرافضة وهذا جيد، وقد ذكر كلاماً جميلاً أحببت سوق بعضه ومن ذلك (لا يعني هذا التخلي عن مناظرتهم ودعوتهم وزعزعة دينهم وكشف التناقضات الموجودة فيه، فإن هذا القول وإن قاله من قاله - يقصد من ترك مناظرة أهل البدع - خلاف الكتاب والسنة والنظر الصحيح، فإن الله أمر بدعوة المشركين وعباد القبور والأوثان وأهل الكتاب وأذن بمناظرتهم ومجادلتهم بالتي هي أحسن، وأمر الله جل وعلا موسى بأن يذهب هو وأخوه هارون عليهما السلام إلى فرعون أكفر أهل الأرض القائل أنا ربكم الأعلى

فيدعوا إلى التوحيد والإيمان بالله ، فلا نتحجر رحمة الله تعالى وهدايته لعباده مهما بلغ كفرهم وإعراضهم ومهما تنوعت مسالكهم وتوجهاتهم فإن الحق يفرض نفسه ويعلو ولا يعلى ، وقد أحسن من قال : (ابن وجه الحق في صدر سامع ودعه فنور الحق يسري ويشرق) أه المقصود .

أقول : كاتب هذا الكلام كأنه ليس مؤلف الكتاب .

كلام جميل قوي رصين مستنزع من نصوص القرآن الكريم ، لكن هل يدري أخونا الفاضل بأن كلامه السابق هو عين البدعة عند كثير من أصحاب العقائد الذين يستدل علينا بأقوالهم ؟ ! فالأخ العلوان سيجد منهم التبديع وسيجد من يطالب بقطع عنقه على هذا الكلام العلمي الرصين ! وقد علمت أن بعض الأخوة يطعن فيه بسبب هذا الكلام وبسبب ذمه ليزيد بن معاوية فلا استبعد منهم أن يتهموه - يوماً من الأيام - بالعقلانية والاعتزال والرفض !!

لكن من خلال خبرتي بجلسة صغيرة مع الأخ العلوان أنه لا يصلح للمناظرة لستة أسباب رئيسة :

- ١ - غضبه السريع على لا شيء .
- ٢ - رفعه الصوت لاستثارة الغوغاء .
- ٣ - تنقله من موضوع في موضوع بسرعة كبيرة
- ٤ - قطعه وجزمه فيما يجهل من المسائل .

٥- تصوره للأمور المختلف فيها على أنها معركة يجوز فيها استخدام كل الأسلحة من الحق والباطل.

٦- قيامه من المجلس وترك مناظره لم تفهم حجته ولم تكتمل !!
فالمناظرات -أخي الكريم- تحتاج نفس تبحث عن الحق أولاً، وتعاهد الله على ذلك مع البحث بهدوء، ومع الابتعاد عن مثيرات التعصب وبحث المسائل مسألة مسألة وترك الاستعداد السياسي والمروءة التي تمنع تحريف الأقوال ونشرها محرفة وعدم إظهار الأمور على خلافها وغير ذلك من أخلاقيات المناظرات بل من أخلاق التعامل بين سائر العقلاء.
فلعل الأخ العلوان قد تعدل إلى الأفضل، وما منا إلا يبحث عن الأفضل، فالكمال لله وحده، وبما أنه يرى المناظرة فأنا أدعوه لها، وآمل أن يجيب.

الملاحظة السادسة والأربعون بعد المئة:

أما ما نقله الأخ العلوان ص ٧٥ من معاونة الرافضة للكفار كهولاكو وغيره فهذه تهم متبادلة بين السنة والشيعة، كل طائفة تدعي أن الطائفة الأخرى مع الكفار ضدهم، وقد حصل من السنة والشيعة على حد سواء وقوف مع الكفار قديماً وحديثاً، لطمع أو فزع، والتاريخ القديم والحديث ملئ بهذا، فلا تستطيع فرقة أن تدعي الطهر في هذا.

أما قصة ابن العلقمي وكونه سبياً في سقوط الخلافة العباسية ، فقد أبطله الدكتور سعد بن حذيفة الغامدي في رسالته للدكتوراه (سقوط بغداد العباسية) فليراجعه من أراد.

وأخيراً:

أسأل الله عز وجل لي وللأخ سليمان ولجميع المختلفين أن يهديهم الله للحق ويعينهم على اتباعه ويعرفهم الباطل ويرزقهم اجتنابه.

الملحق

الفقرة الأولى :

وفي البداية بما أن الأخ العلوان تعرض لبعض المواقف بيني وبينه فمن حقي تصحيح بعض ما أورده دون أن أظلمه إن شاء الله ، فقد كنت أسمع عنه كل خير ، وأسمع عن علمه وصدعه بما يراه من حق... ونسيت وقتها غلو طلبة العلم عندنا في من يغلو! ^(١١١) وسبق أن تهااتفنا ثم التقيت به في بريدة في القصيم بعد أن دعاني مشكوراً لمنزل أحد معارفه وكان معي الدكتور عبد الله البحيى والشيخ يوسف العتيق ومعه ثلة من الأخوة وجرى حوار بيني وبينه - في جو غير مهيب - عن عبد الله بن سبأ ثم انتقل بنا بسرعة قبل أن ننهي الموضوع الأول ، لموضوعات أخرى كمعاوية وعبد الله بن الزبير والوليد بن عقبة وابن

(١١١) إذا أردت أن تصبح عند طلبة العلم عالماً مشهوراً ذا تقدير واحترام ووجاهة وفي وقت قياسي ، فما عليك إلا أن تكثر من أربع ، وتقلل من أربع ، وتغلو في أربعة وتنتقص أربعة ، أما الأربع التي عليك الإكثار منها : فهي التكفير والتبديع والتحريم والتشكيك ! وأما الأربع التي تقلل منها ، فهي العدل والتثبت وتحري الصواب وحسن الظن ، وأما الغلو فيكون في أربعة : في (الصحابة والسلف وابن تيمية ومحمد بن عبد الوهاب) ، وأما الانتقاص الزائد عن الحد فيكون في أربعة : الشيعة والأشاعرة والصوفية والليبراليين ، فإذا فعلت كل هذا أصبحت عالماً فاضلاً خلال مدة وجيزة ، مستحقاً للجنة عند غلاة السلفية !

عبد البر والشيعة وابن تيمية ، كل هذا في حوالي ربع ساعة فقط ! وكأن الحوار جري في مضمار سباق مع رفع صوت ، ومشاركات من الجالسين وحوقلات وترجيعات وانقباضات كأنك في مجالس البربهاري في أحد ضواحي بغداد القديمة !

وكان ابن تيمية المحطة الأخيرة من حوارنا ، وسبب دخولنا في ابن تيمية أنه أنكر عليّ إيرادي لأثر أبي برزة الأسلمي في تقييم المتنازعين في عصره (ابن الزبير وعبد الملك والخوارج) بأنهم لا يريدون إلا الدنيا ، فأنكر هذا القول جداً ، ومعه بعض الحق في الخوارج وابن الزبير أما عبد الملك فلا يشك دارس للتاريخ أنه يريد الملك فقط ، فساقنا هذا الحديث إلى الحديث عن معاوية وذكرت أن معاوية أيضاً لم يقاتل علياً إلا للملك وليس بسبب طلب دم عثمان فاستعظم هذا القول وأنكره .

فقلت له : إن كنت ولا بد مستنكراً فأولى من هذا أن تستنكر علي ابن تيمية أنه يتهم الإمام علياً بهذا فأنكر أن يكون ابن تيمية قال هذا .

وكان معي مذكرة فيها بعض الكلام الذي قاله ابن تيمية في هذا الموضوع ، فقرأنا أول قول لابن تيمية فاختلطنا في دلالة ، فلما حاولت أن أنقله إلى أقوال أخرى أصرح أوضح دلالة في الموضوع نفسه ، كان الجواب قد (اشتعل) ، والوجوه قد احمرت ، والعيون قد جحظت ، والحوقلات انطلقت من زوايا المجلس ، وكذا التسييحات والحسيلات وطلبات الهداية ! مع أن الموضوع سهل وقابل للاختلاف في بداية البحث ، فقام مع أصحابه يريد الانصراف ، وصاحب البيت - وهو

خطيب المسجد - ذكر أن عنده شغلاً! فحاولت تهدئة الجو وتلطفت معه في الخطاب وذلك بأن قلت له ما معناه: بأننا رغم الاختلاف نحبه في الله ولا نريد منه أن يكابر في إنكار بعض الحقائق...وكنتم كالمكلم الصخرة الصماء..فقام هو وزملاؤه كالطاردين لنا وعلمت أنه فسّر تلطفي في الخطاب بالضعف أيضاً! كمادة هؤلاء الأخوة فهم يطالبونك بالهدوء والكلمة الهادئة فإذا فعلت هذا اتهموك بالضعف وزادهم هذا انتفاخاً، ثم علمت أنه زعم أنني هربت! وإن صح عنه هذا فهو كلام أطفال - للأسف - لا يصدر من طالب علم عاقل.

على أية حال كتب العلوان الآن بين يديّ وكتبي بين يديه وسيعلم ويرى الباحثون من أضعف علماً وعقلاً وإنصافاً، أما التفاخر مع (الغوغاء) والتقايس عن المناظرات العلنية^(١١٢) فهذا ليس ديدن أهل المروءة فضلاً عن أهل العلم.

(١١٢) وكان قد طلب مني المناظرة أو طلب على لسانه في الإنترنت فوافقت ولم نجد جواباً إلى الآن... وعلى كل فالمناظرات الانترنيتية جربتها مع غلاة من الشيعة والسلفية ولم أجد فيها كبير فائدة لتشعبها وطولها وإملاها، لعدم وجود لجنة تحكيم تضبط مسار المناظرة، فتجد كل يتحدث في واد وحده، المناظرات العلنية المباشرة مع تحديد الموضوع والالتزام به، والمعايير والوقت... فهذا يمكن أن يجبر المختلفان لوضع نقاط اتفاق واختلاف، وأما السجالات بلا زمام ولا خطام فهي تحدث كل يوم في المنتديات والاتجاه المعاكس! ولم يسبق أن اتفق اثنان على نتيجة، والمذهبيات تعاني من ضعف ضمير وضعف مبادئ نتيجة تراكم =

وعلى كل حال :

من شاء المناظرة فأنا موجود فلتسق وثلثي ونفق على جهة تنسيقية
ولجنة تحكيم - للبت في المعايير - المدونة في كتب آداب الحوار - إضافة
لما يقتنعون به من معايير إضافية مشتركة ، وثأتي بعد عرض كل طرف
لمعايير - ثم نسجل الأقوال حتى لا يصبح لأي طرف مجال للتزيد
والإفتراء .

ويعلم الله أنني قد نصحت أخانا العلوان - عبر الهاتف - بالتواضع
العلمي لأنني^(١١٣) رأيت كثير الجزم في أمور لا يعرف منها إلا القليل -
وهذا دلالة على الاستهانة بالعلم والبحث - مثلما جزم ببراءة الوليد بن
عقبة وأنه لم يرد في قصته إلا إسناد واحد ضعيف ! وجزمه بأن معاوية
مأجور على لعنه علي بن أبي طالب !! وجزم في أول الأمر بإثبات قصة
ابن سبأ ثم رجع عن ذلك - عبر اتصال لي معه وقال بالحرف الواحد
(معظم ما ذكره سيف بن عمر عن ابن سبأ باطل) بعد أن كان زماناً
يكرر مزاعمه بأن هناك أسانيد عند الآجري في دور ابن سبأ في الفتنة !
وأما قصة الوليد فزعم يومها أنه ليس فيها إلا إسناد واحد ضعيف

= ثقافي يحرض على التعصب والتمسك بما عليه المذهب من حق وباطل ، فهذا
الضعف أسوأ بكثير من ضعف المعلومة .

(١١٣) مثل جزمه ببراءة الوليد بن عقبة وأنه لم يرد في ذلك إلا إسناد واحد
ضعيف ، وسيأتي أنه ورد في قصته أكثر من عشرة أسانيد أكثرها حسن لذاته .

فقلت له : عندي في القصة ستة أسانيد فأنكر ، فقلت له : كيف تنكر وأنت لم تبحث الحديث ؟

فقال : أنا يومياً بين هذه الأسانيد^(١١٤) !!

فعرفت عندها أن الرجل - هداانا الله وإياه - لا يحترم البحث ولو كان يحترمه لما حاول أن يلزم الباحثين بأمور لم يبحثها !

ونقلت له قول ابن عبد البر في نقله إجماع أهل التفسير على صحة القصة وأنها سبب نزول الآية فذم ابن عبد البر بكلام ما معناه (إن أهل العلم (هكذا!) ذموا طريقة ابن عبد البر... الخ!).

فوجدته رجلاً غريباً ؛ يجهل المسائل المختلف فيها ، ويجزم مكان الظن بل الخطأ ، فظن نفسه مجزمه في هذه الأمور عالماً ؛ لأنه لا يجد من يراجع له ويذكر له أخطاءه ، إضافة إلى أنه عندما تذكر له ما يجهل يغضب ويهيج ويرفع صوته ويخرج لموضوع آخر... الخ.

وكان يكرر في حديثه معنا (قلت في دروسي!) فمثل هذه العبارات (التفاخرية) لا تليق بطالب العلم الحريص على التواضع خاصة وأنه ما يزال شاباً ومثل هذه العبارات توحى بأنه لا رجاء فيه ؛ وأنه قد اختار طريق (المشيخة) فلا تواضع مع الضيوف ولا مع المعلومات ، ولم نصل يومها الرياض إلا وقد أشاع هو وأتباعه الإشاعات نتيجة كتابة كتبها له مع بحث عن عبد الله بن سبأ وقلت له ما معناه : بأننا لن نكابر

(١١٤) انظروا هذا الجواب ! وما يحمل من دلالة !

وسنرجع إلى الحق متى ما وجدناه وحثته في الخطاب - فيما أذكر - على التواصل العلمي لنستفيد من بعض ، وكنت كتبت الخطاب مع مذكرة فيها مجموع المقالات عن (عبد الله بن سبأ) التي كانت بيني وبين الدكتور العودة^(١١٥) ، وكان فيها رجوعي عن قول لأبي برزة الأسلمي في عبد الله بن الزبير وكان قد دار حديث في هذه المسألة في ذلك المجلس ، بل ناقشنا فيه كل القضايا المختلف فيها خلال ربع ساعة ! وهذا يدل القارئ على ذلك الجو ، الذي قادنا له العلوان نفسه فلولا أنه أصر على دعوتي لما ذهبت ، فهل كانت الدعوة مقدمة لتبييت الإشاعات التي نشروها عن ذلك اللقاء ؟ لا أستبعد ، فإن كنت مخطئاً فسيوافق العلوان على مناظرة في الأمور التي اختلفنا فيها أو الأمور الكبرى التي أكرر الجزم بها فيما يتعلق (بالغلو والصحبة وابن سبأ وابن تيمية الخ).

على أية حال : أشاع العلوان وأصحابه بعد ذلك اللقاء ما أشاعوا - كمعاداة الغلاة من سنة وشيعة - وكتبوا لمن كتبوا أن فلاناً أتانا !! واستتبناه !! وكتب لنا رجوعه !^(١١٦) .. وشيء من هذا الذي أقل ما يقال عنها أنها غير لائقة من طالب علم.

(١١٥) قد طبعت بعنوان (مع الدكتور سليمان العودة في موضوع عبد الله بن سبأ).
 (١١٦) وفعل معي غلاة الشيعة الأمر ذاته ، فتراهم في المنتديات الشيعة يتفاخرون بأنهم أفحموني في الحوار الذي كان بيني وبين بعض الشيعة ! حول الغلو =

وللأسف أن غلاة السلفية وغلاة الشيعة هكذا.... يكررون الأمر الصغير أو الفرية الكبيرة ويجعلونها عنواناً عند أي حوار حول ما ذكره فلان.

فقد كانوا يرددون عندما يتحاور معهم أحد فيما ذكرته من أفكار

بأن الشيخ صالح الفوزان قال فيه كذا وكذا....

ثم أن الدكتور سليمان العودة قال كذا وكذا....

لا يجيبون على الفكرة وإنما (قال فيه فلان...)!!

ثم لما ذكرت الغلو عند الوهابية حرضوا الشيخ حمود العقلاء رحمه الله ليصدر فتوى فرددوها وكأنها نزول آية في حقي وليس مجرد رأي لرجل من الرجال..

ثم تشجعوا وتعلقوا ببيانات لآخرين كالشيخ علي الخضير وصالح الحميد حتى رددت على تلك الفتاوى والبيانات.

فصمتوا عنها...

ثم انتقل بعضهم لكلام للشيخ عبد الله السعد لأحد طلبته في الرد علي حتى رددت عليه ... فسكتوا..

= الشيعي والأكاذيب الشيعة المبنوثة في كتب كبار منهم وكان استخراج ذلك الغلو وذلك الكذب صعباً! وأنا أطلب من ذلك الأخ مناظرة علنية أيضاً، لكن من الأنصاف أن نقول أن الشيعة لا يحذفون من كلامك شيئاً بخلاف غلاة السلفية فأمرهم في هذا مشهور ومن أراد أن يجرب فليدخل لأي منتدى سلفي وليطرح رأياً مخالفاً وسيجد النتيجة بنفسه.

ثم انتقلوا للعلوان حتى رددت عليه في مذكرة - وهي هذا الكتاب - فسكتوا...

انتقلوا لناصر الفهد ودندنوا كثيراً حتى رددت عليه..

فانتقلوا الآن للشيخ ناصر العقل والشيخ عبد المحسن العباد البدر - وسأرد عليهما - وسيتقلون لغيرهما ... وهكذا فعندهم مخزون كبير من الغلاة كلما رددت على واحد طلع آخر..

ولو كان مجتمعنا المحلي متعلماً لما احتاج الأمر لهذا الجهد منهم الذي يجهدونه أنفسهم ويجهدون أتباعهم وجوب الإيمان به ...

لو كان مجتمعنا متعلماً - وخاصة هؤلاء الغلاة، ومعظم شبابنا نشأ على تعلم الجهل لا تعلم العلم - لناقشوا الأفكار واعترفوا بما فيها من حق وردوا على ما فيها من خطأ أو باطل...

لكن كل هؤلاء للأسف لا تجد عنده الشجاعة للاعتراف بأن ما ذكره فلان فيه حق وباطل . - على الأقل - ...

وإنما يلجئون - كما لجأ أسلافهم - للتشكيك في الشخص ومد قرون الاستشعار لمعرفة بلدته وقبيلته ومذهبه وعائلته ثم بعد ذلك إن انتهوا من هذا ..

يذهبون إلى (السفسطة) وإنكار معاني المصطلحات ويرفضون تحديد المعايير - سواء معاييرهم أو معايير الآخرين - فيسفسطون في التحمل في الاعتذار عن ما يثبت من فواحش مناهجهم وكتبهم وشيوخهم

ويخترعون في هذه السفسطة تمحلات وعجائب لم تخطر على بال
(بروتاغوراس وبردوكيوس) (١١٧) ...

ثم بعد هذه السفسطات والمكابرات والتمحلات وبعض الأكاذيب إن
وجدوا في كلام الخصم ملحوظة جزئية ولو كانت ثانوية جداً أو كلمة
عامة يرون فيها مأخذاً تنفسوا الصعداء وضربوا عندها خيامهم
وأطعموا جياعهم ورعوا مواشيهم...! يقيمون عندها الشهور
والأعوام، ويكتبون فيها مصنفات حشو الكلام، يدبجون ويعبجون
ويراسلون ويهدون وينشرون ويطبعون ويوزعون
فيرضون هذا لأنفسهم وينامون بعدها هانئ الأعين وكأن الدنيا قد
حيزت لهم بحذافيرها !!....

لأنهم يرون أنهم قد جاهدوا في الله حق جهاده! - وفق ما وعدهم
أسلافهم الغلاة وليس وفق النصوص الشرعية - ويرون أنهم بهذه
الأعمال - العظيمة مذهباً التافهة شرعاً - قد تشبهوا بهذا السلف الذي

(١١٧) كانا من أشهر السوفطائيين اليونان، والسفسطة من الغلاة أكثر تشوهاً من
صدورها من أهل السفسطة أنفسهم، لأن أهل السفسطة هذه فلسفتهم فهم
يشككون في كل الحقائق... أما غلاة التعمذهة من سنة (سلفية) أو شيمية
(إخبارية) فهم يذمون الفلاسفة ويقعون في السفسطة... فتخرج الصورة غريبة
عجيبة مشوهة، كاللبس الإفرنجي إذا لبسه البدوي داخل قبيلته، فالمنظر سيكون
نشازاً...

يروونه صالحاً! ^(١١٨) في الرد على أهل الأهواء والبدع ^(١١٩) وكتبهم
ودحضهم وقمعهم....!!

هذه الحالة حالة مرضية في التيار السلفي المغالي من قديم لأنه لم يتعلم
حب الحقيقة ولا كيفية التجرد لها...

(١١٨) ولو قاسوا صلاحه بالنصوص الشرعية لوجدوا أن فساد الغلاة أقرب
لبعدهم عن العدل والصدق وتضخيمهم لما صغره الشرع وتصغيرهم لما عظمه
الشرع ومراعاتهم لأقوال الرجال وتركهم النصوص القرآنية فضلاً عن غيرها.

(١١٩) ولو قاسوا أعمال هؤلاء الذين يطلقون عليهم (أهل الأهواء والبدع) وفق
النصوص الشرعية لا الأقوال المذهبية لربما وجدوهم أقرب للسنة والحق والعدل
والعقل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من سلفهم الذي يروونه صالحاً (أعني
نحن بحاجة لإعادة تقييم الأشخاص والمذاهب والتيارات وفق معايير شرعية لا
معايير مذهبية وضعها المتخاصمون).

الفقرة الثانية : حديث الأمانة

كذلك استدل الشيخ -أعني عبد الله السعد والآن العلوان- بحديث (النجوم أمانة للسماء فإذا ذهب النجوم أتى السماء ما توعد ، وأنا أمانة لأصحابي فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون وأصحابي أمانة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون). ص ٦ (من مقدمة عبد الله السعد لكتاب الحميدي).

أقول في استدلاله وكلامه عدة ملحوظات أبرزها :

أولاً : ما سبق ذكره وهو أن هذا لا يصح إلا في الصحبة الشرعية مثل (لا تسبوا أصحابي) ومثل (أنا وأصحابي حيز والناس حيز..) فلماذا نعمم الحديث وعندنا ما يخصه في أحاديث أخرى؟! والنصوص تفسر بعضها سواء كانت قرآنية أو حديثية. ثانياً : أما قول الشيخ -أعني السعد- عن هذا الحديث (أنه عام ولا يخص أحداً دون أحد) ! فنحن والشيخ السعد يبدو أننا بحاجة ماسة للتعمق في اللغة أكثر! فاللغة العربية وأساليبها لا تقل أهمية عن تعلم علل الأسانيد والمتون ، ولأن اللغة واسعة ويأتي فيها الخطاب العام أو المطلق الذي يراد به الخاص وهذا كثير في القرآن والسنة. وقد تحدث عنه الشافعي في كتابه (الرسالة) بل قد سبقت أمثلة كما في حديث (لا تسبوا أصحابي) ونحوه ،

فهذا مثل حديث أفضلية القرون الأولى ليس المقصود أن القرن الأول خالٍ من الأشرار ، وإنما جاء التفضيل من خيرية مخصوصة

لبعض أصحاب تلك القرون لا كلهم فالقرن الذي كان فيهم النبي صلى الله عليه وآله أفضل من القرن الثاني حتى وإن وجد في ذلك القرن أشرار كالمنافقين والظلمة وإن شئت قل كأبي جهل وعبد الله بن أبي، ومسرف بن عقبة وبسر والحكم والحجاج وزباد والمختار... الخ.

ويستطيع المجادلون على طريقتكم هذه أن يلزموكم الثناء على هؤلاء لأن النبي صلى الله عليه وآله أثنى على القرن الأول كله ولم يستثن الكفار ولا المنافقين ولا الظلمة ولا أهل الفسق والفجور! وقد علم بأنهم سيفجرون ويفسقون ويظلمون... الخ.

فلو فعلوا ذلك فلن تجدوا لهم جواباً إلا كان جواباً لنا عليكم في إخراج من ساءت سيرته من الأعراب والطلقاء ونحوهم.

فنحن ندعو للتفصيل وعدم الاستدلال بالعمومات والإطلاقات في موضع النزاع وهذا التفصيل ليس محرماً لا شرعاً ولا عقلاً، بل يدل عليه الشرع والعقل والإنصاف وهو طريق أهل العلم.

ثالثاً: هناك أحاديث أخرى لا يجوز فهمها هذا الفهم التعميمي الذي يطالبنا به شيخنا وعلى سبيل المثال حديث (تعلموا من قرش ولا تعلموها) وحديث (نساء قرش خير نساء ركن الإبل) وحديث (لا تمس النار مسلماً رأيي ولا من رأى من رأيي)!

فهذه الأحاديث - رغم تحفظي في تصحيحها - إلا أنه قد صححها بعض المحدثين قديماً وحديثاً، فهل يقول عاقل بتعميم هذا في كل المفردات المنتسبة للألفاظ السابقة؟! هل كل قرشية تكون أفضل من كل أنصارية؟!

وهل - حقاً - كل القرون الثلاثة الأولى مبشرون بالجنة عن بكرة أبيهم؟!

أم يكون الجواب أن هذا مشروط بالاستقامة أو أن التفضيل من وجه دون وجه أو أن بعضهم روى هذه الأحاديث بالمعنى فإخفاً وأن ظاهر بعض هذه الأحاديث تعارض خصوصاً أقوى بل بعضها لا يحتاج لدراسة أسانيدھا ولا يجوز التمسك بظاهر ألفاظھا والجمود عليه لتعارضھا مع الشرع والعقل والحقائق التاريخية؟

رابعاً: برواية مثل هذه الأحاديث وهذا الفهم السيئ لها من التمسك بظاهرها والجمود عليه وعدم النظر في المخصصات الأخرى ذم أهل الرأي والمعتزلة أهل الحديث، وإلا ماذا سيكون جواب أهل الحديث لو قال لهم المعتزلة: أنتم تروون عن النبي صلى الله عليه وآله ما يخالف أصل الإسلام وتجعلون الحديث متناقضاً مع القرآن وقول النبي صلى الله عليه وآله لا يتناقض مع القرآن الكريم ولا مع العقل وأنتم تروون لنا أن المسلمين في القرون الثلاثة الأولى مبشرون بالجنة، وعلى هذا يلزمكم أن تجعلوا الحجاج وعبد الله بن أبي وأمثالهم في هذا

الأمر من الحصانة كأبي بكر وعمر وأهل بدر وأصحاب بيعة الرضوان تماماً؟! إذ جعلتم الجميع مبشراً بالجنة!.

إذن فنحن نحتاج لآلية فهم بحيث لا ننسيء لشرع ربنا وننسيء للنصوص الشرعية وننسيء للعقل وندافع عن الظلمة بأفعال العادلين وعن الفسقة بسبق السابقين، ثم كل هذا نعرضه باسم الدفاع عن الحديث والدفاع عن العقيدة والدفاع عن الصحابة! (دعاوى وظلمات بعضها فوق بعض)! جرنال هذه الدعاوى والظلمات التعصب والخصومات المذهبية، وما زالت تلك الخصومات تشغلنا عن تدبر معاني كتاب ربنا والنظر فيما ثبت من قول نبينا ومعرفة الدلالات والتحقق من ذلك ثم رد ما تعارض مع النصوص الأقوى وما تعارض مع البدهيات والمسلمات الدينية والعقلية والتاريخية.

خامساً: الشيخ _أعني السعد_ وهم في الإسناد فقال (أخرج مسلم من طريق سعيد بن أبي بردة عن أبيه قال) ثم همش عند لفظة (أبيه) بقوله (أي أبو موسى الأشعري رضي الله عنه)! وهنا خطأان إنما صحة الإسناد هو: عن سعيد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبيه -يعني أبا موسى الأشعري- ولعل هذا خطأ من الناسخ أو الطباع.

سادساً: الحديث من طريق مجمع بن يحيى عن سعيد بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى الأشعري وهذا الحديث وإن كان في مسلم إلا أن البعض قد يعله بأبي بردة بن أبي موسى فقد كان من الشهود

زوراً على حجر بن عدي رضي الله عنه بأنه (كفر كفره صلحاء)! ففرح زياد بن أبيه بهذه الشهادة وأمر الشهود أن يشهدوا على مثلها! فمثل هذا الرجل وإن وثقه بعض أهل الحديث لكن التاريخ يدينه! وهي قضية أخرى على جانب كبير من الأهمية فالاعتماد على توثيق الرجال أو تضعيفهم بعيداً عن معرفة سيرة الرجل وتاريخه مما قصر في استيفائه كثير من المحدثين فلذلك وثق بعضهم خالد القسري وأمثاله!

ثم آل أبي موسى الأشعري فيهم انحراف عن أهل البيت ولا نأمن أن يكونوا وضعوا هذا الحديث معارضة للحديث الآخر وهو (النجوم أمان لأهل الأرض من الغرق وأهل بيتي أمان لأمتي من الاختلاف... الحديث) رواه الحاكم وصححه (١٦٢/٣) والصواب أنه ضعيف الإسناد ولكن له شواهد عن أبي سعيد وعلي وأنس و سلمة بن الأكوع ويشهد له حديث الثقلين وهو متواتر.

سابعاً: معنى الحديث (أتى أصحابي ما يوعدون) مشكل عندكم فما الذي أتى الصحابة بموت النبي صلى الله عليه وآله؟ فهذا كأنه يتفق مع من ثبت أن الاختلافات بين الصحابة بدأ من يوم السقيفة كما هو رأي أبي الحسن الأشعري وغيره، بل يدل عليه ما تواتر في التواريخ، أما غلاة السلفية فلا يثبتون الخلاف بين الصحابة إلا في عهد الإمام علي! أما الخلافات السابقة في عهد أبي بكر وعثمان رضي الله عن الجميع فينكرونها، فلا يعترفون بخلاف الأنصار ولا بقاء بعضهم ممتنعاً

عن بيعة أبي بكر، ولا يعترفون بخلاف بني هاشم ومن معهم كالزبير
والبراء بن عازب وغيرهم الذين لم يبايعوا نحو ستة أشهر.
وغير ذلك مما هو مشهور في التواريخ بل بعضه في صحيح البخاري،
كما لا يعترفون بثورة بعض الصحابة على عثمان، ويظنون أن
الخارجين مجموعة من السبئية! وقد ذكرت هذه الاختلافات إجمالاً في
مقدمة كتاب العقائد تحت عنوان (الجذور السياسية للخلافات العقدية)
أه ما نقلته من ردي على الشيخ السعد..

كنت قد كتبت هذا البحث قبل سنوات
ثم أعدت مراجعته لدفعه للطباعة
وقد انتهت مراجعة الكتاب بالرياض
يوم الاثنين ٣ / ٨ / ١٤٢٤ هـ.

سلسلة مع المعاصرين (٢)

هذه العدد الثالث من سلسلة الحوار مع المعاصرين التي أخصص معظمها للحوار مع غلاة السلفية، لتفكيك البنية التحتية (المعقدة والحقيقية والخفية والعتيقة) لهذا الغلو، وقد طبع من هذه السلسلة كتابان، الأول مع الشيخ عبد الله السعد (في الموضوع نفسه: الصحبة والصحابة)، والثاني مع الدكتور سليمان العودة (في موضوع عبد الله بن سبأ، وله صلة بالغلو)، فكان هذا الكتاب الثالث.

وسيتبعها حوارات مع آخرين من غلاة السلفية في التكفير والتبديع والصحبة وابن تيمية والعقائد... الخ، ، وهي أبرز المحاور التي يدور عليها الغلو السلفي، وبعض المحاور يخدم بعضاً، ومن أبرز أعلام الأخوة الغلاة ممن شتملهم هذه السلسلة قريباً، الغلاة الفضلاء: (ربيع مدخلي، ناصر الفهد، عبد المحسن العباد البدر، صالح الفوزان، يوسف العبيري، ناصر العقل، سليمان الخراشي، عبد العزيز الراجحي، علي الخضير، عبد المحسن العبيكان، أحمد النجمي) الذين وإن بدّع بعضهم بعضاً وكفر بعضهم بعضاً إلا أنهم متفقون في الغلو، وفي ادعاء كل طرف أنه السلفي الحق، والآخر دخيل، ومتفقون في الرجوع لمصادر الغلو والتشبت برموزه، ومتفقون في الرد على (هذا المالكى)! الذي حاول الكشف عن الجذور والنباع الحقيقية لهذا الغلو الذي مازال يفتك بالمسلمين إلى اليوم.